القضية الثانية

تفعيل دور المدرسة المنتجة

فى ضوء متطلبات الجودة

مقدمة :

تقترن التربية بتنمية الموارد البشرية وتطويرها عن طريق زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع، وهنا يعنى اقتصاديا استثمار رأس المال البشرى فى تطوير النظام الاقتصادى العام فى المجتمع .

ولقد أصبح التربويون الاقتصاديون فى العالم المعاصر على اقتناع تام بأن قضية التعليم ضرورة حتمية تفرضها التنمية، لأن التعليم الركيزة الأساسية فى البناء الحضارى للأمم يتم من خلاله إعداد الإنسان القادر على القيام بدوره فى مجالات التنمية المختلفة بكفاية عالية ومستمرة.

ومن بين الأدوار التى ينبغى أن تضطلع بها التربية فى هذا العصر المساهمة فى بناء وتعزيز القيم والاتجاهات والمعايير المفرزة للعملية التنموية ، ومن ذلك الإعلاء من قيمة العمل والإنتاج بمختلف أشكاله ومجالاته وأهمية الإخلاص فيه وإتقانه ودعم وتشجيع الموضوعية والعقلانية فى العمل والإنتاج (٣٠ -٧) وهذا ما تحاول تجربة المدرسة المنتجة أن تفعله.

وهذا يعنى ، أن التعليم الحقيقى للطلاب يكون عن طريق التفاعل مع البيئة المحيطة بهم والتفاعل معها، ونظرا لأهمية التعليم والمدارس فى المجتمعات البشرية وخطورة رسالتها فقد ازدهر فى الآونة الأخيرة الأدب التربوى الذى يعنى بتطوير المدارس وتحسينها ، وعقدت المؤتمرات والندوات وورش العمل التربوى لهذه الغاية لتحسين عملية التعليم والتعلم من خلال ما يقترح تسميته المدارس الفعالة والمدارس المنتجة (٤٠-٧٣).

والمدرسة - كمنظمة مفتوحة تتأثر وتؤثر فى المجتمع، فهى تحصل على مدخلاتها من المجتمع وتعيدها إليه مرة ثانية فى ضوء مخرجات تعمل على زيادة التنمية بكل

أشكالها، ولذا كان لا بد من التوازن بين الكم والكيف فى مخرجاتها ، خاصة ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين ، حيث يقع على المدرسة عبء إعداد التلاميذ لهذا القرن من خلال احترام قدرات جميع التلاميذ على التعليم ذلك عن طريق تشجيع التعليم الايجابى بدلا من التعليم السلبى ودمج ثقافة السوق فى عملية التعليم بحيث تصبح جزءا من متطلبات التخرج، والتأكد من أن التقنيات الجديدة تدمج بانتظام فى البرامج الدراسية (٣ - ٣٦ : ٤٨).

وقد كانت تنمية الشخصية والإعداد للمواطنين الهدفين التقليديين من قديم أما الهدف الثالث هو الإعداد لممارسة عمل والإسهام فى النشاط الاقتصادى ولا يقتصر التعليم كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية على دوره فى الإعداد للعمل وحدة بل إن تأثير التعليم فى تكوين شخصية المواطن قد لا تقل أهمية وفاعلية عن دوره فى التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من الإعداد المباشر لممارسة مهنة، إن كل الوظائف التى يقوم بها التعليم تؤثر فى إنتاجية العمل وبالتالى تؤثر فى عملية التنمية حتى ما لا يبدو منها ذا صلة مباشرة بالإنتاج والاقتصاد (٢٢ - ١٠) من أجل هذا بدأت تجربة المدرسة المنتجة لتحقيق الهدف الثالث المتعلق بإعداد الأفراد لممارسة الأعمال والإسهام فى الإنتاج لأن المتعلم التقليدى ليس صالحا لمواجهة مشكلات المجتمع الاقتصادية أو مشكلات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية .

المتغيرات المعاصرة والمدرسة المنتجة ،

فرضت المتغيرات العالمية الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والتنموية فى عصر العولمة تحديات كثيرة على مختلف الأنظمة التعليمية مما يستلزم التعامل مع هذه المتغيرات المتسارعة بفاعلية ووعى فى محاولة لفهم معطيات الحاضر والتكيف معها ومن ثم التهيؤ لمواجهة تحديات المستقبل.

وتتطلب تلك المتغيرات مواطنا عصريا متفتح الذهن لديه الحافز والقدرة على التفكير الخلاق والإبداع والابتكار والتميز بمواصفات عصرية، مع التأكيد على الذاتية والهوية المصرية والتراث الحضارى وتأكيد الولاء والانتماء للوطن (٥ – ١٦٨).

وتواجه التربية على مستوى العالم تحديات كثيرة متعددة ومتسارعة وذلك نتيجة التغيرات الهائلة والتطورات العالمية والمحلية ، والتى باتت جميعها تشكل واقعا جديدا يفرض علينا ضرورة إعادة النظر فى كافة مكونات المؤسسات التعليمية وأساليب ممارستها.

ويشهد المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر تغيرات سريعة متلاحقة فى ميادين النشاط الاقتصادى وفى سوق العمل المصاحبة لهذه الميادين ، حيث تظهر سلسلة من الأعمال الحرفية الجديدة فى هذا السوق وتأخذ أهمية بالغة ، وتنقرض فيه أعمال حرفية أخرى أو تتناقص أهميتها ومثل هذا التغير فى سلسلة الأعمال الحرفية المطلوبة فى سوق العمل ، يستلزم تجاوبا ملائما من كافة انماط التربية لتلبية هذه الحاجات الحيوية فى سوق العمالة الحرفية.

ونظرا لأن التقدم التقنى ومهاراته سوف يهيمن على مهارات الأعمال الحرفية فى السنوات القليلة القادمة فإن هذا يتطلب من التربية إعداد قوى بشرية متعلمة وذات مهارات خاصة ولديها من المعارف المتصلة بجوانب هذا التقدم المهارى ما يساعدها على المشاركة والعمل فى هذه الأنشطة الاقتصادية ، فالمجتمع المصرى يحتاج إلى مواطنين على درجة عالية من الوعى والمهارة للانتفاع بمواهبهم فى صناعة فرص النجاح والتقدم فى ميادين هذه الأنشطة الاقتصادية الحرفية (٢٨ – ٢١).

ومن أجل ذلك، فإن عملية التنمية ترتبط فى المجتمع المصرى بازدياد أعداد المشاركين فى سوق العمالة الحرفية وكذلك فى الانتفاع بنتائجه وثمراته، وقد استحدثت مصر آليات جديدة فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى مستفيدة بتجارب بريطانيا وفرنسا

واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى تشجيع المشروعات الاستثمارية الصغيرة وقد قامت مشروعات كثيرة فى مجال الصناعات الغذائية والنسيجية وصناعات المواد الخشبية والصناعات الكيماوية والورقية والصناعات الهندسية والكهربائية فى الكثير من محافظات جمهورية مصر العربية (١٣ - ٢٢٤ : ٢٥٠).

ومن هنا بدأت تتضح أهمية إسهام التعليم فى زيادة معارف الأفراد وإمكاناتهم ومهاراتهم بوسيلة مقصودة خلال مختلف مستويات ومتغيرات النظام التعليمى فضلا عن دوره فى تجديد هذه المعارف والإمكانيات والمهارات وتطويرها بما يواكب التغير العلمى والتطبيقى ذلك من خلال قنوات التعليم المختلفة فى إطار متكامل مع التعليم المدرسى فى ظل فلسفة مستقرة ومتطورة للتعليم.

وقد ترتب على الإصلاحات الاقتصادية فى مصر والخصخصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى ارتفاع نسبة البطالة ومنذ بداية الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة فى تصاعد مطرد حتى قاربت ١١٪ فى منتصف التسعينات من القرن الماضى على الرغم من أن معدل البطالة ينتظر أن يكون أعلى فى السنوات التالية لهذا التاريخ (٣٩ -*).

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار البطالة السافرة فى سياق تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يضفى على البطالة طابعا قاتما من حيث أنها تصيب أساسا الشباب، وكثرة منهم من خريجى النظام التعليمى والفئات الاجتماعية الأضعف فى أوضاع تتسم بانخفاض مستوى الرفاهية الإنسانية وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، بما فى ذلك تعويضات البطالة وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة.

ومن السهولة بمكان انتقاد موقف الحكومة فى مصر وإنجازها فى مكافحة البطالة، فسجل الإنجاز على الأقل حتى الآن غير مشجع، وعلى الرغم من فقر البيانات تدل المؤشرات المتاحة على أن المشكلة تستفحل لكن من ناحية أخرى يجب أن يكون جليا

للجميع أن مشكلة البطالة فى مصر ضخمة وعميقة الجذور فى النسيج الاقتصادى والاجتماعى للبلد بحيث تستعصى على **"الحلول السريعة"** ذات الطابع الفنى بعبارة أخرى لن يمكن التوصل لحل ناجح لمشكلة البطالة فى مصر، خاصة من منظور التشغيل الكامل إلا من خلال برنامج استراتيجى متعدد الأبعاد (٣٩ - *).

ومن بين الحلول لمشكلة البطالة هو التأهيل الحرفى والمهنى واكتساب الخبرات العملية وهذا يتأتى من تفعيل العملية التربوية وتحويلها إلى جوانب عملية ويصبح التعليم مع العمل والإنتاج حتى فى المراحل الابتدائية ، فالتلاميذ يعملون ويتعلمون من خلال العمل وممارسة النشاط والتعاون والنظام بحيث إن خرج المعلم وغاب عنهم لن يغير شيئا فى تصرفاتهم واستمراريتهم فى العمل ومثل هذه المدارس – والتى يمكنها أن تقوم بذلك – قليلة وتحتاج إلى تدعيم (١ – ١٣٤) وهناك بعض الدراسات التى تناولت العلاقة بين المدرسة وسوق العمل فى بعض الدول الأجنبية وتوصلت إلى نتائج مهمة ، وهى أنه توجد علاقة بين التعليم والدخل وسوق العمل وعلاقة بين التعليم والبطالة (٤٦ – ٢٩).

وقد اتجهت الدولة أخيرا إلى ما يسمى بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة لمحاولة تخفيف حدة مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى لأن المشروعات الاستثمارية الصغيرة تعمل على إحداث تنمية اقتصادية فى المجتمع المصرى إلى جانب توفير فرص عمل حرفية لأفراد القوى البشرية المتعلمة والقادرة على العمل الحرفى والراغبة فيه، ومن ضمن هذه المشروعات الاستثمارية المشروعات الغذائية ومشروعات الكيماويات ومشروعات صناعة الأعلاف ومشروعات الملابس الجاهزة وغيرها.

وتعد المدارس المنتجة إحدى الطرق المهمة لمواجهة البطالة التى يعانى منها المجتمع المصرى حيث تساعد هذه الفكرة على إكساب الطلاب قيم إنتاجية ، وإكسابهم القدرة على عمل دراسات جدوى اقتصادية لبعض المشروعات الصغيرة التى يمكن تنفيذها باستخدام الموارد المحلية المتاحة ، كما أنها تساعد على إكساب التلاميذ مهارة مواجهة

الحياة، وذلك من خلال تسويق منتجاتهم فى البيئة المحلية التى يعيشون بها بالإضافة إلى تنمية قدرة التلاميذ على تفهم احتياجات مجتمعاتهم وسعيهم لإشباع هذه الاحتياجات مما تؤهلهم للقيام بأدوارهم المستقبلية فى المجتمع بكفاءة على المستويين المحلى والقومى.

التعليم المنتج :

تعد التربية وسيلة المجتمع من أجل المحافظة على وجوده واستمراره بدمج الأجيال اللاحقة إلى الأجيال السابقة فى إطار قيمه وأهدافه السائدة ، والتربية على هذا النحو عملية تتحدد طبيعتها بطبيعة المجتمع الذى تحدث فيه، ولذلك يختلف واقع التربية أو نوعها فى المجتمعات المختلفة.

والمجتمع هو الذى يحدد للتربية طبيعتها وأهدافها وفقا لطبيعته وأهدافه فالتربية وسيلة فى يد المجتمع (٣٧ - ١٥) والتربية نشاط عملى، وهو نشاط يرتبط بالضرورة بالمعرفة النظرية، فثمة نشاط أكاديمى فى التربية أيضا يتمثل فى مجموعة العلوم التى تطلق عليها علوم التربية فالقائمون بالنشاط العملى فى التربية يحتاجون إلى المعرفة التى ينقلونها إلى المتعلمين، وكذلك إلى المعرفة التى تبين لهم كيف ينقلون المعرفة أو بعبارة أدق كيف يقومون بعملهم ويمارسونه على نحو أفضل.

ولم يعد التعليم فى الوقت المعاصر مجرد خدمة تقدمها الدولة للأفراد بل صار عاملا مهما فى رفع إنتاجية السكان المطالبين باتقان الحد الأدنى من المهارات اللازمة للإنتاج وللحياة اليومية ، كذلك يصبح الاقتصاد أحد المؤشرات التعليمية ، حيث تنعكس النظم الاقتصادية على التعليم بشكل يجعل التعليم يسير وفق النظام الاقتصادى .

وهناك علاقة بين التعليم والاقتصاد والتعليم والعمل والتعليم والدخل، وأن للتعليم دورا فى الحياة الاقتصادية، وهذا يشير إلى أن يأخذ التعليم الاتجاه الاقتصادى ، وأن تهتم

المدرسة بتدريب التلاميذ وإعدادهم اقتصاديا وتكوين الوعى والاتجاهات الاقتصادية لديهم خصوصا فى بواكير سنوات الدراسة.

ومن هنا بدأت النظرة الحديثة للتعليم كإستثمار، فالتعليم لم يعد مجرد خدمة يتفق عليها بقدر ما يتاح من مال بصرف النظر عن طبيعة الخدمة أكانت ضرورية أم تحسينية أم كمالية وإنما أصبح استثمارا بشريا وعاملا رئيسيا فى التنمية ورفع معدلات الإنتاج العام فى الدولة. فهو استثمار يعود بنتائج اقتصادية تبلغ قيمتها أضعاف ما تم صرفه فيه ، لأنه يحسن قدرات الفرد ويكسبه مهارات العمل، ويمنحه بصيرة مهنية للإبداع فى العمل، ويكيف الظروف للتغيير والتطوير فى المهن والأعمال هذا على المستوى الفردى .

وعلى المستوى العام فإن التعليم يعد الأفراد لسوق العمالة ويوزع القوى العاملة المدربة على كافة القطاعات والمهن بحيث يضع الإنسان المناسب، ويتجنب الأزمات النوعية التى ترتبط بالعمالة لنقص الكفاءات فى وظائف فنية خاصة ، وغياب التنبؤ والتخطيط لتوفير الأعداد المطلوبة بما يتمشى مع خطوات النمو والتنمية فى الحاضر والمستقبل.

وينتقد كثير من المفكرين الفكر التربوى التقليدى الذى يقتصر فهمه للمدرسة كعملية تدريس تنصب أساسا على الجوانب المعرفية، واعتبر هذا الفهم فهما جزئيا وغير شامل لكل جوانب التعليم المدرسى، فالجانب المعرفى ليس هو الجانب الأهم فى عمل المدرسة ، فمن الممكن للتلاميذ - صغارا أو كبارا - أن يصلوا إلى المعارف والمعلومات حتى فى مستوياتها العليا من مصادر خارج المدرسة. ولكن الطلاب فى المدرسة يتعلمون من خلال احتكاكهم ومشاكلهم وتفاعلهم فى الحياة اليومية داخل هذه التنظيمات الاجتماعية المتميزة للمدارس ، فيتعلم التلاميذ قبول معايير اجتماعية(**مبادئ سلوكية**) فى بيئتهم المدرسية، ويتعلمون كذلك كيف يسلكون وفقا لمقتضياتها (٣٧ - ١٩).

من أجل ذلك بدأ العالم فى التفكير فى شكل جديد للتعليم، وقد بدأ فى عام ١٩٨٣ بنيويورك حيث أجريت تجربة على إحدى المدارس يتم فيها تزويد الشباب ببعض المعارف التى تساعدهم على الإحساس بالمسئولية والاستقلال فى إنجاز الأشياء ويسمح لهم بالاشتراك فى الأنشطة التى تكون باختيارهم.

ثم انتقلت التجارب إلى مدارس برلين (١٩٨٧) ودراسة الشباب الذى يتعلم ثم تنقطع صلتهم عن البيئة المحيطة وبالخلفيات الاجتماعية، ثم بدأ فى عام ١٩٩١ تجارب ببعض المعاهد بما يسمى التعليم المنتج، وبدأت توضع شبكة عالمية لذلك وتحديد بعض المشاريع المهنية فى (١٥) بلد مختلفة يشترك فى الشكل التربوى للتعليم المنتج، وهذه هى كانت بدايات لما يسمى بالتعليم المنتج (٥٢ - *).

وهذا يعنى أن النظرة الاقتصادية للتعليم حديثة العهد ، ولم تنشأ إلا بنمو علوم الاقتصاد التى دخلت فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالذات بعد الدمار أو الكساد الذى سببته الحرب العالمية الثانية ولجوء الدول إلى منهجية التخطيط القوى وتقديم دراسات ذات جدوى لكل المشاريع التنموية فى البلاد وبرمجة الميزانيات وتدبير مواردها وحساب الكلفة ودعم ارتباطها بالفائدة والعائد.

ونظرا لظهور كثير من المشكلات الاقتصادية فى معظم دول العالم خاصة فى البيئات دائمة التغير كان لا بد من التفكير فى التعليم المنتج والمستمر مدى الحياة بحيث يكون متواصلا ومترابطا فى الوقت نفسه، وكما أن البيئة متكاملة تتضمن الجوانب التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فينبغى أن يكون التعليم أيضا متكاملا لا يفصل بين هذه الجوانب ولا يعطى أولوية لاحدها مع تجاهل للعوامل الأخرى (٤٨ - ٨٣).

وقد أدرك هذا النوع من التعليم مدى العلاقة بين التعليم والاقتصاد والإنتاج حيث تعد هذه العلاقة جزءا من مناقشة طويلة مستمرة بدأت فى القرن الماضى تتواصل

فى الوقت الحالى ، وقد شارك فى هذه المناقشة كثير من علماء التاريخ والاقتصاد والسياسة والاجتماع والذين اهتموا بترجمة المعلومات فى المقررات التعليمية ليس فقط من خلال تركيز الانتباه على النظام التعليمى ، ولكن أيضا على العلاقة بين المدرسة والعمل (٤٤ – ٢٧).

ومن هنا ، يعمل التعليم على تنمية أساليب السلوك التى تتفق مع القيم الحديثة وبدون تنمية أساليب السلوك المرغوب فيه يتوقف التقدم ويصبح التغيير مجرد شعارات تكتب أو تردد ، والتقدم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو تقدم الإنسان أولا وأخيرا، وكذلك تنمية العادات والتقاليد والاتجاهات والطبيعة التقليدية للتدريب المهنى تجعل الأمر صعبا للتعليم المنتج للانتشار أو حتى لتأسيس نفسه، وكثير من أخصائي التربية لم يجهزوا الحد الأدنى بما فيه الكفاية لعمل المطالب الجديدة لهذا النوع من التعليم.

وهناك تجارب أخرى تدخل فى إطار التعليم المنتج مثل ما يسمى بالتعليم للعيش وهو نوع من التعليم قامت به رابطة الشباب العاطل ببرلين ويتعاون مع الدارس وتقديم المشورة والدعم التربوى الاجتماعى للتوجيه المهنى ومساعدة أن يكون التعليم منتجا.

فتدمج المشاريع التربوية وتقديم توجيه فهى سواء أكان فرديا أو جماعيا ويتضمن التبادل والتعاون مع الشركاء العالمين فى إطار الشبكة العالمية للمدارس المنتجة *(INEPS)* (٥٢ – ٠٩). والمعرفة فى التعليم المنتج ليست هى النهاية فى حد ذاتها، كما كانت فى المعرفة التقليدية ولكن باستخدام الوسائل المناسبة للمعرفة تصل إلى فعالة منتجة.

وعلى الرغم من أن التعليم الأكاديمى الواقعى هو السائد إلا أنه لا بد أن تكون هناك الاهتمامات الخاصة بالأنشطة من قبل المتعلمين وهذا يعنى أن مشاريع التعليم المنتج يجب أن ترتبط بمنهج المدرسة وبذلك تصبح المعرفة الأكاديمية منظمة ومساعدة على اختيار مهنة.

كما أن المعرفة الأكاديمية مفيدة فى الفعالية المنتجة وهى التى تساعد على القدرة الأكاديمية فى العمل والمثال التربوى للتعليم المنتج مثل معدل إنتاج كاشتراك مستمر فى عملية تنمية اجتماعية يؤدى إلى معرفة اقتصادية ، حيث تقدم تعليم الشخص هذه المعرفة فى أسلوب نموذجى كآلة النشاط **(أداة المعرفة الاختصاصية)** وهكذا تطور لشكلها الشخصى للتدخل المهنى فى جعل النشاط فى العملية ، سمات مكملة من المعرفة تنظيم وأشكال نظرية تستطيع المساهمة فى كفاءة التدخل ، حيث يستطيع الشخص جعل استعمال عمل مهم أثناء التعليم المنتج (٥٢ - *).

والمنتج المبتكر فى التعليم المنتج هو المنتج الذى يتميز عن مثيله من المنتجات من حيث الخامات الداخله فيه أو طريقة صنعه، أو حتى من بصيغة والحقيقة أن الهدف من إنتاج المبتكرات هو الاستفادة من الأفكار التى يطرحها الطلاب والقدرة على المنافسة بعنصر التجديد وهو عامل مهم من العوامل المواجهة على اكتساب القيم والسلوكيات الإيجابية التى تسهل وتعمل على توسيع عملية التحديث واستيعاب الجديد ، إذن نستطيع القول بأن الهدف من المنتج المبتكر مزدوج ، فعلى صعيد الطالب فهى عملية تتضمن قدراته العقلية والمهارية وتكتشف مواهبه وتكسبه معارف جديدة ومهارات عملية واتجاهات إيجابية مرتبطة بالمدرسة وتعود عليه بالربح المادى .

أما على صعيد المدرسة فهى تجسد رسالتها وتحقق أهدافها وتربطها بالمجتمع والبيئة المحيطة مما يجعل المدرسة عنصرا فعالا خاصة للمبتكرين الصغار الذين سرعان ما يصبحون هم مخترعون ورجال أعمال المستقبل، والمنتج المبتكر يعطى ميزة تسويقية تجعل المستهلك يبحث عنه ويشتريه بالذات على الرغم من وجود منتجات متشابهة تؤدى نفس الغرض، فالمدرسة يجب ألا تعتمد على الإنتاج التقليدى الموجود فعلا وتحاكية وإلا يصبح المفهوم مقتصرا على تحقيق ربح يعود بفائدة على الطلاب والمدرسين بل يكون المفهوم أوسع من ذلك بإضافة خبرات الطلاب وتدريبهم تدريبا فعليا على عمليات الابتكار

فى المجالات الفنية والمجالات الصناعية بالإضافة إلى ممارسة النواحى التسويقية والادارية فمن أهم أهداف الوحدة المنتجة هو خلق منتجات مبتكرة تناسب فى إنتاجها قدرات المدرسة والطلاب بوصفها عملية إرساء نظرة حديثة ومتطورة لدور المدرسة فى المجتمع لتضمن من خلالها ربط المدرسة بالمجتمع وتوفير فرص حقيقية لتدريب الطلاب واستخراج مواهبهم وقدراتهم على الابتكار وما يتطلبه ذلك من إكسابهم مهارات جديدة للتعامل بها فى المستقبل وتحقيق شراكة فعالة وحقيقية بين المدرسة والمجتمع وتشجيع الأجيال القادمة على اقتحام العالم الجديد بإقدام فكر علمى متطور مع تنوع مجالات الابتكار (٦ – ٦٥ : ٦٦).

وهذا يعنى أن التعليم المنتج يسهم فى إيجاد تعاونيات أو مشروعات صغيرة حديثة مع بحث الفجوات فى السوق وفرص العمل ومساعدة تأهيل المتعلمين لهذه الأعمال أو المشروعات وفى التعليم المنتج يختار التلميذ الأنشطة التى تقع فى دائرة اهتماماته وميوله الشخصية ويساعد ذلك هذا التعليم على اكتشاف المتعلمين لأنفسهم وادراك مهارتهم لتأهيلها للأعمال المختلفة فى المستقبل.

أهداف المدرسة المنتجة :

إن النظرة المستقبلية للتعليم فى مصر تتضمن أهدافا استراتيجية فى مجال إحداث نقلة نوعية فى التعليم على مستوى عالمى مقارن مثل تطوير المناهج ونظام الامتحانات والتقويم والأنشطة وتحويل المدرسة إلى وحدة إنتاجية (٤٢ – ٢٧).

ولم يعد هدف التعليم العام الوصول إلى المستويات العليا من الإنجاز، فنحن فى حاجة إلى إيجاد ثقافة وبيئة تعلم تساعد على ترقية الفهم والمرونة التعليمية التى سوف ترتبط بانجاز الطلاب والحياة الاجتماعية المسئولة خارج المدرسة.

وقد حددت قوانين التعلم أهداف التعليم العام فى تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية من النواحى الوجدانية والقومية والعقلية

والاجتماعية والصحية والسلوكية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق هدفه والإسهام بكفاءة فى عمليات وأنشطه الإنتاج والخدمات أو لمواصلة التعليم العالى والجامعى من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه (٢٠ – ١٠٩).

كما ان هناك مجموعة أخرى يسعى التعليم العام إلى تحقيقها مثل التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل، وهذا يتحقق عن طريق محو وإزالة السلبيات فى الشخصية المصرية، كذلك هناك هدف إقامة المجتمع المنتج الذى يتحقق عن طريق صناعة قوى شاملة تؤهلة قادرة على الإنتاج فى مختلف القطاعات وزيادة الإنتاج والإنتاجية (٢٥ – ١٣) ولذلك لا بد أن يختار نمط الإنتاج على أساس إشباع حاجات مختلف المجموعات ، وهو ما تسعى إلى تحقيقه المدرسة المنتجة ، لأنه لن يتحقق هدف إقامة المجتمع المنتج دون تهيئة وإعداد الأفراد فى مراحله التعليمية المختلفة لكى يصبحوا أفراد منتجين ولديهم الميول للأعمال المهنية والحرفية التى تسهم مساهمة فعالة فى العملية التعليمية.

وقد أصبحت وظيفة المدرسة حاليا هى إكساب الأفراد المهارات الحرفية المرنة لمواجهة متطلبات العمل غير القابلة للتوقع، والأمور المتوقعة من التعليم فى القرن الحادى والعشرين تتمركز حول تنشئة الأفراد على المعارف والمهارات وعمليات التفكير التى تمكنهم من التكيف مع متغيرات سوق العمل الحرفى، والتقدم العلمى سوف يؤدى إلى سيطرة المعرفة على الحرف التقليدية وهو ما سوف يترتب عليه إحداث تحولات رئيسية فى متطلبات سوق العمال من المهارات الحرفية (٢٨ – ٢٦٠).

وقد حرصت السياسة التعليمية على كون المدرسة المعاصرة غير منفصلة عن المجتمع وأن تصبح خلية فاعلة تزود المتعلم بالقدرات التى تحوله من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

فالمستقبل سوف يشهد ارتباطا متزايدا من التعليم والعمل الإنتاجى من خلال المدرسة المنتجة ويمكن الاستفادة من برامج هذه المدرسة فى دعم فكرة الإنتاج بصفة عامة (* - ٨).

ومشروع المدرسة المنتجة هو أحد الوسائل المهمة لإرساء منطقة التنمية فى التعليم فى مدارس التعليم قبل الجامعى بمراحلها المتطورة لعمل مشروعات صغيرة مرتبطة بالبيئة والمجتمع المحيط تركز على أفكار جديدة ونماذج غير نمطية والمدرسة المنتجة مشروع تربوى يدعم أهداف العملية التعليمية، ولا ينقص من دور المدرسة فى التعليم.

فالمشروعات الصغيرة المبتكرة والإبداعية غير النمطية تعمل على سد الفجوة من التعليم الأكاديمى البحتى وارتباطه بسوق العمل وتسليح أبنائنا بالخبرات العملية لتمكينهم من العمل كطلائع للإنتاج بالإضافة إلى اكتساب فوائد عديدة كقدرة الطالب على ممارسة التسويق والتعاون والإنتاج ودراسة السوق ودعم ثقة الطالب بنفسه.

لأنه لم يعد العمل هو المصدر الاقتصادى الأول بالنسبة للفرد، وهو يمثل الإنتاج لدى الفرد حتى يستطيع أن يعيش داخل المجتمع، ولهذا يعد النظام الاقتصادى فى الدولة مسئولا عن إتاحة فرصة العمل للفرد، ويعد النظام التعليمى مسئولا عن إعداد الفرد لهذا العمل، وهناك مجموعة من الأسس والمبادئ التى تشكل القاعدة العلمية التى يقوم عليها مفهوم العمل مثل العلم والاستعداد والإتقان وحرية الإرادة (١٥ - ٢٤).

ومن متطلبات المدرسة المنتجة أن توجه أبنائها إلى معيار الرصيد القومى المعرفى لأنه قد أصبح الآن هو المعيار الحقيقى لقوة الأمم ومؤشراته فى عدد العلماء والمهندسين والفنيين فى البحث والتنمية والقدرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيا الجديدة وأجهزة الحاسب الآلى ، ولقد استطاعت الدول المتقدمة بما تملك من رصيدها القومى المعرفى ومن ثروات طبيعية هائلة أن تحقق تفوقا على غيرها من الدول.

وهذا الهدف لا بد أن يترجم إلى آليات ومشروعات إبداعية وابتكارية متطورة ومستحدثة لمدرسة منتجة ، وهذا يعنى أن الهدف الرئيسى من المدرسة المنتجة خلق رجل أعمال صغير يتعلم كيف يعمل وينجح ويطور من إنتاجه وأفكاره وإبداعه، وبذلك نجعل منه رجلا عظيما ومستقبلا أعظم.

ويمكن تقسيم أهداف المدرسة المنتجة كالتالى (٤١ – ٢ ، ٥).

(١) الهدف السياسى :

تستمد المدرسة المنتجة سياستها من خلال سياسة المجتمع وذلك عن طريق جعل كل فرد ينتج ويزيد من إنتاجه مع زيادة جودة المنتج نفسه.

(٢) الهدف الدينى :

الدين يدعو إلى العمل واتقانه فى الدنيا، وزيادة الإنتاج وجودته يعد عملا دينيا يثاب المرء عليه من **الله سبحانه وتعالى** .

(٣) الهدف الاقتصادى :

العمل داخل المدرسة المنتجة يزيد من الدخل المادى للفرد ومع زيادة الإنتاج وجودته يزداد الدخل القومى للمجتمع كله.

(٤) الهدف التعليمى :

إن النشىء أثناء ممارسته للعمل والإنتاج يتعلم مهارات على أيدى تربويين مؤهلين هدفهم الأساسى تعليم النشىء ورعايته وإعداد النشىء إعدادا سويا سليما وتنمية وثقل سمات الشخصية السوية الداعية لتنمية المهارات الفردية والجماعية .

(٥) الهدف التدريبى :

إن تدريب النشىء وممارسته للعمل بصفة دائمة ومستمرة تؤدى إلى الارتقاءبمستواه فى الإنتاج.

(٦) الهدف الثقافى :

زيادة ثقافة ووعى النشىء من خلال ممارسته اليومية ومعرفته بسعر السلعة وسعر المنتج ونوع السلعة وطريقة التسويق كل ذلك يعتمد على زيادة وعى وثقافة النشىء.

(٧) الهدف الاجتماعى :

تكامل التفاعل الاجتماعى بين الافراد داخل الوحدة المنتجة.

(٨) هدف تربوى :

من خلال الممارسة اليومية للنشىء داخل المدرسة المنتجة يتعلمون ويتحلون بصفات تربوية (**الصدق – الأمانة – الصبر**).

(٩) هدف رياضى :

الارتقاء بالمستوى البدنى والرياضى وذلك من خلال التدريب الرياضى وإقامة المباريات والأنشطة .

ويلاحظ من خلال التقسيم السابق لأهداف المدرسة المنتجة أنها أهداف شاملة وتسهم فى تحقيق أهداف الفرد والمجتمع فهى تشمل كل جوانب الشخصية مثل الجوانب التربوية والاجتماعية والثقافية والرياضية وكذلك تشمل الأبعاد المختلفة للمجتمع من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولكن من الملاحظ أنها أهداف طموحه ومثالية لأن الكثير منها لم يتحقق بعد مرور سنوات من تجربة المدرسة المنتجة؛ لأن هناك كثيرا من المعوقات والسلبيات التى تحول بين المدرسة المنتجة وبين تحقيقها لمثل هذه الأهداف .

ويمكن استخلاص أهداف المدرسة المنتجة فى التالى :

١ – خلق جيل مبدع ومبتكر من رجال الأعمال وأصحاب الفكر الصناعى والتجارى والزراعى الحديث.

٢ - إكساب الطلاب مهارة عمل مشروع مدر للربح والقدرة على إدارته وعمل دراسة الجدوى الناجحة للمشروع دون انتظار الوظيفة الحكومية.

٣ - تنمية المهارات العلمية والعملية من خلال مشاركة الطلاب ابتداء من التفكير فى المشروع وإعداد دراسات الجدوى وتنفيذ المشروع وتقييمه ومتابعة نجاح المشروع.

٤ - الاستفادة من الطاقات البشرية والمادية والمالية للمدرسة.

٥ - تسليح أبنائنا بالقدرات والخبرات العلمية للتعامل مع سوق العمل ومتطلباته **"دراسة الجدوى، تقييم المشروعات، فن التفاوض، العمل من خلال فريق".**

٦ - القضاء على الفجوة بين التعليم النظرى والعملى وربط النظرية بالتطبيق.

٧ - القضاء على الفجوة بين المدرسة وسوق العمل وكذلك الفجوة بين المدرسة والبيئة المحيطة بها.

٨ - إعطاء أبناءنا الثقة فى قدرتهم على المبادرة والاعتماد على الذات.

٩ - توفير موارد ذاتية للمدرسة تحقق تطوير المدرسة وإجراء بعض الإصلاحات الأساسية وشراء بعض الأجهزة ومنح حوافز للقائمين على المشروع.

١٠ - تنمية مهارات وقدرات استشراف المستقبل ومهارات التفكير وحل المشكلات بطريقه واقعية.

١١ - معالجة مشاكل عمالة الأطفال والتسرب الدراسى بطريقة عملية وغير تقليدية.

١٢ - التحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

١٣ - إكساب الطلاب قيم التخطيط والتنظيم والدقة والأمانة واحترام جهد الآخرين والشجاعة فى مواجهة الصعاب والإبداع والابتكار والتفكير فى العواقب تقدير الربح والاستعداد لتقبل الخسارة.

وسوف تكشف الدراسة الميدانية عن مدى تحقق هذه الأهداف فى المدارس المنتجة وعوامل عدم تحقيقها والوسائل التى يمكن أن تسهم فى تحقيق وتفعيل الأهداف المنشودة.

مبررات ودواعي وجود المدرسة المنتجة.

تعتمد تنمية المجتمعات اعتمادا كبيرا على وجود نظام تعليم راقى النوعية ويصعب الحفاظ على قيمة المساواة والديمقراطية دون أن يوفر المجتمع للمواطنين مستوى جيدا من التعليم ، هذا فضلا عن أن المستويات المتميزة للتعليم ضرورة للازدهار الاقتصادى وخاصة من خلال تكوين قوة عمل ديناميكية ذات مرونة ومهارة عالية.

وتكاد الحاجة إلى العامل الماهر تختفى فى الاقتصاديات المتقدمة التى تأثرت بالعولمة والثورة التكنولوجية والعوامل التى كانت أكثر حيوية فى تحديد ثروة الأمم كالمال والعمل والموارد أفسحت الطريق لعوامل جديدة هى معرفة قوة العمل واتجاهاتها ومهاراتها ولا تستطيع الأمم أن ترغب فى ضمان التماسك الاجتماعى لها والازدهار الاقتصادى تماسكها الاجتماعى وازدهارها الاقتصادى، وفى الوقت نفسه ترضى بتعليم فى مستوى أقل من المستوى العالمى المتقدم (٥ – ٧٠).

وقد دخل العالم القرن الحادى والعشرين بكل ما يشهده من تطورات معرفية وعلمية وتكنولوجية واقتصادية وتربوية، أصبحت بشكل أو آخر تنعكس علينا مما يعطى انطباعا بأن العالم نتيجة العولمة ، وتزايد تأثيرها قد أصبح قرية صغيرة وفى المقابل يظهر تأثير المطالبة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية نتيجة التزايد فى أعداد الطلبة فى المدارس وتخريج أعداد هائلة متدنية التحصيل، وعدم الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، مما جعل دور المدرسة لا يقتصر على عملية التعليم ونقل المعرفة، بل أصبح يهدف إلى تربية شاملة لشخصية المتعلم من جميع جوانبها وتشجيع روح المبادرة والإبداع لديه وهما شرطان مهمان من شروط تقدم المجتمع الإنسانية لاستيعاب مختلف التغيرات ومواجهة التحديات (٤٠ – ٧٦).

وهذا يعنى، أن هناك دواعى كثيرة لتطوير العملية التعليمية مرتبطة أكثر ما ترتبط بمظاهر الأزمة التعليمية الراهنة ، ورؤية المستقبل ونوعية المتعلم المراد إعداده ليساير

متغيرات القرن الحادى والعشرين، ويتفاعل بنجاح واقتدار مع هذه المتغيرات السريعة والاتجاهات التربوية العالمية المعنية بتطوير أنماط التفكير والسلوك العلمى والخلقى والتزود بكل جديد ونافع ومفيد من المعارف الإنسانية وهى أمور متداخلة ومتشابكه تعمل معا كمنظومة لتطوير الإنسان.

فالانفتاح الإعلامى الثقافى والحضارى العالمى فى القرن الحادى والعشرين سيتيح لوسائل الاتصال الحديثة أن تعبر الحدود بلا قيد برسائلها ومضامينها من أى مجتمع إلى مجتمع آخر، ولذلك لا بد أن يتم تنمية وعى المعلمين والقيادات التعليمية وتزويد الطلاب بالمهارات والاتجاهات والقيم التى تساعدهم على دقة الاختيار والتمحيص مما يتساقط عليهم من ثقافات وافدة.

والواقع يشير إلى أن تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج كإحدى خواص القرن الحادى والعشرين، يعنى نهاية التمييز التقليدى بين العمل اليدوى والعمل العقلى وبين الإدارة والعمل أو بين الإنتاج والإدارة والخدمات ، هذا الوضع يفرض على التعليم أن يعيد النظر إلى الإنسان، بحيث يجعله متعدد المهارات قادرا على اكتساب المعرفة الوظيفية بنفسه وباستمرار، متقبلا للتدريب تدريبا جديدا وتأهيله عدة مرات فى حياته العملية قادرا بعد ذلك كله أن يستخدم المعلومات المتدفقة، استخداما راشدا يحقق من خلاله خيرة وخير أمته (٩ – ٢٥٧ : ٢٥٨).

ومن جانب آخر، فإن الأوضاع الداخلية فى العديد من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات العصر الحالى وتحدياته مما يحتم ضرورة الشروع فى عملية إصلاح داخلى وعلى الرغم أن عملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة إلا أنه من المهم التركيز خلال المراحل الأولى على العناصر والمجالات ذات التأثير الأكبر فى دفع علمية التنمية وإعداد الدول والمجتمعات للقرن الحالى .

ويجب أن تتضمن عملية الإصلاح معظم السياسات التعليمية والتأهيل الذى يمثل عنصرا جوهريا فى هذا الإطار باعتباره المدخل الرئيسى لتنمية قدرات البشر، وخلق قوى عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظواهر العولمة (١٠- ٢١٦).

ونتيجة للتقدم التكنولوجى أيضا ، وما يؤدى إليه من تنوع المعارف والمهارات بين أفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمالة الحرفية فإن مهارات العمل بين هؤلاء الأفراد سوف تتغير، والتعليم الحرفى سوف يصبح أكثر أهمية لسوق العمل ، شريطة أن يهتم هذا النوع من التعليم بمداخل التدريب الحرفى على المهارات فى أماكن العمل والتى بدورها سوف تصبح ضرورة للتأهيل والتعليم المستمر بين أفراد هذه القوى البشرية العاملة فى سوق العمل الحرفى ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التعليم لا بد له أن يهتم بمهارات أكثر أهمية فى المستقبل، وهى مهارات التفكير التى تمثل أهمية كبيرة فى اكتساب المعرفة الجديدة وفى تطبيقها فى المواقف المألوفة والاستثنائية (٢٨ – ٢١) والمدرسة المنتجة تعد إحدى الطرق المهمة لمواجهة الزيادة فى تكلفة التعليم والتى أسهمت فى حدوثها عوامل كثيرة منها ما يلى (٣٥ – ٣٠٦).

١ – **الزيادة السكانية** ولا سيما الناتجة عن زيادة المواليد وقلة الوفيات وما يصاحب ذلك من زيادة الضغط على التعليم خاصة بعد ما تبنت معظم الدول فكرة التعليم الإلزامى المجانى فى مراحل معينة.

٢ – **محاولات معظم الدول فى العالم** إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامى المجانى لتعدى المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية وربما الثانوية.

٣ – **الاهتمام بعوامل الجودة فى التعليم** مثل رفع مستوى إعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة وتطوير المناهج وتقليل كثافة الفصول وغير ذلك.

٤ – **تزايد الاهتمام بالدراسات** التطبيقية والتكنولوجية فى مرحلتى التعليم الثانوى والعالى.

٥ - **التوسع الكمى والكيفى** فى التعليم العالى الذى يعد من أكثر مراحل التعليم تكلفة نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة.

ونظرا لأن مسئولية الدولة تجاه رعاياها كبيرة وعظيمة حيث تأخذ على عاتقها الاهتمام بالمشروعات الخدمية مثل شق الطرق واستصلاح الأراضي ونشر التعليم والخدمات الصحية، لذا فإن الملكية الفردية قد تكون خير معين للدولة على هذا النهج إذ يقوم الأفراد والمؤسسات بتحمل المسئولية والقيام بأعباء الأمور اليسيرة والمشاركة مع الدولة فى عمارة الأرض وفق ما تتطلبه حاجة الأمة.

ولكى ترتقى الدولة بتلك الخدمات لا بد أن تتولاها بالمتابعة المستمرة والإنفاق عليها لتحسين الأداء فى تلك الخدمات وهو ما قد تعجز عنه الدولة بمواردها المحدودة وبخاصة فى ظل العثرة الاقتصادية التى تتعرض لها فى الآونة الأخيرة.

وانشغال الدولة بإنتاج الصناعات اليسيرة وتسويقها أو بفتح مجالات أو أشياء أخرى سيشغل المسئولين عن متابعة أمور أكثر أهمية وسيصرف جهد الدولة عن التخطيط والإشراف والمتابعة لأن هذه الأمور ستأخذ بلا شك قدرا لا باس به من الوقت الذى من المفترض أن يستثمر فى أمور أكثر حاجة من تلك (٢١ - ٤٨) ومن هنا جاءت المدرسة المنتجة لتسهم فى مساعدة الشباب على الاشتغال بالأمور الإنتاجية البسيطة للتخفيف عن كاهل الدولة.

أيضا جاءت المدرسة المنتجة لكى يكون لدى المجتمع المصرى رجل أعمال صغير يتعلم من الصغر كيف يعمل وينتج ويطور من إنتاجه فإن ترسيخ هذه الفكرة فى عقلية الصغير تجعل منه رجل عظيم ومستقبلا أعظم ويتحمل المسئولية ،وكذلك تشبع لديه غريزة حب التملك لأن هذه الغريزة هى سر الحركة فى الحياة ، كذلك تسهم المدرسة المنتجة فى التحول من تعليم ينمى ثقافة الاستهلاك إلى آخر ينمى ثقافة الإنتاج ومن تعليم ينهض على مبدأ الحفظ والاجترار والتكرار إلى آخر يدرب على مهارات الإبداع والابتكار

وربط النظرية بالتطبيق وربط المناهج الدراسية بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع بأسلوب غير تقليدى ، وإكساب مهارات التفكير وأسلوب حل المشكلات بطريقة علمية واقعية.

وتستطيع المدرسة المنتجة أن تتيح الفرصة للطالب أن يكتسب مهارات رجل الأعمال ويعمل كتاجر ومنتج صغير يعرف كيفية التعرف على آراء وأذواق المستهلكين والتعامل مع الموارد ويتعرف من خلال الممارسة على مشكلات السوق ويكتسب مهارات العمل الأساسية كإدارة الوقت والتفاوض والتخطيط الجيد واعداد الخطابات والتكلفة الاقتصادية ودراسات الجدوى للمشروعات وأساليب القيادة والتأثير على الآخرين وتقدير جهودهم مما يعطى الطالب خبرات التعليم المستمر والقدرة على المشاركة الفعالة فى الحياة فى مرحلة مبكرة ويساعد فى تحول نظرته للوظيفة الحكومية كهدف نهائى للتعليم والنظر إلى آفاق مستقبلية أوسع لطموحاته واستخدام أفضل الإمكانيات وموارده الذاتية فمن الممكن أن يدلى طفل صغير من أبناءنا بفكرة متميزة ويكون لها تطبيقات صناعية واقتصادية تفيد الوطن كله، لأننا فى حاجة إلى الإنسان المنتج الذى يستطيع أن يساهم فى التقدم الاقتصادى خاصة وأن التقدم الاقتصادى هو عصب الحياة والوسيلة الوحيدة لتوفير كل متطلبات النهضة فى أى دولة كذلك يجب أن تعزز قدرة المجتمع على التعلم الذاتى والإعداد السليم للمواطنة الصالحة والتدريب المتميز ليكون منتجا على مستوى عال من القدرات والخبرات.

يستخلص مما سبق أن هناك مبررات كثيرة لتفعيل دور المدرسة المنتجة لتحقيق أهدافها منها المرتبط بالمتغيرات المعاصرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومنها المرتبط بالأفراد والبطالة ومنها المرتبطة بسوق العمالة وطريقة التفكير فى التعليم الحرفى والمهنى وغيرها.

التنظيم المالي للمدرسة المنتجة :

تواجه مسألة تمويل التعليم بقيود أساسية فى حركتها تتمثل فى كثرة المطالب المتنافسة على إيرادات الحكومة ، والدخل القومى عامة، فمشكلة التمويل ترتبط بالتنمية التى ارتفعت تكاليفها ارتفاعا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية بشكل أدى إلى تزايد القصور فى الإيرادات المتاحة لمواجهة هذا الارتفاع المقابل فى التكاليف التعليمية (١٨ – ٥٥).

ويعتمد التعليم فى الدول النامية أساسا على التمويل المقدم من جانب الحكومات وذلك على عكس الحال فى البلدان الصناعية المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا فى تمويل تكاليف التعليم .

ودور الحكومات فى تمويل التعليم فى الدول النامية دور أساسي ، بل إنه بالنسبة لبعض الدول ، ومن بينها مصر، فإن دور القطاع الخاص **(تبرعات وهبات)** فى تمويل التعليم محدود للغاية والاعتماد يكاد يكون كليا على الحكومة فى الإنفاق على التعليم العام (٣٣ – ٢٧).

ويمكن القول إنه على الرغم من زيادة دور المعونات الخارجية فى تمويل التعليم فى البلدان النامية فإن نصيب هذه المعونات يقل عن ١٠٪ من ميزانية التعليم فى البلدان وفى مصر فإن هذه النسبة تعد ضئيلة للغاية، بمعنى أنه على الرغم من حيوية المعونات الخارجية إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم فى مصر ويظل الاعتماد الكلى بالتمويل الحكومى (٥٥ – ١٥٥).

ويستطيع المدقق أن يكتشف التقلص التدريجى فى اهتمام الحكومة بالتعليم كخدمة وكاستثمار بعيدى المدى فإذا كان التوسع فى التعليم قد رافقه نمو كبير فى النفقات المخصصة له ، إلا أن نسبة ميزانية التعليم إلى ميزانية الدولة أخذت فى الانخفاض بدءا من عام ١٩٧٥ حتى وصلت فى عام ١٩٩٩/٩٨ م إلى ٥ ٪ فقط . ويرجع

هذا إلى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر عام ١٩٩١م والتى أدت إلى تخفيض الإنفاق الحكومى على الخدمات الصحية والتعليمية وإلى تفاقم مشكلة الديون، وما سببته من إرهاق للميزانية العامة للدولة (٥٥ – ١٥٤) أم بالنسبة لتمويل المدارس المنتجة فقد حددت الوزارة مصادر تمويلها فى **عدة مصادر تتلخص فيما يلى (٦ – ٤٣ : ٤٤) :**

١ – التبرعات المالية التى جمعتها المدرسة فى بداية العام الدراسى ويخصص جزء منها حسب حجم المشروع ويجنب لحساب المشروع وتقوم المدرسة برده مرة أخرى لحساب التبرعات أو يستثمر كرأس مال للمشروع حسب حاجة المشروع وحجمه.

٢ – سلفة مؤقتة من حسابات الأنشطة بالمدرسة أو الإدارة أو من أى من الحسابات الخاصة أو حساب الجمعية التعاونية التى ترد فى نهاية العام الدراسى أو حتى ٨/٣٠ حسب نوع الحساب.

٣ – منح أو هبات لا ترد من المدرسين أو أولياء الأمور أو رجال الأعمال لرأس مال المشروع ويكون دائما ويوضع فى حساب المدرسة فى بند مستقل أو فى دفتر التوفير الخاص بالمدرسة المنتجة.

٤ – قروض ميسرة من الصندوق الاجتماعى لإنشاء ورش إنتاجية.

٥ – صندوق تمويل المشروعات التعليمية بالوزارة.

٦ – تقوم المدرسة بإعداد دراسة جدوى عن المشروع المراد القيام به وتتم الموافقة عليه من الإدارة والمديرية ويرفع إلى أقرب مدرسة فنية لمراجعة المشروع فنيا واقتصاديا والتأكد من نجاحه ويتم رفعه عن طريق المدرسة الفنية إلى اللجنة العليا لمشروع رأس المال بقطاع التعليم الفنى بديوان عام الوزارة للموافقة عليه واعتماد المبلغ المالى اللازم للمشروع ووضع الضوابط المالية وغيرها ككيفية السداد.

٧ – الحفلات المدرسية والمناسبات السنوية والرحلات المدرسية.

٨ - تأجير المرافق المدرسية والمعدات لمختلف الافراد والجماعات بالمجتمع المحيط بالمدرسة.

٩ - عرض الأجهزة والخدمات المدرسية التى تم التبرع بها والمنتجات التى توفرها المدرسة من خلال المدرسة المنتجة فى مزاد علنى كمورد من موارد المدرسة.

١٠ - تشجيع المشاركة الفعالة القائمة بين المدرسة ومجتمع رجال الأعمال.

١١ - العمل على مشاركة الجمعيات الأهلية للمساهمة فى النشاط المدرسى.

١٢ - طلب التبرعات مباشرة عن طريق إرسال الخطابات للقادرين من الأفراد والمؤسسات ويفتح حساب بدفتر البريد التابع للمدرسة أو فى أحد البنوك القريبة بقيمة رأس المال (**باسم حساب مشروع الوحدة المنتجة للمدرسة**) ويكون السحب والايداع بمعرفة أمين الصندوق للمشروع (**سكرتير المدرسة**) على أن يسبق السحب تقديم مذكرة لمدير المدرسة بصفته رئيسا للمشروع أو يكون حق التوقيع لكل من مدير المدرسة وسكرتير المدرسة .

وهناك من يرى أنه يمكن أن تكون السلف والقروض من مجلس الآباء للمدرسة أو المديرية وترد لهم فى نهاية مرحلة التعليم الاساسى أو المرحلة الثانوية ويجوز مساهمة المدرسين فى المشروع أو سلف مؤقتة من الأنشطة المدرسية أو أنشطة الإدارة على أن ترد فى نهاية السنة المالية (٤٣ - *).

والتوجيه المالى والمتابعة وجهاز التفتيش دورهما الأساسى فى المدرسة المنتجة كما أن هناك بعض الجهات التى يمكن أن تؤدى دورا مهما فى تمويل المدارس المنتجة مثل البنك الرئيسى للبيئة والائتمان الزراعى وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين وجمعيات تنمية المجتمع ومراكز التدريب وغيرها.

مع ملاحظة أن عملية جمع التبرعات هى بمثابة استراتيجية قصيرة المدى وذلك لعدم ضمان واستمرارية التمويل، ولذلك نجد أنه يمكن لصناديق التنمية أن تقدم للمدرسة

موردا ثابتا من الدعم (**سواء الدعم المادى – أو الدعم الفنى**) على المدى البعيد، فصناديق التنمية تركز بطبيعتها على الأهداف طويلة المدى ، كما أنها تركز على مبدأ الاستمرارية فى تقديم الدعم للجهات التى تعمل على تطويرها، ذلك إلى جانب أنها تنشأ كنتيجة للتخطيط المؤسسى بالدولة ، ويركز بعضها على التمويل المادى ، والبعض الآخر على الدعم الفنى أو توفير البرامج والمعدات والخبرات الاستشارية وتقديم المنح لتلاميذ ، والمدرسين والحفاظ على كتابة البرامج المدرسية وتطوير مشروعات المدرسة المنتجة وغيرها من كافة الأنشطة المدرسية.

كما أن هناك جانبا مهما ينبغي مراعاته عند جمع التبرعات وهو عدم استخدام أساليب غير أخلاقية فى جمعها ، مثل أساليب الضغط على أولياء الأمور والتأثير عليهم عن طريق أبنائهم بالمدارس أو الجمع من المدرسين بأسلوب التهديد من المسئولين والقيادات التربوية، وينبغى كذلك توخى الحذر فى عدم استقلال الطلاب ، حيث إن مشاركة الطلاب فى هذه العملية يجب أن تكون مشاركة اختيارية ، ولعله من المناسب مشاركة الطلاب فى أنشطة جمع التبرعات إلا أنه يجب إيضاح الإرشادات الخاصة بالدور الذى يقوم به الطلاب فى هذا المجال دون أى لبس أو الحصول على موافقة مجلس إدارة المدرسة وكافة المجالس التربوية على تحديد هذا الدور وخاصة مجلس آباء المدرسة والوزارة حتى لا تتحول عملية جمع التبرعات إلى جباية وأساليب غير أخلاقية سواء أكانت من المعلمين أو أولياء الأمور أو رجال الأعمال أو غيرها.

الخصائص والمبادئ التى تقوم عليها المدرسة المنتجة :

تقوم سياسات التعليم حاليا على ربط التعليم بسوق العمل من خلال توجيه المناهج وطرق التدريس لتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة ونشر فكرة التعلم مدى الحياة وتحسين مستوى التعليم المهنى والإنتاجى من خلال التوسع فى تطبيق التعليم للبدء فى ذلك (٧ - *).

وتركز المدارس المنتجة المصادر والطاقات على الطلاب موجهة برؤية مشتركة – منهج المدرسة – تعليم وإنجاز الطالب – إحداث المعلمين – جهود تحسين المدرسة فى الأنشطة المتماثلة التى تمس نوعية التعليم للطلاب.

والتغيير والتحسين فى المدرسة المنتجة يتطلبان وقتا كافيا وجهدا مشتركا مدعوما من قبل المصادر الملائمة ، وفى المدارس المنتجة يتحدى معايير أكاديمية قومية برنامج التعليم ويخلق إطارا واسعا لما يجب أن يعرفه الطلاب، ويكونوا قادرين على عمله.

وهذا يساعد على نضج البرامج والأنشطة طبقا للمعايير المحددة والمدرسة المنتجة جادة حول النتائج وتحمل أنفسهم مسئوولية التعليم المتزايد والإنجاز الاكاديمى .

والمدارس المنتجة تجعل وقتا إضافيا للتعليم واستعمال أموال مساعدة للإنتاج وتربط المدرسة بالمحيط الخارجى لدعم البيئة المحيطة بها (٥٤ - *).

وهناك مجموعة من المبادئ التى تقوم عليها المدرسة المنتجة وهى (٦ – ٩٩ : ١٠٠):

- **تحمل المسئولية** حيث إنها تساعد المتعلمين على القيام بدراسات الجدوى والخروج لشراء مستلزمات الإنتاج وقيادة فريق العمل ومناقشة وتحديد ميعاد وتسليم المنتج كل ذلك يجعله يتحمل المسئولية.
- **اتساع دائرة المعارف** ويتم ذلك من خلال إكساب الطالب مجموعة من المعارف تلعب فيها المدرسة المنتجة دورا مهما من خلال تحديد الاحتياجات التى تتناسب مع الإمكانيات المتاحة ، والتعرف على البيئة المحيطة واحتياجاتها ومن خلال القراءات المتعددة وزيادة المصانع واللقاءات لمعرفة المنتجات المختلفة.
- **خلق رجل أعمال صغير** حين يتحمل الطالب المسئولية ويتعرف على كيفية عمل دراسة الجدوى وينزل بنفسه للسوق ويدون فى سجلات متخصصة ويباشر العملية الإنتاجية من أول خطواتها وحتى عملية التسويق مستشعر حلاوة العمل والربح

الذى شارك فى الحصول عليه وغير ذلك ومن ذلك يتعلم المهارات منذ الصغر وبأساليب علمية واضحة تساعده على أن يقوم فيما بعد بالمشروعات الاستثمارية الناجحة.

- **اكتساب المهارات** : من أهم ما يكتسبه الطالب من خلال هذا المشروع التربوى تلك المهارات العملية التى تؤتى ثمارها واضحة وعلى مدى قريب بل وتجعل الطالب تواقا للتطبيق سواء فى المدرسة ، أو فى البيئة، كما يقوم المشروع باكتشاف المواهب والقدرات لدى الطلاب لتوظيفها وتمكينها من الأداء العملى واستثمارها بدلا من هذا الكمون الذى تتبدد معه هذه المواهب والطاقات .
- **الولاء والانتماء** : أوضحت كثير من الدراسات الاجتماعية والسكانية أن أغلب المهاجرين وفاقدى الانتماء هم هؤلاء الذين لا يرتبطون بعمل ولا يحقق لهم التواجد ذاتهم ولا يشعرون بالأمان لذلك فإن المدرسة المنتجة تزرع هذا الولاء وذلك الانتماء فى نفوس الطلاب رويدا رويدا حيث يرتبط الطالب بما ينتجه بيده ويستبشر بمستقبله خيرا حيث يدرك أنه قادر على الإنتاج والعطاء ، ومردود كل ذلك عليه حيث يعود عليه بالنفع الذى يلمسه فى حياته.
- **ترسيخ الإيمان بالله تعالى** ودعم الوحدة الوطنية : العمل يرسخ الإيمان بالله تعالى ويزداد هذا التأثير ويعظم مع هذا السن المبكر وهذه الممارسة اليومية وهذا الإنتاج الذى يشارك فيه الجميع كأخوة ومصريين لا تفرق بينهم عقيدة ولا تؤثر معتقداتهم على أنصارهم فى بوتقة الحب ، فهم أمة واحدة وشعب واحد.

ومن خصائص المدرسة المنتجة أيضا التواصل الفعال إذ يمكن اعتباره أحد عناصر البيئة المدرسية التى تنتج ما يعرف اليوم فلسفة الاقتصاد بالقيم المضافة فى العملية التربوية التعليمية، فهو يؤدى إلى خلق ثقافة التعاون فى البيئة المدرسية الضرورية لرفع معدلات الإنتاج وتحسين جوده مخرجات عملية التعليم والتعلم ، ولكى يكون التواصل

فعالا يجب أن يتمتع بثلاث سمات أساسية : الأولى تحديد الوسائل ويقصد بهذه السمة أن تحدد المدرسة بوضوح وسائل التواصل بين مختلف أعضائها فى مختلف المناسبات والأحداث والمقصود بالوسائل هنا الاجتماعات والزيارات الصيفية والتعميمات ورسائل الشكر والتقدير واللقاءات غير الرسمية وغير ذلك من الوسائل التى يمكن لكل مدرسة أن تستمدها وفق ظروفها ومقتضيات العمل بها ، والثانية وضوح الرسائل فمن المهم جدا أن يكون الهدف من عقد أى اجتماع أو زيارة أو تعميم واضحا للفئة التى تستهدفها ضمن أعضاء المدرسة حتى تؤتى المضامين التى تحملها تلك الوسائل ثمارها المتوقعة ، والثالثة أن تحرص المدرسة كل الحرص جعل التواصل بين أعضائها ذا مسارين وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك ، كأن تتوخى دائما الحصول على التغذية الراجعة ، جعل القرارات التى تتخذها والفعاليات التربوية التى تنفذها هذا النوع من التواصل فى المجتمع المدرسى لا بد منه لكى تؤدى المدرسة دورها التربوى التعليمى فى الصورة الصحيح وانعدامه يؤدى إلى بروز ثقافات أخرى مغايرة لثقافة التعاون والتعاضد ويؤدى المعلم دورا رئيسيا فى المدرسة المنتجة، فعليه أن يبذل جهدا كبيرا فى معاونة التلميذ ليضع قدمه على أول طريق الابتكار، لأن التلميذ المبتكر فى حاجة مستمرة إلى الرعاية حتى يضمن الاستمرار وربط ابتكاره بالواقع العملى والتعرف على الميول المهنية للطلاب ثم ينمى هذه المهارات والقدرات بطريقة علمية وواقعية.

ومن سمات المدرسة المنتجة تفاعل جميع العامين فى المدرسة من إدارة ومعلمين وعمال وموظفين وطلاب لكى تحقق المشروعات الإنتاجية أهدافها .

وبذلك تتعدى المدرسة المنتجة دور المدرسة التقليدية ودور المدرس فى ثقل المعرفة وتلقينها للتلاميذ إلى دور فعال فى تزويد المتعلم بالقدرات التى تؤهله للتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج وتدريبه على التفاعل مع إمكانيات العرض والطلب فى سوق

العمل وامتلاك مهارات حقيقية من خلال مرور الطالب بمواقف حياتيه معينة على الربط بين العلم والعمل والنظرية والتطبيق.

مشروعات المدرسة المنتجة ،

المدرسة المنتجة تسهم فى تحقيق أهداف المدرسة وتجسيد رسالتها وربطها بالمجتمع والبيئة المحيطة مما يجعل المدرسة عنصر فعال خاصة للمبتكرين الصغار الذين سرعان ما يصبحوا مخترعين ورجال أعمال المستقبل.

وهناك بعض المعايير لاختيار المشاريع للمدرسة المنتجة منها ما يلى (٦ – ٢٢) ،

١ – تحديد الأهداف التربوية للمشروع .

٢ – توضيح الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن يحققها المشروع للمدرسة ومجتمعها المحلى.

٣ – وضع تصور لمدى احتياج المجتمع المحلى للمشروع.

٤ – مدى مناسبة المشروع للتعليم والمرحلة السنية للطلاب.

٥ – وضع خطة عمل للمشروع توضح دور كل مشارك ومسئولياته والفترة الزمنية المحددة لإتمام المشروع وتكلفته والربح المتوقع ، وأسلوب المتابعة والتقويم.

٦ – تحديد الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لانجاز المشروع.

٧ – تحديد مصادر التمويل وجمع التبرعات اللازمة.

٨ – تحديد أسلوب التسويق لمنتجات المشروع وأسلوب توزيع عوائده .

ويواجه المعلمون كثيرا من التحديات لإصلاح المدرسة حيث أشارت البحوث إلى أن أغلب المعلمين لا يقدرون على استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر بالإضافة إلى أن بعض الكليات التى تقوم بإعداد المعلمين لا تؤهل طلابها للاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

واستخدام الكمبيوتر فى المدارس لن يحل المشكلات التربوية، ولكن المعلمون القادرون على استخدام وتعلم هذه الوسائط والتقنيات سوف يقدمون المساعدة للمدرسة حتى تتخطى مشكلاتها (١١ – ٤٦).

أما عن المشروعات التى يمكن تنفيذها فى الوحدة المنتجة بالمدرسة فيمكن تقسيمها إلى :

١ – **مشروعات إنتاجية** مثل صناعات إلكترونية وكهربائية والحفر على الخشب وصناعة العطور وصناعة الألبان وصناعة المنظفات والصابون والطباعة على النسيج وصناعة عش الغراب والمشغولات الجلدية ، والمنسوجات والتريكو والتطريز وغيرها.

٢ – **مشروعات خدمية** : مثل استخدام الملاعب للتأهيل للكليات العسكرية ، عمل دورات كمبيوتر، تأجير المسارح، إنشاء مراكز لإصلاح الأجهزة الكهربائية والإلكترونية مشروعات سباكة وكهرباء وصيانة أثاث، دورات لتعليم اللغات بمعامل اللغات بالمدارس ، تأجير الصالات الرياضية والملاعب التابعة للمدارس الرياضية بأجور رمزية ، كتابة وطباعة الرسائل العلمية وتصوير المستندات ، تعليم الموسيقى والرسم.

٣ – **المشروعات التسويقية** : التعامل مع الشركات والمصانع التسويقية للبضائع التى تحتاج إليها الوحدة أو جزء من المنتج ، والتعامل مع الشركات والمحلات لعرض منتجات الوحدة الإنتاجية (٤٢ – ٤) والقيام بالوساطة بين الشركات والمصانع وبين المستهلكين مقابل هامش الربح يعود على المدرسة بالنفع.

٤ – **البرمجيات** : برمجيات تعليم ، برمجيات معاونة حسب الهدف المراد تحقيقه برامج الألعاب والتسلية ، برامج للصيدليات والسوبر ماركت وغيرها ، برامج للإدارة المدرسية وتخزين البيانات ، برامج لتعليم اللغات ، برامج لتخزين الملفات المختلفة سواء الثقافية أو الاجتماعية ، تصميم صفحات الإنترنت وغيرها.

ويتم عرض المنتجات فى معرض المدرسة أو فى المقصف أو الجمعية التعاونية المدرسية ويتاح البيع لجميع العاملين بالمدرسة والطلاب وأولياء الأمور ويكون البيع بعد انتهاء اليوم المدرسى ولمجلس الإدارة الحق فى تحديد منافذ البيع والتوقيت المناسب بعد إخطار الإدارة التعليمية.

ويقوم سكرتير المدرسة بتحصيل قيمة المبيعات اليومية وتوريد حصيلة البيع فى موعد غايته اليوم التالى للتحصيل فى حالة زيادة المبيعات عن مائة جنية مع حفظ ما يقل عن ذلك من حصيلة المبيعات بخزينة المدرسة وتحت مسئولية السكرتير.

أما عن طريق الشراء للمدرسة المنتجة ، فيتم تشكيل لجنة المشتريات يرأسها وكيل المدرسة للوحدة الإنتاجية أو من يحدده مجلس إدارة المدرسة أو عضوية أحد السادة أعضاء هيئة التدريس المشتركين بالمشروع والعدد المناسب من الطلاب وذوى الخبرة ويتم الشراء بالأسلوب المباشر ودون التقيد باللوائح المالية تيسيرا أو دافعا لإنجاز وتنفيذ المشروع وعدم التقيد باللوائح والروتين فى حدود الحفاظ على رأس المال للمشروع وكمسئولية مباشرة لمجلس الإدارة (٤٣ - ٢ : ٣).

أما بالنسبة لأرباح المدرسة المنتجة فيتم عمل إقفال مالى أثناء العام الدراسى أكثر من مرة إذا تم تصنيع المنتج وبيعه بالكامل خلال العام الدراسى وفى حالة تغيير نشاط المشروع وحساب اجمالى الأرباح يتم تجنيب ١٠ ٪ من إجمالى الأرباح لسداد القروض والباقى تضاف للأرباح يتم توزيعه .

وصافى الأرباح (دون المساس برأس المال يوزع) ويكون التوزيع كالآتى (٤٢ - ٢٤):

- ☒ ٢٥ ٪ الصرف على احتياجات المدرسة (**صيانة وترميمات - أدوات نظافة - خدمات أخرى).**
- ☒ ١٠ ٪ احتياطى يجنب لمواجهة احتمال خسائر مستقبلية.

- ☒ ١٠ ٪ احتياطى لتطوير المشروع وزيادة رأس المال الحالى، ويمكن أن تكون هذه المبالغ بدلا من القروض فى حالة كفايتها لذلك.
- ☒ ٥ ٪ الادارة المشرفة على المشاريع الانتاجية بالادارة التعليمية والمديرية بنسبة ٤ : ١ .
- ☒ ٥٠ ٪ حوافز مكافآت المشتركين والمنفذين للمشروع **كالتالى** :
- ☒ ٦٠ ٪ للمشرفين المنفذين للمشروع والمشاركين فيه من الطلاب بنسبة ٣ : ٢ .
- ☒ ١٠ ٪ رئيس مجلس إدارة المشروع بالمدرسة.
- ☒ ٦ ٪ السكرتير **(أمين الصندوق)**.
- ☒ ٦ ٪ القائمين بالعمل المخزنى **(أمين التوريدات ومن يعاونه)**.
- ☒ ١٥ ٪ باقى أعضاء مجلس إدارة المشروع بالمدرسة الناظر ووكيل المدرسة.
- ☒ ٣ ٪ عمال المدرسة .

ومن المهم أن نعرف أن الإنتاج داخل الوحدات المنتجة والقائمون فى المدارس ما زال يخطو خطواته ، كما أنه إنتاج ذو طبيعة خاصة، فالمنتجين فيه من غير المحترفين والقائمين عليه غير متفرغين وبالتالى لا بد أن يراعى فى اختيار النماذج المنتجة أن لا تحتاج فى إنتاجها إلى مهارات وتقنيات عالية كالمنتجات التى تصنع بنظام القوالب أو تحتوى على تلفيات ولكنها منتجات تجمعية كأجهزة التسجيل والراديو وفى كل الحالات للارتقاء بهذه الوحدات المنتجة يقترح أن تسند العملية الإنتاجية إلى متفرغين سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين.

معوقات وسلبيات المدرسة المنتجة .

منذ بداية السبعينات وعصر الانفتاح الاقتصادى بدأت تظهر المشكلات الخاصة بالتعليم، والتى اهتم الخطاب للتعليم الاساسى بإبرازها ومنها قصور الإمكانيات المالية المرصودة للتعليم عن تنفيذ خطط التوسع فيه والعجز عن تحقيق الاستيعاب الكامل

للأطفال فى سن الإلزام والتفاوت الشديد فى قبول الملزمين من الريف والحضر وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى، علاوة على تأثر الأخيرة بظاهرة عزوف الطلاب عن التعليم الفنى مع استمرار تدافعهم على التعليم العام (٣٨ - ٥٠).

ومن بين المشكلات الواضحة فى التعليم العام بصفة عامة ضعف الاهتمام بالتعليم المهنى، فما يناله التعليم المهنى من حظ فى أجندة التعليم العام فى مدارس الحكومة والذى من المفروض أن يحتل مساحة تفى باحتياجات المجتمع بدلا من التعليم النظرى يتبين لنا أن التعليم الحكومى لا يزال يفتقر إلى كثير من مقومات وتشعبات التعليم المهنى والمدارس المهنية فى التعليم العام لا تمارس إلا أنواعا محددة من الحرف المهنية قد لا تؤدى إلى امتهان أصحابها هذه الحرفة بعد تخرجهم لأسباب مجتمعية موروثة، أضف إلى ذلك تجهيز المدارس المهنية يحتاج إلى مبالغ مادية طائلة لشراء الآلات والمعدات وتجهيز الورش وإعداد المعلمين المهنيين.

ولم تعد المدارس المصرية سوى مجموعة حجرات دراسية صالحة أو غير صالحة واختفت الملاعب وقاعات الأنشطة والمعامل التى تمثل الركيزة فى الإعداد المتكامل للشخصية المتوازنة المنتجة التكامل التى تسعى المدرسة إلى تشكيله ونقص التجهيزات العامة للدولة لمواجهة المشكلة الاقتصادية (١٢ - ٦٦).

ويعد هذا من المعوقات الرئيسية التى تواجه تجربة المدارس المنتجة التى تقوم أساسا على تقليل الأنشطة ومساعدة المتعلمين على تكوين الشخصية المنتجة التى تتمشى مع الظروف الاقتصادية الحالية.

كما أن هناك كثيرا من معوقات المدرسة المنتجة مثل الكثافة الطلابية العالية أكثر ما يمكن للمدرسة استيعابها ، مما يؤثر على الانضباط والنظام فى المدرسة ككل وزيادة كثافة الطلاب فى حجرات الدراسة بشكل يفوق قدرات المعلم على التدريب أو على القيام بالأنشطة المختلفة.

وكذلك عدم استطاعة تطبيق اليوم الكامل فى جميع المدارس الحكومية مما يؤثر على القيام بالأنشطة اللاصفية وعدم التمكن من القيام بها، وكذلك ارتفاع عدد المعلمين غير المؤهلين تربويا أو مهنيا مما يؤثر على العملية التربوية بشكل عام وعلى الأنشطة التربوية والمهنية بشكل خاص (٣٦ - ٣٢).

ومن الملاحظ أيضا أن هناك معوقات للمدرسة المنتجة مرتبطة بالمناهج الدراسية لأن المناهج الحالية بالمراحل التعليمية المختلفة لا تلبى احتياجات العصر واحتياجات المجتمع ، كما أن الطريقة التى تقدم بها المناهج وطرائق التقويم لا تتوافق مع متطلبات التنمية البشرية المطلوبة كتحديث للمجتمع ، لأن المناهج الناجحة فى المدارس هى التى سوف تساعد الطلاب على المشاركة فى أن يدركوا ويحللوا ويفسروا ويكتشفوا مدى واسعا جديدا للمعانى تمكنهم من إعادة تحديد أنفسهم وتكوين شخصياتهم وتغيير سلوكياتهم واتجاهاتهم نحو الأعمال المهنية والأعمال المنتجة حتى ينجحوا فى مواكبة متغيرات البيئة ومتغيرات العصر والمتطلبات الجديدة.

وعلى الرغم من مساحة الحرية الإدارية التى قررتها المدرسة المنتجة إلا أنه من الملاحظ أن التعليم المصرى بصفة عامة لا يزال يدار بطريقة مركزية ويغلب عليه القرارات المركزية والتخوف من اتخاذ القرارات المحلية، ولا حل لمشكلة سوء الإدارة إلا مساعدة كل مدرسة على استقلاليتها حتى تصبح نطاقا قائما بذاته لديه مساحة واسعة من حرية التصرف وهذا سوف يسهم فى إنجاح تجربة المدرسة المنتجة وتحقيق أهدافها .

وعلى الرغم من كل الاستراتيجيات للمدرسة المنتجة إلا أنها فى حاجة إلى الخبرة العملية والتخطيط بعناية للتنفيذ فى حدود الإمكانيات المتاحة ومحاولة تحقيق الحد الأدنى للأهداف فى البداية ومن أهم التحديات تحديد الأفراد والمؤسسات الذين يمكنهم تقديم المساعدات الفنية سواء مجانا أو مقابل مبلغ محدود من المال.

ولا بد من اقتناع المسئولين فى المدارس والمعلمين بأهمية وجدوى تجربة المدارس المنتجة وإدراك الأبعاد المختلفة لها وأهدافها وكيفية تحقيق هذه الأهداف لأنه بدون اقتناع هؤلاء بهذه التجربة وتفهم أبعادها المختلفة لا يمكن أن تنجح وتحق أهدافها المنشودة.

أيضا هناك معوق رئيسى أمام تجربة المدارس المنتجة وهو سوء العلاقات بين العاملين بالمدارس لأن هناك ثلاثة أنواع من العلاقات غير المنتجة بين العاملين فى أية مدرسة التى يمكن أن تحل محل ثقافة التعاون عند غيابها وهى الأولى الفردية وهى عدم وجود علاقات مهنية حقيقية بين العاملين بالمدرسة، إذ أن الجو السائد يكون عبارة عن أفراد يعملون بمعزل عن الآخرين، والثانية الحزبية وهى حالة تسود فيها المدرسة علاقات مفتتة تربط مجموعات منفصلة من العاملين وفق الاعتبارات الشخصية التى ليست لها علاقة بالعمل التربوى بها، الثالثة الزمالة الوهمية وهى حالة وجود علاقات مفروضة على العاملين بالمدرسة تبدو فى ظاهرها طيبة غير أنها فى الحقيقة غير ذلك هذه العلاقات الثلاثة كلها ذات آثار غير إيجابية على العمل بالمدرسة بلا شك وعلى المدرسة أن تبذل قصارى جهدها لضمان عدم بروزها وسيطرتها على أجواء العمل (٥٠ - ٧) كل هذه العلاقات السيئة لها تأثير سلبى على نجاح تجربة المدرسة المنتجة حيث إن من الشروط والركائز المهمة التى تقوم عليها المدارس المنتجة العلاقات التى يسودها مناخ التعاون والعمل ضمن فريق والثقة بين جميع الأفراد العاملين بالمدرسة.

ويمكن تلخيص السلبيات والمعوقات فى المدارس المنتجة كالتالى :

١ - عدم اقتناع بعض مديرى المدارس وهيئات التدريس بفكرة المدرسة كوحدة منتجة.

٢ - عدم وضوح الرؤية لدى الإدارة المدرسية بأهداف المشروع.

٣ - قصور الوعى لدى أولياء الأمور والبيئة المحيطة بفكرة المدرسة المنتجة.

٤ - قلة الإمكانيات المادية بالمدارس.

٥ – اعتمدت كافة المدارس على الإنتاج التقليدى الموجود من زمن بعيد لدى المجالات المتعددة بالمدارس.

٦ – اقتصر المفهوم للمدرسة المنتجة على الهدف الاستثنائى وهو تحقيق ربح يعود بفائدة على المدرسين والطلاب والمدرسة(٦ – ٢٣).

٧ – اقتصر المفهوم على إقامة معارض مثل ختام الأنشطة ولم يتم الهدف أن تتحول المدرسة إلى وحدة منتجة بها إدارة للتسويق ودراسات الجدوى .

٨ – التخوف من النواحى المالية والمحاسبية الخاصة بالمشروع.

٩ – عدم وجود المشاركة المجتمعية فى مثل هذه المشروعات.

١٠ – عدم وجود الخبرات الفنية اللازمة لإدارة المشروع .

١١ – عدم المعرفة بكيفية إجراء دراسات الجدوى ودراسة السوق.

١٢ – عدم وجود تعليمات ولوائح مالية واضحة للتعامل مع أرباح المشروع.

١٣ – صعوبة الاجتماعات وتنفيذ المشروعات بالمدارس واعطاء بيانات وإحصاءات غير واقعية عن المشروعات بالمدارس.

١٤ – ضعف مهارات الاتصال بين منفذى المشروع والبيئة المحيطة والإدارات التعليمية والمديريات .

١٥ – لم تتضح الرؤى فى أن يتعلم الطالب المهارات ويكتسب الخبرات التى تمكنه من أن يصبح رجل أعمال صغيرا (٦ –٢٥).

١٦ – لم تتضح الرؤية المشاركة المجتمع بكافة عناصرة للمشاركة الإيجابية فى جعل المدرسة وحدة منتجة.

١٧ – لم تأخذ التجربة أية فرصة للتجريب سواء بالنجاح أو الفشل.

١٨ – لم تجد التجربة أية أيدى مساعدة لتعينها على سير خطوة واحدة نحو تحقيق الهدف منها.

١٩ – لم تجد التجربة التدعيم المادى والأدبى الذى يجعل منها تجربة رائدة بحق حيث أن أهدافها سامية.

٢٠ – عدم توافر أماكن وورش العمل المناسبة بما يتناسب مع نوع العمل.

٢١ – عدم توافر أماكن حفظ الخامات والأدوات ومستلزمات الإنتاج.

٢٢ – وجود عجز شديد فى مدرسى التربية الفنية بمراحل التعليم المختلفة.

ومن خلال الزيارات الميدانية للمدارس لاحظ المؤلف أن المشروع للآن لم يأخذ الصورة الجادة ولم تصل أهدافه إلى أذهان الإدارة أو المدرسة أو العاملين بصفة عامة فى المدارس، وانطباعهم عن التجربة أنها شكل من أشكال الموضوعات التى تفرض على المدارس ولذلك يسعى العاملون فى المدارس إلى تنفيذها من الناحية الشكلية فمثلا فى كثير من الأحيان لا تنتج الوحدة المنتجة بالمدرسة أى منتجات، وإنما يقوم المسئولون فى المدرسة بشراء كثير من المنتجات الجاهزة من الأسواق لعرضها عند زيارة المدرسة لجنة من لجان الإشراف سواء من المديرية أو الإدارة أو الوزارة، كما أن معظم المنتجات التى تنتج فى المدارس المنتجة عبارة عن مواد غذائية بسيطة خاصة بالاقتصاد المنزلى مثل المربى والزبادى والمهلبية ويقومون فى نهاية اليوم الدراسى بتوزيعها على المعلمين وأكلها فى المدرسة كما يقوم كثير من المعلمين بجمع بعض المبالغ من الطلاب أو من زملائهم لعمل بعض المنتجات وعرضها عند زيارة اللجان المشرفة ، فالدعم المادى ضعيف للغاية وفى صعيد مصر خاصة، ولا توجد مساهمة من رجال الأعمال أو من أى جهة لعدم اقتناعهم بهذه التجربة.

كما لا توجد هناك التوعية الحقيقية للعاملين بالمدارس بأهداف وأبعاد هذه التجربة ومدى ما تحققه من أهداف للفرد والمجتمع، ولا بد أن تكون هناك جدية فى هذه التجربة حتى يقتنع الطلاب وأولياء الأمور والبيئة المحيطة بأن بداية المجتمع

المنتج لا بد أن يكون من المدرسة المنتجة، وهناك تجربة الصين والتى جعلت جميع أفراد المجتمع رجال أعمال منتجين كل حسب مستواه الفكرى والمادى وغير ذلك .

المدرسة المنتجة والمشاركة المجتمعية :

إن النظر إلى المدرسة كمجتمع مصغر مسألة قديمة أشار إليها العديد من الفلاسفة والمفكرين والتربويين، وهى بذلك لا تحتاج إلى تأكيد ، فتشبيه المدرسة بالمجتمع يعنى بالضرورة أن هناك قواسم مشتركة بين المدرسة والمجتمع بل لا بد أن تكون المدرسة نموذجا مصغرا للمجتمع لكى تكون مؤسسة تربوية ناجحة ، لذلك نجد أن بعض التربويين يعرفون المدرسة بأنها " **عبارة عن مؤسسة اجتماعية أقامها المجتمع من أجل أبنائه وتثقيفهم ليصبحوا أعضاء صالحين فى المجتمع يشاركون فى بنائه بما يعود عليهم بالنفع المادى والمعنوى (١٧ – ٢٥).**

هذا التشبيه ليس بسيطا كما قد يبدو للوهلة الأولى لأن المشبه به ، وهو المجتمع يعد ظاهرة معقدة إلى درجة أنه يصعب تعريفه بصورة مباشرة وواضحة حيث يشير علماء الاجتماع إلى إنه عبارة عن مؤسسات وعلاقات متداخلة ومتشابكة تتفاعل بأسلوب يصعب فهمه والسيطرة عليه ويمكن تعريفه بأنه عبارة " عن عملية تحويل الفرد إلى عضو فى المجتمع غير أنهم يقرون فى الوقت ذاته أنه ليس من السهل إعطاء تعريف قصير وليس معقدا مثل المجتمع (٤٨ – ١٧) ولا ريب فى أن البعد الإنسانى للمجتمع عامة وللمجتمع المدرسى خاصة يمثل أحد الأسباب الرئيسية لصعوبة فهم المجتمعين والتفاعل معهما .

وقد أتجه المربون فى السنوات الأخيرة إلى توثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع وهم يرون مجال التربية يجب أن يكون الحياة الواقعية ذاتها ، وأن على المدرسة الديمقراطية أن تساير تقدم المجتمع والحياة الاجتماعية فيه، وأن التربية الوظيفية تقضى أن تندمج المدرسة اندماجا إيجابيا فى مختلف نواحى النشاط البناءة فى المجتمع وأن المجتمع يمكن استخدامه كمعمل للتربية، وأن مرافق المدرسة بدورها يمكن استخدامها

كمركز لنشاط المجتمع وأن مشاكل الحياة الرئيسية الكبرى يجب أن تكون محور البرنامج المدرسى ، وأن اشتراك الأهالى فى تخطيط سياسة المدرسة تؤدى إلى تكوين رأى عام يساندها ويؤازرها كما تؤدى فى الوقت نفسه إلى تطوير البرامج المدرسية ودوام تحسينها وأن المدرسة عليها أن تعمل على تنسيق جهود المجتمع لتصل إلى تحقيق أهدافها التربوية والاجتماعية تلك هى بعض الاتجاهات الحديثة فى التربية، وقد ترتب عليها اشتداد الحركة الدائمة إلى ربط المدرسة بالمجتمع ربطا وثيق العرى، بحيث لم يعد لهذه الحركة بقاء فى الوقت الحاضر، بل على العكس من ذلك أصبح ينظر لهذا الاتجاه على أنه يدفع الحياة إلى التربية كما يدفع التربية إلى الحياة (٣٦ - ٢٥٠ : ٢٥١) ومن أهم أهداف المدرسة المنتجة توثيق المدرسة وربطها بالبيئة المحيطة بالمجتمع.

والمدرسة المنتجة هى التى تستخدم البيئة المحيطة لها معملا للتعلم لأن التعليم لا يمكن أن يكون واقعيا إذا تم فقط بين جدران الفصل أو المدرسة ، دون ربطه بمشكلات المجتمع أو البيئة المحيطة ، كما أن المدرسة المنتجة تيسر استخدام مرافق المدرسة لخدمة البيئة وتستخدم جميع إمكاناتها لخدمة الفرد والمجتمع .

وتشير الدراسات الحديثة فى مجال فاعلية المدارس "*school effectiveneess*" إلى أن تميز المدارس فى هذا المجال مرتبط إلى حد بعيد بفاعلية وتميز التواصل بين أعضاء أسر تلك المدارس فالقيادة بها مثلا قائمة على أساس إشراك مختلف أعضاء المدرسة فى اتخاذ القرار عوضا عن انتهاج النهج السلطوى فى اتخاذ القرار ، كما تبنى تلك المدارس سياسات تعتمد على تشجيع الممارسات الجيدة والمتميزة بأساليب مختلفة مدخل إلى تغيير السلوك عوضا عن استخدام العقاب ، هذه المدارس توصف باختصار بأنها مدارس متحدثة حيث إنها تكون رؤيتها للأمور بصورة مشتركة ، وتكثر فيها اللقاءات والاجتماعات الهادئة لتبادل الرأى حول مختلف القضايا المدرسية(٥١ - *).

وتنبع معايير المشاركة المجتمعية من فكر يؤمن بمجتمع المعرفة ومجتمع المتعلمين الذين يشاركون فى بناء المعرفة وفى إثراء منهج التعليم داخل المدرسة وخارجها ، فقد لوحظ ارتفاع مستوى التعليم بكل جوانبه كلما اقتربت العمليات التربوية من فكر الناس وحياتهم واهتماماتهم ومشكلاتهم فى مجتمعاتهم المحلية.

وقد أثبتت التجربة أن نظم التعليم فى جميع الدول تحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدنى حتى تتحقق الأهداف القومية للتعليم، ويأتى هذا الدعم عادة من أولياء الأمور فى سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم ، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم، فضلا عن باقى فئات المجتمع ممن ليس لهم أبناء فى المدارس وهذا ما تحاول أن تفعله المدرسة المنتجة وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد المجتمع فى المشاركة الفعالة فى جهود وتحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية ، والمدرسة الجيدة هى المدرسة التى تبنى علاقات مجتمعية وثيقة تسهم فى تحقيق أهداف تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع (٥ - *).

والمدرسة المنتجة تقدم بعض الجوانب لتحقيق المشاركة المجتمعية مثل اشتراك التلاميذ بأسهم قيمتها رمزية ثم اشتراك مجلس الآباء ثم بعض الهيئات أو الجمعيات الأهلية التى بالمنطقة ، وهنا نجاح المشروع يحققه الإعلام عنه، فالأعلام يساعد على التنافس وإقبال أفراد المجتمع المحيط على الاشتراك فى هذه المشروعات وتدعيمها وتطويرها وتشرف الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بتقديم ورقة عمل حول أعمال المدرسة كوحدة منتجة (٦ - ١٥٥).

ومن ثم ، فقد لوحظ بصفة عامة تطلع الدول التى تسعى إلى إصلاح التعليم وتطويره إلى بناء شراكة مع المجتمع المدنى على اتساعه بجميع طوائفه وفئاته حتى ينال مساعدتهم ودعمهم فبدون مؤازرة ومساندة الأسر والأهالى لا يمكن إحداث الإصلاح المستهدف للتعليم، كما أن فكر المشاركة المجتمعية يتناغم مع فكر مؤسسى النظريات

التربوية والذين آمنوا بالديمقراطية فى التربية، ويعتبر تقدم التلميذ واطلاق طاقاته وقدراته الإنسانية والإبداعية ، وتنمية قيم الانتماء والمواطنة ، هنا بالقدرة على تحقيق تفاعل أصيل مستمر بين أطراف مثلث المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى (٥ – ٢٣٢) ولذلك فقد لقيت فكرة المشاركة المجتمعية اهتماما خاصا ومكانة متميزة فى مشروع وتجربة المدرسة المنتجة وبذلك تصبح المدرسة المنتجة تشرك الآباء ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى بصفة عامة ، والمزارعين والعمال وغيرهم فى التخطيط ورسم السياسات التعليمية داخل المدرسة ونقل مشكلاتهم ومحاولة علاجها ، وكذلك حل مشكلات أبنائهم فى هذه المدارس بمحاولة البحث لهم عن أعمال بعد التخرج من هذه المدارس وبذلك تستطيع هذه المدرسة تحقيق أهداف الفرد والمجتمع.

العمل اليدوي والمدرسة المنتجة :

تحرص التربية الإسلامية على تغيير الاتجاهات السالبة لدى المتعلمين نحو العمل اليدوى وإكسابهم اتجاهات موجبه نحو احترام العمل اليدوى باعتباره مدخلا من مداخل التقنية وذلك من خلال التوجيه المهنى للتلاميذ لاختيار المهن التى تتلاءم مع ميولهم واستعداداتهم وتكامل المقررات المهنية والعملية والأدبية ، وتوفير برامج للتدريب التى تزود الشباب بالمهارات والمعرفة التقنية.

وموقف الإسلام من العمل اليدوى متميز وايجابى ، إذ يجعل العمل المعيار الأساسى فى الحياة ، أو من خلال العمل يثبت الإنسان حقيقة وجوده وإنسانيته فى درب تحقيق خلافته على الأرض والقيام بحق الأمانة الكبرى التى حملها ، ومن هنا فإن الإسلام أوجب العمل على القادرين ودعاهم إلى الاجتهاد فيه وإتقانه ، لأنه عندما خلقهم الله سبحانه وتعالى زودهم بالطاقات اللازمة لذلك فالإسلام يرفض كل مغنم أو مال لا يكون ناتجا عن جهد بشرى وفكرى أو عضلى، يبذله الإنسان عدا حالات خاصة كالميراث والهبة

والنفقة وما أشبهها لأن ذلك يؤدى إلى الاستقلال وتعطيل الطاقات والحاق أضرار عظيمة بحركة التقدم الحضارى (٢٦ - ١٢).

والإسلام حريص على إقامة المجتمع العامل ، فالقرآن الكريم يبارك العمل فى كل وقت ولا يجعل العبادات عائقا لطلب العمل قال تعالى :

(فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)

"الجمعة ١٠"

والقرآن الكريم يجعل العمل وسيلة أساسية لرفع الدرجات.

والأحاديث النبوية التى تحث العمل بأنواعه وتدعو إلى نبذ السؤال والتواكل والكسل كثيرة فقد **قال الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن الله يحب المؤمن المحترف "** (٢ - ٢١) **وقال صلى الله عليه وسلم : " ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وأن نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده** (٢ - ٢٠٨) **وقال صلى الله عليه وسلم : " لأن يحتطب أحد منكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأله أحد فيعطيه أو يمنعه** (٤ - ٥٣٤).

والعمل فى المجتمع الإسلامى يعد حقا وواجبا فى آن واحد، فهو حق للفرد على المجتمع أى يقع على عاتق المجتمع توفير العمل وتهيئة سبلة لكل قادر عليه ، وواجب على الفرد تجاه المجتمع أى يجب على الفرد القادر تقديم العمل إلى المجتمع فلا مكان فى المجتمع المسلم للعاطل، لأن كل طاقة بشرية قادرة يجب أن تستمر لخدمة الإنتاج والتنمية وتوفير أسباب الأرتقاء (٢٦ - ١٠٤).

والإسلام علاوة على ذلك يعتبر العمل الدنيوى جزءا من التطبيق العملى للعبادة أى أن العمل الدنيوى إذا أتقن وصحت فيه النية، وروعيت فيه أحكام الإسلام يصبح عبادة

فى نفسه ، وهذا المنظور الإسلامى للعمل دافع قوى للأنسان لاتقان عمله والإخلاص فيه لأن ذلك وسيلة إلى التقرب إلى الله والفوز بمرضاته (٣٠ - ٣٠٢).

ويعد من أبرز المشكلات التى تواجه المجتمعات الإسلامية عزوف الشباب المسلم عن العمل اليدوى فى مجال الزراعة والصناعة وغيرها والإقبال على الأعمال الإدارية على الرغم من التطور التقنى الذى يعيشه عالم اليوم، وعلى الرغم من دعوة الإسلام إلى العمل.

وساعد احتقار العمل اليدوى - ضمن عوامل أخرى - على انتشار التخلف التقنى فى المجتمعات الإسلامية على الرغم من دعوة الإسلام الواضحة إلى العمل واستخدام قوى الطبيعية وطاقاتها سخرها الله سبحانه وتعالى للإنسان ليحقق استخلافه فى الأرض وتعميرها وتحقيق العباده لله وتحقيق شريعه الله وعدالته فى الأرض.

والتربية الإسلامية تربى المسلم على النظرة الشاملة التى تجعل مهنة الإنسان وكسبه وعمله واتجاهه نحو العمل وأصحاب العمل جزءا من العبادة التى خلق الله من أجلها والإسلام يحرص على تربية المسلم على الدقة والإتقان وتقدير قيمة الوقت وهى من متطلبات الحياة التقنية المعاصرة ، والتربية الإسلامية تربى المسلم على الشعور بالمسئولية واكتسابه المعرفة وإتقان المهارات الأساسية والربط بين شرف العمل وكرامة الإنسان وعزة النفس.

وتحاول المدرسة المنتجة أن تفعل ذلك باهتمامها بتغيير السلوك والاتجاهات نحو العمل اليدوى لأن التربية " من شأنها أن توسع مدارك الناس وتغير من اتجاهاتهم نحو العمل ونحو الاستثمار فى الأوجه التى مرت بها وأن تزيد من رأس المال الحقيقى للأفراد وللأمة على السواء فالشعب المتعلم من شأنه أن يحترم أى عمل منتج ويقدر العاملين النشطين فى المجال الاقتصادى وتشجيع روح الخلق والإبداع والمبادأة التى لا بد منها لكل تقدم اقتصادى (١٦ - ١٨٢).

والعمل الإنتاجى جزء من التربية فى كثير من الفلسفات التربوية، وقد كتب كثير من هؤلاء الفلاسفة إن المشكلة التى يجب أن تعنى بها التربية هى تنمية حب التلميذ للعمل، وحبه لبذل الجهد، فالإنسان الجديد بدون حب العمل لا يمكن التفكير فيه وليس له قيم كما أن العمل بدون الإنسان ليست له قيمة.

وذكر البعض أن الهدف من التربية هو أن يتعلم الإنسان أن ينتج أكبر قدر ممكن فى أقل وقت وبأقل مجهود ، وهذا لا يتحقق إلا بانتظام المتعلمين فى المدارس لفترات طويلة من الوقت حتى يتعلموا منها المهارات التى يحتاجون إليها حتى يمكن أن يشاركوا فى مجالات العمل والإنتاج (٥٣ – ١٨).

وبذلك تسهم التربية بشكل فعال فى تنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال "زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع ، وهى تعنى من الناحية الاقتصادية تجميع رأس المال البشرى واستثماره بصورة فعالة فى تطوير النظام الاقتصادى وتظهر الجوانب الاقتصادية فى إعداد الأفراد للحياة الاقتصادية من خلال النقاط التالية (١٩ – ١٥) :

١ – بأن تهدف التربية منذ بواكير الطفولة إلى تكوين اتجاه التعاون والعمل الجماعى لدى الأفراد.

٢ – من أهم وظائف التربية الاقتصادية المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات ما يتناسب والطموحات التنموية فى المجتمع ، وكذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية فى التفكير والموضوعية فى التصرف ، ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية وإطلاق الطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل والتطبيق ودور التعليم فى إرساء قيم جديدة واتجاهات إيجابية نحو الإنتاج والعمل.

٣ - زيادة قدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية واكتساب الفرد الاتجاهات المناسبة والصحيحة نحو العمل وتقدير المسئولية والإحساس بالواجب والتعاون مع الآخرين فى العمل وتوفير الاتجاهات الصحيحة نحو العمل والإنتاج.

٤ - تقدم التربية الايدى العاملة الفنية الماهرة من العلماء والمهندسين والفنيين والإداريين اللازمين لتشغيل مشروعات التنمية الصغيرة والكبيرة.

٥ - يعد التعليم عملية تنمية للأفراد من حيث المهارات والقدرات التى تزيد من مكاسبهم والتى تمكنهم من الارتقاء بمستويات حياتهم المعيشية والثقافية.

ونتيجة للتدريب الذى يقوم به التعليم، فإن الأفراد يحصلون على طاقة إنتاجية تمكنهم من أن يكونوا فى موقف يستطيعون فيه أن يزودوا كمية الإنتاج وينتجوا أكثر مما ينتجون بدون التدريب أو التعليم.

وبذلك تكون المدرسة قد أسهمت فى تدريب التلاميذ على المشاركة فى الحياة العملية من خلال البيئة الحقيقية للتلميذ وألا يقتصر دور المدرسة على الإعداد لمراحل التعليم الأعلى ، ولكن أيضا الإعداد لدخول الحياة العملية، وذلك فى ضوء قدرات وإمكانيات وميول المتعلمين وتدريب التلاميذ على العمل الحقيقى واكتساب المهارات اليدوية الأساسية حتى يمكن أن يكون لهم دور فى العملية الإنتاجية فى المجتمع.

كما أن المدرسة يمكن ان تكون مركزا حقيقيا للدعم الذاتى والابتكار والإنتاج الذى يخلق بدوره موارد مالية جديدة للمدرسة.

من كل ما سبق، جاء دور الوحدة المنتجة التى تعنى على إعلاء العمل اليدوى عن طريق المشاركة فى هذه المشاريع المنتجة وتحويل المواد الخام إلى منتجات والمشاركة فى تسويقها وجنى الثمار ويشعر التلميذ أنه استطاع أن ينتج وأن يتعلم جديدا ويبدأ فى تطبيقه فى أوقات فراغه وأجازاته ومن يشعر بأن المنتج فى حاجة اليه وأن له دورا إيجابيا، وذلك من شأنه أن يجعله يفهم جيدا قيمة العمل اليدوى وأهميته والمدرسة المنتجة

تحاول تحقق ذلك بأسلوب علمي راق حيث يتضمن العمل من خلالها كل ما سبق من خطوات يقوم بها الطالب وقد يظهر ذلك النجاح جليا في الكثير من المعارف التي أقيمت لمنتجات الطلاب من خلال المدرسة المنتجة.

(الدراسة الميدانية)

تهدف الدراسة الميدانية إلى الوقوف على واقع المدرسة المنتجة ومدى تحقق أهدافها المنشودة ومدى اقتناع القائمين عليها بمبررات ودواعي وجودها في مراحل التعليم بالمجتمع المصري والمعوقات والسلبيات التي تواجه المدرسة المنتجة والتي جعلتها أخفقت حتى الآن في تحقيق أهدافها ثم وضع تصور مقترح لانجاح دور المدرسة المنتجة ومعالجة أوجه القصور والسلبيات التي تواجهها.

وقد استخدم المؤلف في الدراسة الميدانية استبيانا يشتمل على عدة محاور وقد تم تطبيق هذا الاستبيان على بعض القيادات التربوية والقائمين على المدارس المنتجة بالمدارس وكذلك الذين لهم اهتمامات بها.

مكونات الاستبيان :

يشتمل الاستبيان على أربعة محاور رئيسية ، كل محور يتكون من مجموعة عبارات تعبر عن الجوانب المهمة المتعلقة بهذا المحور **وهذه المحاور هي :**

المحور الأول : تدور عبارات هذا المحور حول أهداف المدرسة المنتجة، ومدى تحققها ويشتمل على سبع عشرة عبارة.

المحور الثاني : تدور عبارات هذا المحور حول مبررات ، وأهمية تفعيل دور المدرسة المنتجة في المجتمع المصري، ويشتمل على عشرين عبارة.

المحور الثالث : تدور عبارات هذا المحور حول معوقات وسلبيات المدرسة المنتجة التي تعوقها عن تحقيق أهدافها ، ويشتمل على أربعين عبارة.

المحور الرابع : تدور عبارات هذا المحور حول المقترحات التى يمكن عن طريقها إنجاح دور المدرسة المنتجة فى المجتمع المصرى ويشتمل على إحدى وعشرين عبارة وهذا يعنى أن الاستبيان يضم (٩٨) ثمانية وتسعين عبارة فى صورة النهائية.

صدق الاستبيان :

حتى يقيس الاستبيان ما وضع من أجله ويعطى نتائج صحيحة - إلى حد كبير - لا بد أن يكون صادقا من حيث المضمون والمحتوى ، ولقد تحقق نسبيا هذا الصدق فى ذلك الاستبيان **بأكثر من طريقة كالتالى:**

(أ) بدأ المؤلف فى تصميم الاستبيان بعد تكوين فكرة واضحة المعالم حول المحاور المختلفة التى يقوم الاستبيان بتغطيتها وذلك من خلال إعداده للإطار النظرى للبحث واطلاعه على الدراسات السابقة والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث ومقابلته لكثير من المتخصصين فى مجال التعليم رأساتذة كلية التربية ومناقشتهم حول محاور الاستبيان، ثم قام المؤلف بفحص محاور الاستبيان المختلفة وعباراته بدقة للتأكد من تغطيتها للمؤشرات التى من خلالها يمكن التعرف على أهداف المدرسة المنتجة ومدى تحققها ومعوقاتها وكيفية تفعيل أدوارها حتى تحقق أهدافها المنشودة.

(ب) قام المؤلف بعرض الاستبيان فى صورته الأولية على مجموعة من أهل الاختصاص فى مجال التربية والتعليم، وذلك بقصد تحديد مدى صلاحية محاور الاستبيان وعباراته لقياس ما وضعت من أجله، أى تحديد مدى صدق الاستبيان من حيث مضمونة ومحتواه وهو صدق المختصين حتى وصل إلى الصورة النهائية للاستبيان.

(ج) وقد قام المؤلف بحساب معامل الصدق الذاتى لهذا الاستبيان من خلال معرفته لمعامل الثبات وذلك من **خلال المعادلة التالية:**

معامل الصدق الذاتى = معامل الثبات (٢٤ – ٥٥).

وحيث أن معامل الثبات المحسوب لهذا الاستبيان بلغ ٠,٨٣

∴ معامل الصدق الذاتى للاستبيان = ٠,٨٣ = ٠,٩١

وقيمة معامل الصدق الذاتى هذه تشير إلى أن الاستبيان على درجة عالية من الصدق.

ثبات الاستبيان :

لحساب ثبات الاستبيان استخدم المؤلف طريقة إعادة التطبيق حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة من القيادات التربوية والقائمين على المدارس المنتجة فى المدارس المختلفة وعددهم (٢٥) خمس وعشرون فى الفترة من ٢٠٠٤/٤/١٠ م ثم التطبيق عليهم مرة أخرى فى ٢٠٠٤/٥/٢٠م وهذه الفترة تزيد على شهر، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول والتطبيق الثانى باستخدام معادلة سيبرمان وبراون (٢٤ – ٥٣٦).

$$ر = \frac{ن \, مجـ س ص - مجـ س \, مجـ ص}{[ن \, مجـ س^{٢} - (مجـ س)^{٢}][ن \, مجـ ص^{٢} - (مجـ ص)^{٢}]}$$

ولقد وجد أن معامل الثبات للاستبيان (٠,٨٣) وهذا يعد معامل ثبات مرتفع نسبيا.

عينة الدراسة :

شملت عينة الدراسة (٤٥٠) من القيادات التربوية والمدرسين القائمين على المدارس المنتجة بالمراحل التعليمية المختلفة لمحافظة سوهاج.

تصحيح الاستبيان والمعالجة الإحصائية :

أعطى المؤلف الأوزان (٣، ٢، ١) لمستويات الاستجابات على العبارات الإيجابية وهذا الاستجابات (**موافق ، غير متأكد ، غير موافق**) وذلك على الترتيب وقد قام المؤلف

بحساب نسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة وذلك بقسمة درجات كل عبارة من عبارات الاستبيان على (١٣٥٠) حيث إن عدد العينة بلغت (٤٥٠) ووزن موافق (٣).

تم تعيين حدود الثقة لاستجابات أفراد العينة نحو عبارات الاستبيان كما يلى :

تراوحت الأوزان الرقمية لمدى الاستجابة على كل عبارة من عبارات الاستبيان (١،٣).

تم تقدير نسبة متوسط درجة الاستجابة لعبارات الاستبيان وهى :

٢

نسبة متوسط الاستجابة على عبارات الاستبيان = ـ = ٠,٦٧

٣

تم حساب الخطأ المعيارى بالنسبة لمتوسط درجة الاستجابة لكل عبارة من القانون التالى :

$$\text{خ.م} = \frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}$$

حيث أ = نسبة متوسط درجة الاستجابة للعبارة = ٠,٦٧

ب = باقى النسبة السابقة من الواحد الصحيح.

= ١ - ٠,٦٧ = ٠,٣٣

ن = عدد أفراد العينة

من هذه المعادلة تم حساب الخطأ المعيارى بالنسبة لمتوسط درجة الاستجابة لكل عبارة :

$$\text{خ.م} = \frac{٠,٦٧ \times ٠,٣٣}{٤٥٠} = ٠,٢٢$$

وقد تم حساب حدود الثقة بالنسبة لمتوسط الاستجابة من القانون التالى :

حدود الثقة لمتوسط الاستجابة = نسبة متوسط درجة الاستجابة + الخطأ المعيارى

× ١,٩٦

وذلك عند (٠,٩٥ ثقة ، ٠,٠٥ شك)

٠٠ حدود الثقة = ٠,٦٧ + الخطأ المعيارى × ١,٩٦

= ٠,٦٧ + ٠,٠٠٢٢ × ١,٩٦

ومن ثم فحدود الثقة لمتوسط درجة الاستجابة لكل عبارة من عبارات الاستبيان بالنسبة لعينة الدراسة تقع بين (٠,٧١، ٠,٦٣).

وهذا يعنى أن العبارة التى تحصل على متوسط استجابة (٠,٧١ فأعلى) فهى ذات دلالة إحصائية بمعنى أنها تتحقق أو توافق عليها عينة الدراسة ، والعبارة التى تقع ما بين (٠,٧١ ، ٠,٦٣) غير محددة الدلالة، ولم تستطع عينة الدراسة تحديد استجاباتهم نحوها بالموافقة أو الرفض، أما العبارة التى تحصل على (٠,٦٣) فهى ليست دالة بمعنى عدم موافقة عينة الدراسة عليها، أو لا تتحقق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

تفسير نتائج تطبيق الاستبيان :

المحور الأول : أهداف المدرسة المنتجة ومدى تحققها.

يشتمل هذا المحور على سبع عشرة عبارة تدور حول أهداف المدرسة المنتجة ومدى تحققها وكانت النتائج كالتالى:

أ – أهداف ترى عينة الدراسة أنها تتحقق :

هناك بعض الأهداف التى جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحوها ذات دلالة أى أنها ترى تحققها وهى :

جدول (١)

أهداف المدرسة المنتجة التى تتحقق

م	الأهداف	متوسط الاستجابة
٥	تسهم المدرسة المنتجة فى تنمية المهارات العلمية والعملية من خلال المشروعات المنفذة.	٠,٧٨
٦	الاستفادة من الطاقات البشرية والمادية للمدرسة.	٠,٧٧
٧	تسهم المدرسة المنتجة فى مساعدة الطلاب على التعامل مع سوق العمل ومتطلباته.	٠,٧٩
١٢	تكسب المدرسة اتجاهات إيجابية نحو العمل اليدوى.	٠,٨٣
١٤	يحدث تفاعل اجتماعى بين الأفراد فى داخل الوحدة المنتجة.	٠,٨١

يتضح من الجدول السابق ما يلى ،

- ترى عينة الدراسة أن هناك بعض الأهداف للمدرسة المنتجة تتحقق نسبيا من بين هذه الأهداف "إسهام المدرسة المنتجة فى تنمية المهارات العلمية والعملية من خلال المشروعات المنفذة (٠,٧٨) حيث إن عينة الدراسة ترى أنه على الرغم من صغر حجم المشروعات المنفذة إلا أنه بلا شك أن هناك بعض المهارات العلمية والعملية التى يكتسبها الطلاب من هذه المشروعات .
- على الرغم من ضآلة الطاقات المادية الموجودة فى المدرسة إلا أن المدرسة المنتجة جعلت القائمين عليها يحاولون الاستفادة من كل الطاقات المادية وأيضا الطاقات البشرية الموجودة بالمدرسة سواء من إمكانيات أو طلاب أو عاملين فى المجالات المختلفة ، من أجل ذلك جاءت متوسطات

استجابات عينة الدراسة نحو هذا الهدف ذات دلالة بمعنى أنه يتحقق (٠,٧٧).

- كثير من التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة ليست لديهم دراية بعملية البيع والشراء من الأسواق خاصة مجالات العمل المختلفة وان كثيرا من الأسر تخاف على أبنائها فلا تجعلهم ينزلون إلى الشارع أو الأسواق لشراء الحاجيات ، ومن هنا فإن مشروع المدرسة المنتجة يسهم فى مساعدة هؤلاء التلاميذ والطلاب التعامل مع سوق العمل ومتطلباته ومجالاته المختلفة ويتعرفون على بعض المواد الخام وأماكن شرائها وغير ذلك ومن هنا ترى عينة الدراسة أن هذا الهدف يتحقق (٠,٧٩).
- لا زالت النظرة إلى العمل اليدوى متدنية خاصة فى صعيد مصر، ولا زالت الأعمال الحرفية واليدوية غير مرغوبة لدى المتعلمين ونتج عن هذا بعض السمات والعادات المتوارثة من فترات زمنية سابقة والتى كانت فيها الوظائف الحكومية والأعمال المكتبية تحظى باهتمام وتعطى أصحابها أوضاع اجتماعية متميزة، ولذلك فقد يساعد مشروع المدرسة المنتجة فى تكوين بعض الاتجاهات الإيجابية لدى المتعلمين نحو العمل اليدوى والحرفى نتيجة اشتراكهم فى بعض المشروعات الإنتاجية والتى تتطلب منهم المشاركة اليدوية بها (٠,٨٣).
- يتطلب القيام بعمل أى مشروع فى الوحدات المنتجة العمل الجماعى ومن أهم المبادئ التى يقوم عليها مشروعات المدرسة المنتجة اشتراك مجموعات فى كل مشروع ، وهذا يسهم فى تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل الجماعى ويسهم كذلك فى التفاعل الاجتماعى بين أفراد الفريق

المشترك فى المشروع وكذلك التفاعل بين المجموعات مع بعضها البعض وتفاعل المدرسة بصفة عامة وبين البيئة المحيطة بالمدرسة (٠,٨١).

- هذه هى الأهداف التى ترى عينة الدراسة أنها تتحقق نسبيا وبدرجات متفاوتة فى المراحل التعليمية المختلفة ولها آثارها الجيدة على المتعلمين.

(ب) أهداف المدرسة المنتجة لم تحرز عينة الدراسة اتجاهها نحوها:

هناك بعض الأهداف للمدرسة المنتجة جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحوها غير محددة الدلالة، وهذا يعنى أن عينة الدراسة لم تستطع أن تحدد إن كانت هذه الأهداف تتحقق أو لا تتحقق وهى كالتالى:

جدول (٢)

أهداف غير محددة الدلالة

م	الأهداف	متوسط الاستجابة
٤	تساعد المدرسة المنتجة الطلاب على معرفة دراسة الجدوى للمشاريع بدلا من انتظارا لوظائف الحكومية	٠,٧٠
١١	ساهمت المدرسة فى تحول الاتجاهات لدى الطلاب من الاستهلاك إلى ثقافة الانتاج.	٠,٦٧
١٣	تكسب المدرسة المنتجة قيمة التخطيط والتنظيم والابتكار.	٠,٦٩
١٦	تتمشى سياسة المدرسة المنتجة مع سياسة المجتمع الرأسمالى.	٠,٦٧

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- أن هناك بعض الأهداف للمدرسة المنتجة ترى عينة الدراسة، أنها غير متأكدة إذا كانت هذه الأهداف تتحقق أم لا ، وهذا يرجع إلى عدم إدراك عينة الدراسة معنى الهدف وعدم معرفة مدى تحققه.

- مثل " معرفة دراسة الجدوى للمشاريع الإنتاجية وعدم انتظار الوظائف الحكومية (٠,٧) تذكر عينة الدراسة أنه على الرغم من أن هناك دراسة جدوى للمشروعات المختلفة إلا أن هذه المشروعات بسيطة وليست كافية لاقناع المتعلمين بعمل هذه المشروعات بعد التخرج ، وغالبا هذه المشروعات لا تحتاج دراسة جدوى وبذلك فهى ليست بديلا عن الوظائف الحكومية ، وقد تكون عاملا مساعدا بجوار الوظائف الحكومية كما ذكر بعض أفراد عينة الدراسة ، ولذلك جاءت متوسطات استجاباتهم نحو هذا الهدف غير محددة الدلالة.
- أيضا هناك **"هدف إسهام المدرسة فى تحول الاتجاهات لدى الطلاب من الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج"** (٠,٦٧) يذكر أفراد عينة الدراسة أن كثير من المشروعات التى تنفذها المدرسة المنتجة استهلاكية وأنه على الرغم من قيام الطلاب بإنتاجها إلا أن معظم المنتجات يقوم المتعلمون أو المعلمون بشرائها واستهلاكها، ومن هنا فلم يتأكد أفراد العينة من تحقق هذا الهدف أو عدم تحققه.
- هناك هدف " إكساب المدرسة المنتجة قيمة التخطيط والتنظيم والابتكار (٠,٩٦) يذكر أفراد العينة أن معظم مشروعات المدرسة المنتجة حاليا مشروعات بسيطة ولا تحتاج إلى تخطيط ضخم ، وغالبا القائم على التخطيط والتنظيم هم المسئولون عن الوحدة المنتجة، وإن كان المتعلمون يشاركون فى العملية الإنتاجية وبعض أنواع التسويق لها فى المدرسة، ومن هنا فقد جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو هذا الهدف غير محددة الدلالة.
- كثير من أفراد عينة الدراسة لا يفهمون ماذا تعنى جملة سياسة المجتمع الرأسمالى وهل سياسة المدرسة المنتجة تتمشى مع هذه السياسة، ولذلك جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو هذا الهدف غير محددة الدلالة بمعنى أن عينة الدراسة غير متأكدة إن كان هذا الهدف يتحقق أو لا يتحقق ، وغير

متأكدين إن كانت سياسة المدرسة المنتجة جاءت مع فكرة أو سياسة المجتمع الرأسمالى أم لا ، وذكر بعض أفراد عينة الدراسة أن كل معرفتهم بالمجتمع الرأسمالى الخصخصة وظهور رجال الأعمال الأغنياء فى هذا المجتمع ، ولكن المدرسة المنتجة لا تستطيع بوضعها الحالى عمل رجال أعمال من هذه النوعية الموجودة فى المجتمعات الرأسمالية (٠,٦٧).

(ج) أهداف للمدرسة المنتجة لا تتحقق :

هناك بعض الأهداف للمدرسة المنتجة ترى عينة الدراسة أنها للآن لم تتحقق وهذا يرجع إلى عوامل كثيرة سوف يأتى ذكرها عد الحديث عن معوقات المدرسة المنتجة.

جدول (٢)

أهداف المدرسة المنتجة التى لم تتحقق

م	الأهداف	متوسط الاستجابة
١	تساعد المدرسة المنتجة فى جعل كل فرد من المتعلمين ينتج بجوده عالية.	٠,٥٥
٢	تساعد المدرسة على إيجاد جيل من رجال الأعمال وأصحاب الفكر العملى.	٠,٥٠
٣	تكسب المدرسة المنتجة مهارة عمل مشروع مدر للربح.	٠,٥٢
٨	ساهمت المدرسة المنتجة فى القضاء على الفجوة بين التعليم النظرى والتعليم العملى.	٠,٥١
٩	ساهمت المدرسة المنتجة فى توفير موارد ذاتية للمدرسة وإجراء بعض الإصلاحات من هذه الموارد.	٠,٥٢
١٠	أسهمت المدرسة المنتجة فى معالجة مشاكل عمالة الأطفال والتسرب الدراسى بطريقة عملية.	٠,٥٢
١٥	سوف تسهم المدرسة المنتجة فى تخفيف هذه البطالة فى المجتمع المصرى.	٠,٥٢
١٧	تغير المدرسة نظرة الطلاب إلى الوظيفة الحكومية وتقديرها العالى .	٠,٥٣

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- قد يشارك المتعلمون فى بعض المشروعات الإنتاجية ، ولكن للآن كما يرى أفراد عينة الدراسة ، وكما شاهد المؤلف أثناء زيارته لبعض المدارس لم تصل المنتجات إلى درجة الجودة العالية، ومن هنا فلم تستطع المدرسة المنتجة بوضعها الحالى الوصول بالمتعلمين إلى درجة الجودة فى إنتاجهم خاصة وأن معظم المشروعات التى يقوم بها المتعلمون بسيطة مثل صناعة الحلوى وبعض المأكولات وغير ذلك ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو هذا الهدف ليست دالة (٠,٥٥).
- كما ذكر سابقا أن المشروعات التى تتم داخل المدرسة المنتجة للآن هى مشروعات بسيطة وصغيرة ولم تصل إلى درجة إيجاد جيل من رجال الأعمال وأصحاب الفكر العملى لأن رجل الأعمال له مواصفات وتدريبات معينة على مشروعات كبيرة ولا تستطيع المدرسة المنتجة الحالية تحقيق هذا الهدف (٠,٥).
- يرتبط بالهدف السابق هدف آخر وهو أن المدرسة المنتجة تساعد فى إكساب المتعلمين مهارة عمل مشروع مدر للربح (٠,٥٢) وبزياره المؤلف لكثير من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة لاحظ أن معظم المشروعات المنفذة عبارة عن مشروعات استهلاكية بسيطة مثل صناعة الزبادى والحلويات وغيرها ، وترى عينة الدراسة أن مثل هذه المشروعات لا تصلح لتطبيقها خارج المدرسة، لأنها تقليدية وموجودة فى السوق بكثرة ، وبالتالى فلن تصلح كمشاريع مدرة للأرباح والاعتماد عليها كمورد رئيسى للشباب فى حياتهم.
- لا زال التعليم فى مصر بكل مراحله يغلب عليه الطابع النظرى، وهناك إهمال شديد للجانب العملى، وهذا يظهر أيضا فى التعليم المهنى نفسه وقد وضعت سياسة التعليم للمدرسة المنتجة من أهدافها أن تسهم فى تقليص الفجوة

بين التعليم النظرى والتعليم العملى ، ولكن للآن كما ترى عينة الدراسة أن ما تم من مشروعات للمدرسة المنتجة لا يحقق هذا الهدف لأن المتعلمين يعتبرون أن الوقت المخصص لهذه المشروعات وقت للترفية وليست عليه درجات ، ولا زال الاهتمام ينصب على التعليم النظرى سواء من المتعلمين أو المعلمين أو المسئولين عن العملية التعليمية (٠,٥١).

- بزيارة بعض المدارس ورؤية المشروعات التى تم تنفيذها بها والاطلاع على دفاتر الحسابات لهذه المشروعات لاحظ المؤلف أن هذه المشروعات المنفذة للآن لم تدر أرباحا على المدرسة لانها مشروعات بسيطة ومواردها محدودة وغالبا تسوق داخل المدارس من أجل تحقيق الهدف الشكلى أثناء الزيارات والمتابعة من مديريات التربية والتعليم أو لجان وزارة التربية والتعليم ، ولذلك جاءت متوسطات استجابات لأفراد عينة الدراسة لتعبر عن عدم تحقق هدف توفير موارد مالية ذاتية للمدرسة (٠,٥٨).
- هناك هدف مثالى طموح عالى للسياسة التعليمية للمدرسة المنتجة وهو أن هذه المدرسة سوف تسهم فى معالجة مشاكل عمالة الأطفال والتسرب الدراسى بطريقة عملية (٠,٥٥) وقد يتحقق هذا الهدف إذا نفذت مشروعات إنتاجية متوسطة وكبيرة تدر عائدا على المتعلمين بحيث يستطيع الطالب أن يساعد الأسرة ويساعد نفسه ماديا من خلال اشتراكه فى هذه المشروعات ولكن المدرسة المنتجة بوضعها الحالى وبالمشروعات المنفذة للآن لم تحقق هذا الهدف لأنها لم تدر أرباحا على المتعلمين أو على القائمين بالمشروع بل أحيانا يضطر القائمون على المشروعات إلى الإنفاق من أموالهم الخاصة عليها.
- نظرا لأن المشروعات التى تم تنفيذها للآن فى المدرسة المنتجة لم ترق إلى الدرجة التى تسهم فى تطبيقها بالبيئة المحيطة لتساعد المتعلمين على تنفيذها والاعتماد

عليها فى معيشتهم وتحسين مستوى حياتهم ، ومن هنا ترى عينة الدراسة أن هذه المشروعات للآن لم تسهم فى تخفيف حدة البطالة السائدة فى المجتمع المصرى لأن هناك معوقات كثيرة ، لا تساعد على تحقيق هذا الهدف (٠,٥٢).

- لا زالت نظرة أفراد المجتمع إلى الوظائف الحكومية إيجابية ولها الأهمية الأولى فى حياتهم ولا زال الشباب يلهث وراء الوظائف الحكومية، وهذا يرجع إلى عوامل كثيرة مرتبطة بظروف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية فهى نظرة متوارثة من الفترات الماضية ونظرا للوضع الاقتصادى المتدنى الذى لم يستطع أن يغير نظرة الشباب، وأيضا القطاع الخاص لم يكن بالأفضل لتغير هذه النظرة، ونتيجة لكل هذه العوامل وفشل المدرسة المنتجة فى تنفيذ مشروعات لها قيمة مادية واجتماعية مرتفعه لم تستطع المساهمة فى تغيير نظرة الشباب إلى الوظيفة الحكومية ، ولذلك جاءت متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذا الهدف غير دالة (٠,٥٣) مما يؤكد على عدم موافقتهم على تحقق هذا الهدف للمدرسة المنتجة.

الخلاصة من تفسير نتائج هذا المحور الخاص بأهداف المدرسة المنتجة أن كثيرا من أهداف المدرسة المنتجة بل الغالبية منها لم يتحقق للآن، وحتى الذى تحقق منها ترى عينة الدراسة أنها تتحقق بنسبة ضئيلة، وعدم تحقق هذه الأهداف يرجع إلى عوامل ومعوقات كثيرة، قد ترجع إلى عدم فهم فلسفة المدرسة المنتجة أو عدم جدية القائمين عليها وسوف يتضح ذلك عند تفسير نتائج تطبيق محور معوقات المدرسة المنتجة.

المحور الثانى : مبررات ودواعى وجود المدرسة المنتجة فى التعليم:

يشتمل هذا المحور على عشرين عبارة تدور حول مبررات ودواعى الاهتمام بتفعيل أدوار المدرسة المنتجة فى مراحل التعليم بالمجتمع المصرى ورأى عينة الدراسة فى هذه المبررات وكانت النتائج كالتالى :

(أ) مبررات وافقت عليها عينة الدراسة :

هناك بعض المبررات التى ترى عينة الدراسة أنها ملحة وضرورية لوجود المدرسة المنتجة وتطبيقها فى المراحل التعليمية المختلفة وهى :

جدول (٤)

مبررات وافقت عليها عينة الدراسة

م	المبررات	متوسط الاستجابة
١٨	المجتمع المصرى المعاصر فى حاجة إلى العامل الماهر فى ظل المتغيرات المعاصرة.	٠,٧٧
١٩	تسعى التربية حاليا إلى التربية الشاملة لشخصية المتعلم.	٠,٨٢
٢٢	لا يوجد مكان فى المجتمعات المعاصرة للمعرفة النظرية دون التطبيق.	٠,٨٢
٢٦	تسهم المدرسة المنتجة فى تخفيف الاعباء عن الدولة فى متابعة الأمور البسيطة .	٠,٨١
٢٩	الأوضاع الاقتصادية المعاصرة تفرض إيجاد صيغة جديدة للتعليم لحل المشكلات الاقتصادية .	٠,٧٦
٣٢	استيراد أنظمة التعليم من الخارج هو الذى أسهم فى إيجاد كثير من التجارب التربوية والمفاهيم الحديثة.	٠,٧٤
٣٣	المدرسة المنتجة وجودها ضرورة لتحويل الطلاب واتجاهاتهم عن الوظائف الحكومية.	٠,٧٤
٣٤	المدرسة المنتجة فكرة شكلية جاءت مرتبطة بجوانب سياسية.	٠,٧٩
٣٦	المدرسة المنتجة تسهم فى إشباع بعض الجوانب النفسية لدى الطلاب مثل حب التملك وغير ذلك.	
٣٧	ممكن أن تغير فكرة المدرسة المنتجة وغيرها بتغيير القيادات السياسية.	٠,٨٥

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- ترى عينة الدراسة أن هناك مبررات ضرورية وملحة هى التى أوجدت المدرسة المنتجة فى المراحل التعليمية من بينها أنه فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وفى ظل الخصخصة التى اتبعتها سياسة الدولة أصبح المجتمع فى حاجة إلى العامل الماهر نظرا لعدم وجود وظائف حكومية ، ومن هنا فقد وافقت عينة الدراسة على هذا المبرر (٠,٧٧).
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة " تسعى التربية حاليا إلى التربية الشاملة لشخصية المتعلم (٠,٨٢) ذات دلالة لتؤكد موافقتها عليها نظرا لمناداة النظريات التربوية الحديثة بالاهتمام بجوانب شخصية المتعلم بصورة متوازنة وعدم التركيز على الجانب العقلى فقط ، وقد تسهم المدرسة المنتجة فى تنمية باقى جوانب شخصية المتعلم .
- الحديث فى الآونة الأخيرة على الجوانب المعرفية التطبيقية وتعالت الأصوات منادية إلى أن التعليم النظرى دون التطبيقى ليست له جدوى فى الحياة العملية وينبغى أن تكون المعارف قابلة للتطبيق ويمكن الاستفادة منها فى الحياة العملية والبيئية المحيطة وذلك لأن فرص الوظائف الإدارية والمكتبية فى المجتمعات المعاصرة أصبحت ضئيلة، ولذلك ينبغى الاتجاه إلى المعرفة العملية ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة " لا يوجد مكان فى المجتمعات المعاصرة للمعرفة النظرية دون التطبيق (٠,٨٢) ذات دلالة لتؤكد موافقتها عليها كمبرر لوجود المدرسة المنتجة.

- من أهداف المدرسة المنتجة أن تساعد أفراد المجتمع على الإنتاج وعمل مشروعات صغيرة بعد التخرج ليصبحوا رجال أعمال يقومون بالمشروعات الإنتاجية البسيطة وبذلك تقل الأعباء عن كاهل الدولة فى متابعة هذه المشروعات البسيطة وتهتم بالمشروعات الكبيرة، وقد وافقت عينة الدراسة على هذا المبرر (٠,٨١).
- سادت البطالة فى المجتمع المصرى كمتغير من المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وتدنت معدلات الإنتاج، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع وأصبحت سياسة التعليم السائدة غير صالحة لمواكبة التغيرات الاقتصادية المعاصرة فالتعليم – الذى كان يمنح شهادات فقط دون فعالية هذه الشهادات من الناحية العملية – أصبح غير مجد أو مثمر للفرد أو للمجتمع ، ومن هنا كان لا بد فى التفكير فى صيغة تعليمية جديدة تحاول مواكبه هذه التغيرات ، ومن هن كان التفكير فى صيغة المدرسة المنتجة (٠,٧٩) .
- يرى أفراد عينة الدراسة أن معظم الصيغ التعليمية التى تفرض على السياسة التعليمية فى المجتمع المصرى مستوردة من الخارج وأن الأنظمة التعليمية المستوردة هى التى تسهم فى إيجاد كثير من التجارب والصيغ التعليمية المختلفة دون معرفة مدى مناسبتها للمجتمع المصرى أو ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ودون مراعاة الظروف المحيطة بالعملية التعليمية وظروف المتعلم نفسه (٠,٧٤).
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة " المدرسة المنتجة وجودها ضرورى لتحويل الطلاب واتجاهاتهم عن الوظائف الحكومية (٠,٧٤) ذات دلالة لتؤكد على موافقة معظم عينة الدراسة عليها وبمناقشة أفراد عينة الدراسة ذكروا

أنه إذا تحققت أهداف المدرسة المنتجة ونجح القائمون عليها فى تنفيذ المشروعات الإنتاجية بصورة جادة يمكن فعلا أن توجد المدرسة المنتجة بعض رجال الأعمال الصغار الذين يفكرون فى عمل مشروعات صغيرة بعد التخرج دون انتظار الوظائف الحكومية خاصة وأن الشباب يشعر أنه لا يوجد أمل فى هذه الوظائف على المدى القريب أو البعيد.

- يرى أفراد عينة الدراسة نتيجة عدم اقتناعهم بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة وعدم استطاعتها تحقيق معظم أهدافها للآن أن مبرر وجودها ترجع لأسباب سياسية مرتبطة ببعض القيادات والمسئولين، وما هى إلا شكل من أشكال الظهور السياسى أمام الرأى العام وأمام القيادات العليا فى المجتمع (٠,٧٩).
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "المدرسة المنتجة تسهم فى إشباع بعض الجوانب النفسية لدى الطلاب مثل حب التملك وغير ذلك (٠,٧٥) ذات دلالة لتؤكد أن كثيرا من عينة الدراسة يوافقون على هذه العبارة كمبرر لوجود المدرسة المنتجة ، ففى ظل المتغيرات المعاصرة والطموحات المرتفعة أصبح لدى كل تلميذ طموح فى الحصول على الأموال وتملك الأشياء ولديه الرغبة فى الاستقلالية المادية عن الأسرة والتحلل من القيود الأسرية وإذا تحققت أهداف المدرسة المنتجة وأصبحت المشروعات المنفذة ذات جدوى فسوف تحقق طموحات المتعلمين ، وتشبع رغباتهم المادية والنفسية.
- كما ذكر أن هناك أحد المبررات لوجود المدرسة المنتجة مرتبط بالجوانب السياسية، ولذلك جاءت متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو عبارة " أن وجود فكرة المدرسة المنتجة مرتبط بقيادة سياسية معينة قد تتغير بتغير

هذه القيادة (٠,٨٥) ذات دلالة لتؤكد أن معظم أفراد العينة مقتنعون بأن الصيغ التعليمية الجديدة معظمها مرتبط بسياسة الأفراد وليس بالسياسة التعليمية بصفة عامة ، ولذلك تتواجد الفكرة أو الصيغة التعليمية بتواجد المسئول وتزول بمجرد تغير هذه القيادات ، وهذا واضح فى السياسات التعليمية فى الدول النامية على الرغم من أهمية كثير من هذه التجارب، ومنها صيغة المدرسة المنتجة.

(ب) مبررات غير محددة الدلالة :

هناك مبررات لوجود المدرسة المنتجة لم يستطع أفراد عينة الدراسة تحديد اتجاهاتهم نحوها بالموافقة أو عدم الموافقة وهى كالتالى:

جدول (٥)

مبررات غير محددة الدلالة

م	المبررات	متوسط الاستجابة
٢٠	الاتجاهات التربوية المعاصرة اهتمت بتغير أنماط التفكر العلمى والسلوك العملى.	٠,٦٤
٢٤	تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية فى مراحل التعليم المختلفة.	٠,٦٥
٢٥	الملكية الفردية والاتجاه الرأسمالى للمجتمع فى أمس الحاجة إلى المدارس المنتجة.	٠,٦٧
٢٧	تتمشى سياسة المدرسة المنتجة مع سياسة الدولة والخصخصة السائدة فى المجتمع .	٠,٦٨
٣٥	المدرسة المنتجة جاءت فكرتها مما يسمى التعليم المنتج المطبق فى بعض الدول المتقدمة.	٠,٦٨

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

هناك بعض المبررات جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحوها غير محددة الدلالة لعدم تأكد أفراد العينة منها وهى :

- عبارة " الاتجاهات التربوية المعاصرة اهتمت بتغيير أنماط التفكير العلمى والسلوك العلمى (٠,٦٤) ذكر كثير من أفراد عينة الدراسة أن الواقع الذى يعيشون فيه لا يحقق ذلك وفى الوقت نفسه هم يسمعون من خلال وسائل الإعلام والنشرات التى تصل إلى المدارس أن هناك اتجاه فى التربية المعاصرة لتحويل التفكير لدى المتعلمين من تفكير تقليدى إلى تفكير علمى وسلوك، عملى ، ومن هنا لم يستطع أفراد العينة تحديد اتجاهاتهم نحو هذه العبارة .
- جاءت متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو عبارة تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية فى مراحل التعليم المختلفة (٠,٦٥) غير محددة الدلالة وبمناقشة أفراد عينة الدراسة ذكروا أنه على الرغم من ارتفاع الأصوات المنادية بالاهتمام بالجوانب التطبيقية والتكنولوجية فى مراحل التعليم إلا أن واقع التعليم فى مصر يختلف عن ذلك من خلال معايشتهم للعملية التربوية فى المجالات المختلفة.
- كما أن هناك مبرر آخر وهو "الملكية الفردية والاتجاه الرأسمالى للمجتمع فى أمس الحاجة إلى المدارس المنتجة (٠,٦٧) لم يستطع أفراد عينة الدراسة تحديد اتجاهاتهم نحو هذه العبارة بالموافقة أو عدم الموافقة، لأنه للآن لم يقتنع كثير من أفراد العينة بالتحول فى المجتمع من الاشتراكية إلى الرأسمالية ويعتبرون أن فلسفة الرأسمالية على الرغم من الاتجاه إلى تطبيقها فى المجتمع المصرى إلا أنها لا تصلح للمجتمع المصرى فى الوقت المعاصر خاصة وأنه تم تطبيقها بطريقة خاطئة فاصبح فى المجتمع فئة قليلة تملك كل شىء وفئة كبيرة لا تملك

أى شىء، ومن هنا يتساءلون هل معنى ذلك أن فلسفة المدرسة المنتجة سوف تعالج هذه القضايا ، وسوف تسهم فى إيجاد رجال أعمال من الفئة التى تملك كل شىء فى المجتمع .

- ❖ يرتبط هذا المبرر بمبرر آخر وهو أن وجود المدرسة المنتجة مرتبط بسياسة الدولة والتخطيط للرأسمالية مثل الخصخصة التى اتجهت إليها الدولة فى السنوات الأخيرة وبيع القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص وبمناقشة أفراد عينة الدراسة فى هذا الأمر ذكروا أنه ربما يكون وجود المدرسة المنتجة مرتبطا بفكرة الخصخصة وبيع القطاع العام، لكن الواقع يؤكد أن برنامج المدرسة المنتجة بوضعها الحالى لا يحقق هذا الاتجاه وغير مرتبط به من الناحية العملية.
- ❖ هناك كثير من دول العالم مثل الصين والهند وغيرها تطبق فلسفة التعليم المنتج بطريقة ناجحة ، فمن الملاحظ أن هذه الدول زادت صادراتها إلى كل دول العالم وملأت أسواق العالم بمنتجاتها وكانت فكرة المدرسة المنتجة نابعة من فكرة التعليم المنتج ، ولكن الأمر يختلف فى الدول النامية، لأنه لا يوجد تعليم منتج (٠,٦٨) ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو ذلك غير محددة الدلالة.

(ج) مبررات لم توافق عليها عينة الدراسة :

هناك بعض المبررات لوجود المدرسة المنتجة يرى أفراد عينة الدراسة أنها مبررات ضعيفة وواهية ولذلك لم يوافقوا عليها وهى :

جدول (٦)

مبررات لم توافق عليها عينة الدراسة

م	المبررات	متوسط الاستجابة
٢١	اتفاقية التجارة العالمية " الجات" والعولمة فرضت على المجتمع الاهتمام بالجانب العملى .	٠,٥١
٢٣	التعليم الحرفى المتمثل فى المدرسة المنتجة أكثر أهمية لسوق العمل.	٠,٤١
٢٨	المدرسة المنتجة تسهم فى ايجاد رجل أعمال صغير يتعلم المشروعات منذ الصغر.	٠,٥٧
٣٠	الأوضاع السياسية المعاصرة فرضت على المجتمع المصرى صيغة تعليم المدرسة المنتجة.	٠,٥٥
٣١	الصيغ الجديدة فى التعليم فرضت علينا من الخارج وتم تطبيق مثل هذه التجارب استجابة للمطالب الخارجية	٠,٥٦

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- لم توافق عينة الدراسة على أن **"اتفاقية التجارة العالمية الجات"** والعولمة فرضت على المجتمع الاهتمام بالجانب العملى (٠,٥١) كمبرر من مبررات تواجد المدرسة المنتجة لشعورهم أن الواقع العملى للمجتمع المصرى وفلسفة التعليم بصفة عامة للآن لم تهتم بالجوانب التطبيقية التى تساير العولمة والاتفاقيات التجارية العالمية وفكرة المدرسة المنتجة فكرة محلية مرتبطة بأفكار أشخاص أكثر منها مرتبط بسياسات تعليمية سواء محلية أو عالمية.
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة " التعليم الحرفى المتمثل فى المدرسة المنتجة أكثر أهمية لسوق العمل (٠,٥١) ليست لها دلالة . وهذا يعنى

أن كثيرا من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على أن ذلك يعد من المبررات القوية الملحة لوجود المدرسة المنتجة نظرا لعدم تطبيق الفلسفة الصحيحة للمدرسة المنتجة وعدم ارتباطها بسوق العمل، كما أن سوق العمل الحالى فى المجتمع المصرى غير مرتبط بالتعليم المهنى أو الحرفى بصفة عامة، وأن هذا التعليم بكافة أنواعه لا يلبى احتياجات هذا السوق من العمالة الماهرة.

- ❖ لا يتوقع أفراد عينة الدراسة أن الفلسفة التى تقوم عليها المدرسة المنتجة بوضعها الحالى تسهم فى إيجاد رجال أعمال فى المجتمع المصرى وذكروا أن ظهور رجال الأعمال فى ظل التوجه الرأسمالى لم يرتبط بالكفاءات العلمية أو التعليم وأنواعه بصفة عامة، وإنما ارتبط بعوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى، فلذلك جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة " المدرسة المنتجة تسهم فى إيجاد رجل أعمال صغير يتعلم المشروعات منذ الصغر (٠,٥٧) غير دالة.
- ❖ الأوضاع السياسية المعاصرة فرضت على المجتمع المصرى صيغة تعليم المدرسة المنتجة (٠,٥٥) ولا يشعر أفراد عينة الدراسة أن الأوضاع السياسية مبرر قوى لوجود المدرسة المنتجة، وبمناقشتهم ذكروا أن هذه الأفكار جاءت كفكرة لقيادة سياسة وهى قد تكون منقولة عن بعض الأنظمة التربوية الأخرى أو غير ذلك ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو هذا المبرر غير دالة.
- ❖ لم توافق عينة الدراسة على أن "الصيغ الجديدة فى التعليم فرضت علينا من الخارج وتم تطبيق مثل هذه التجارب استجابة للمطالب الخارجية (٠,٥٦) كمبرر لوجود المدرسة المنتجة على الرغم من اقتناع كثير من عينة الدراسة على أن هناك كثيرا من التغيرات التربوية والتعليمية فى الأنظمة التربوية والمناهج تفرض علينا من الخارج أو تستورد لكن معظم أفراد العينة رفضوا أن يكون ذلك مبررا

قويا لتطبيق برامج أو أنظمة دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المصرى وظروف المتعلمين أنفسهم.

يستخلص من تفسير نتائج تطبيق المحور الثانى للاستبيان والمتعلق بالمبررات والدواعى لوجود المدرسة المنتجة فى مراحل التعليم المختلفة **أن** هناك مبررات قوية وملحة وضرورية لوجود مثل هذه التجارب التربوية وينبغى تدعيمها لانجاحها خاصة فى فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التى يعيشها المجتمع المصرى مثل الخصخصة وبيع القطاع العام والتحول من الفلسفة الاشتراكية إلى الفكر الرأسمالى ، وفى ظل البطالة السائدة فى المجتمع المصرى، وعدم وجود فرص عمل فى الأجهزة الحكومية، وأنه لا بد أن يسعى المسئولون عن السياسة التعليمية لإيجاد صيغ جديدة وأساليب تربوية لتواكب هذه التغيرات ومعالجة كثير من القضايا التى ارتبط ظهورها بالتغيرات المعاصرة وأصبحت المجتمعات النامية فى أمس الحاجة إلى التعليم العملى والتطبيقى أكثر من التعليم النظرى ، وأصبحت المجتمعات فى حاجة إلى التكنولوجيا والمعرفة التطبيقية لتحقيق النمو الاقتصادى كذلك المجتمع فى حاجة إلى صيغ تربوية تصحح الأفكار للمتعلمين محاولة تغيير اتجاهاتهم نحو العمل الحكومى والوظائف فى الجهاز الإدارى نظرا لعدم توفر فرص عمل فى هذه الأجهزة الإدارية ، وتحويل أفكارهم السلبية نحو العمل المهنى وعدم شعورهم بتدنى هذه الأعمال، وتعويدهم على التفكير العملى فى حياتهم بصفة عامة ومحاولة مساعدتهم لتحقيق النمو لهم كأفراد وبالتالى تحقيق التنمية للمجتمع بصفة عامة كل ذلك مبررات ملحة لايجاد صيغ تربوية جديدة مثل صيغة المدرسة المنتجة على أن تطبق بفلسفتها الصحيحة وتوفير الوسائل لتحقيق نجاحها ودعمها من كل الأفراد والهيئات حتى تستطيع تحقيق الأهداف المنشودة منها.

المحور الثالث : المعوقات والسلبيات التى تواجه المدرسة المنتجة:

هناك بعض المعوقات التى يرى أفراد عينة الدراسة أنها ذات أهمية وينبغى معالجتها وهى التى تقف حائلا بين المدرسة المنتجة وبين تحقيق أهدافها وهى :

جدول (٧)

معوقات وافقت عليها عينة الدراسة

م	المعوقات	متوسط الاستجابة
٣٨	ضعف الاهتمام بالتعليم المهنى بصفة عامة.	٠,٧٩
٣٩	التعليم الحكومى يفتقر إلى الكثير من مقومات التعليم المهنى.	٠,٧٢
٤٢	التعليم فى المجتمع المصرى حاليا ما هو سوى مجموعة حجرات دراسية بالمدرسة.	٠,٨١
٤٥	عدم استطاعة تطبيق اليوم الكامل فى جميع المدارس الحكومية.	٠,٧٩
٤٦	ارتفاع عدد المعلمين غير المؤهلين تربويا ومهنيا للقيام بالأنشطة التربوية والمهنية.	٠,٧٤
٤٩	التعليم المصرى لا يزال يدار بطريقة مركزية ولا توجد مساحة حرية كافية للتصرف فى المدارس.	٠,٨١
٥٠	عدم اقتناع المسئولين فى المدارس والادارات التعليمية بجدوى تجربة المدرسة المنتجة.	٠,٨١
٥٣	عدم وضوح الرؤية لدى الإدارة المدرسية والمعلمين بأهداف المدرسة المنتجة.	٠,٧٨
٥٤	قصور الوعى لدى أولياء الأمور والبيئة المحيطة بفكرة المدرسة المنتجة.	٠,٨٣
٥٥	ضعف الإمكانيات المادية والبشرية بالمدارس.	٠,٧٨
٥٦	محاولة القائمين على المشروع انجاحه بطريقة شكلية أمام المسئولين.	٠,٨٥
٥٧	اعتماد المدارس على الانتاج التقليدى فى المجالات بالمدرسة.	٠,٧٩

تابع جدول (٧)

معوقات وافقت عليها عينة الدراسة

م	المعوقات	متوسط الاستجابة
٥٨	الخلط بين تجربة المدرسة المنتجة والمجالات الزراعية والصناعية.	٠,٧٧
٦٣	عدم وجود تعاون بين أولياء الأمور والمدرسة لعدم شعورهم بجدوى هذا المشروع.	٠,٨٢
٦٤	عدم وجود المشاركة المجتمعية فى مثل هذه المشروعات خاصة فى صعيد مصر.	٠,٧٧
٦٥	لا توجد مشاركة من رجال الأعمال بصعيد مصر فى هذه التجربة.	٠,٨١
٦٦	عدم وجود الخبرات الفنية اللازمة لادارة المشروعات.	٠,٧٨
٦٧	الاجتماعات وتنفيذ المشروعات تأخذ الطابع الشكلى واعطاء بيانات غير دقيقة.	٠,٨١
٦٨	ضعف مهارات الاتصال بين منفذى المشروع والبيئة المحيطة بالادارة التعليمية.	٠,٧٩
٧٠	التجربة فرضت على المدارس دون اتاحة الفرصة للتجريب لتقويمها سواء بالنجاح أو الفشل.	٠,٧٧
٧١	لا توجد أماكن وورش عمل مناسبة ومجهزة بما يتناسب مع نوع العمل أو المشروع.	٠,٨٤
٧٢	عودة الصف السادس وزيادة كثافة وازدحام المدارس بالفصول للاحتياج إليها لا يتيح الفرصة للمجالات العملية.	٠,٧٧
٧٤	المشروع حاليا يقوم على جمع بعض المبالغ من المدرسين أو الطلاب لعمل بعض المنتجات التقليدية وبيعها للطلاب أو المعلمين.	٠,٨٢

تابع جدول (٧)

معوقات وافقت عليها عينة الدراسة

م	المعوقات	متوسط الاستجابة
٧٥	عدم وجود التوعية الحقيقية بأهداف المدرسة المنتجة وأهميتها للمجتمع والافراد.	٠.٨٦
٧٦	ضعف الميزانية بصفة عامة وعدم وجود مصادر حقيقية للتمويل المدرسة المنتجة.	٠.٨٥

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- من الملاحظ أن هناك إهمالا وعدم إهتمام بالتعليم الحرفى فى المجتمعات النامية ومن بينها المجتمع المصرى، فللآن لا زالت النظرة المتوارثة بأن التعليم المهنى متدن اجتماعيا واقتصاديا وعلميا عن التعليم النظرى، وتعد هذه مشكلة يعانى منها التعليم بصفة عامة فى مصر، ولذلك جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو هذه العبارة ذات دلالة لتؤكد موافقتها على أن ذلك من المعوقات الرئيسية التى تواجه المدرسة المنتجة (٠.٧٩).
- يرتبط بالمشكلة السابقة معوق آخر وهو أن التعليم النظرى هو الغالب على كل أنواع التعليم فى المجتمع المصرى حتى فى التعليم المهنى والفنى بمراحله المختلفة يغلب عليه الطابع النظرى أكثر من الجانب التطبيقى ، ويترتب على ذلك أن المخرجات من هذا النوع من التعليم تكون ليست على الكفاءة المطلوبة والمهارة التى تساعدهم على الالتحاق بالأعمال المختلفة، ومن هنا كانت موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة (٠.٧٢).
- نظرا للزيادة السكانية والانفجار السكانى بالمجتمع المصرى اضطرت الإدارات التعليمية إلى استغلال كل الاماكن الخالية بالمدارس ومعظم حجرات المعامل

وغيرها كفصول دراسية ولذلك تحولت معظم المدارس إلى مجموعة من الحجرات الدراسية ولا توجد أماكن لمزاولة الأنشطة أو للمجالات المختلفة ولذلك تواجه هذه المشكلة مشروع المدرسة المنتجة ، فلا توجد الإمكانيات أو المعامل التى تتناسب مع تنفيذ المشروعات الإنتاجية لها (٠,٨١).

- ☒ يرتبط بالمشكلة السابقة وهى الانفجار السكانى مشكلة أخرى ، وهى أن كثيرا من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة تعمل لفترتين أو ثلاث فترات ويترتب على ذلك عدم استطاعه هذه المدارس تطبيق نظام اليوم الكامل لأن اليوم الكامل يسهم فى إيجاد وقت يساعد فى تنفيذ المشروعات للمدرسة المنتجة، ولكن نظرا لضيق اليوم الدراسى وزيادة الحصص الدراسية ، لا يستطيع القائمون على مشروعات المدرسة المنتجة تنفيذ مشروعاتها (٠,٧٩).
- ☒ جاءت متوسطات استجابات معظم أفراد عينة الدراسة نحو عبارة "ارتفاع عدد المعلمين غير المؤهلين تربويا ومهنيا للقيام بالأنشطة التربوية والمهنية (٠,٧٤) ذات دلالة لتؤكد موافقتها على أن ذلك من المعوقات الرئيسية التى تواجه المدرسة المنتجة، حيث أن كثيرا من المعلمين يعتبر أن مشروعات المدرسة المنتجة ما هى إلا أنشطه بسيطة يقوم بها المسئولون عن المجالات الفنية والاقتصاد المنزلى وهى مكملة لحصص النشاط فى هذه المجالات .
- ☒ هناك مشكلة تواجه التعليم فى المجتمع المصرى بصفة عامة والمدرسة المنتجة بصفة خاصة وهى أنه لا زال التعليم فى المجتمع المصرى يدار بطريقة مركزية ولا توجد مساحة حرية كافية للتصرف فى كثير من الشئون الادارية والمالية بالمدرسة (٠,٨١) حيث إنه من المعروف أن معظم الجوانب للعملية التربوية فى المدارس تسيطر عليها المركزية سواء أكانت الوزارة أو مديريات التربية والتعليم، وهذا يعيق سرعة التحرك فى تنفيذ المشروعات بالمدرسة المنتجة

نظرا لاحتياج الموافقات المتعلقة بالجوانب المالية والتخوف منها ومن المساءلة عن كل ما ينفق فى هذه المشروعات ولا توجد أى نوع من الحرية للتصرف فى كثير من الجوانب فى هذا المجال.

- ☒ بزيارة المؤلف لبعض الإدارات التعليمية ومقابلة المسئولين بها وبالمدارس ومناقشتهم فى فلسفة المدرسة المنتجة وأهدافها لاحظ أن هناك عدم اقتناع لدى معظم هؤلاء المسئولين بالفكرة من أساسها وإحساسهم أن كل ذلك ليس له جدوى فى معالجة مشكلة البطالة والتعليم وغير ذلك، وأن هذه الفكرة - فكرة المدرسة المنتجة - فاشلة منذ البداية ومصيرها الانتهاء بعد فترة معينة (٠.٨١) وتعد هذه مشكلة خطيرة لأن عدم اقتناع هؤلاء المسئولين سوف يترتب عليه فشل التجربة وعدم نجاحها نهائيا.
- ☒ جاءت أيضا متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو عبارة "عدم وضوح الرؤية لدى الإدارة المدرسية والمعلمين بأهداف المشروع (٠.٧٨) ذات دلالة احصائية ، وهذا يعنى موافقتهم على أن ذلك يعد من معوقات المدرسة المنتجة وقد لاحظ المؤلف أثناء زيارته لكثير من المدارس ومناقشة المسئولين والمعلمين بها عن فلسفة وأهداف المدرسة المنتجة ، وجد أن الكثير منهم ليست له أى دراية أو فكرة عن ذلك والبعض الآخر اعتبر ذلك أنشطة من أنشطة المجالات فقط.
- ☒ عندما جاءت فكرة المدرسة المنتجة وبدأ تطبيقها فى المدارس لم يكن لدى الأهالى أية فكرة عنها ولم تقم وسائل الإعلام بالتوعية الكافية لتلك التجربة ، ولم تعقد أى ندوات أو مؤتمرات للأهالى لتوضيح فلسفة وأهداف المدرسة المنتجة ، ومن هنا كانت إحدى المعوقات الرئيسية لها قصور الوعى لدى أولياء الأمور والبيئة المحيطة بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة (٠.٨٣) خاصة وأن المسئولين فى المدرسة ليس لديهم الاقتناع أو الدراية الكافية بفكرة المدرسة المنتجة ، ومن هنا لا يستطيع

هؤلاء توضيح الفلسفة والأهداف لها لأولياء الأمور، وترتب على ذلك عدم تعاون البيئة المحيطة من أولياء الأمور ورجال الأعمال مع المدرسة لانجاح هذا المشروع.

- كانت متوسطات استجابات معظم أفراد عينة الدراسة نحو عبارة "ضعف الإمكانيات المادية والبشرية بالمدارس (٠.٧٨) ذات دلالة لتؤكد موافقتهم على أن ذلك يعد من المعوقات الرئيسية لمشروع المدرسة المنتجة، لأن مثل هذا المشروع لكى ينجح لا بد أن تتوفر له مقومات وامكانيات مادية وبشرية وبزيارة المؤلف للمدارس لاحظ أنه لا توجد إمكانيات مادية فى معظم المدارس وضعفها فى البعض الآخر، وكذلك الامكانيات البشرية الموجودة غير مقتنعة بالفكرة ، وليست مؤهلة لانجاحها على الرغم من أهميتها للمجتمع المصرى.
- نظرا للزيارات المفاجئة للمدارس ولجان المتابعة سواء من الإدارات أو المديريات التعليمية أو اللجان الوزارية للتعرف على مدى نجاح مشروع المدرسة المنتجة يضطر المسئولون بالمدارس إظهار نجاح المشروع بطرق شكلية كثيرة، فمثلا تكون لديهم المعرفة أن هناك زيارات فيقومون بشراء بعض المنتجات من الأسواق وعرضها بالمدارس على أنها من منتجات مشروعات المدرسة المنتجة لتفادى المساءلة والجزاءات، وقد لاحظ المؤلف ذلك بنفسه أثناء زياراته لكثير من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة.
- لاحظ المؤلف أثناء زيارته لكثير من المدارس أن معظم المشروعات التى تم تنفيذها بهذه المدارس هى مشروعات بسيطة وتقليدية وتقوم بها المجالات المختلفة مثل المجال الزراعى والصناعى مثل إنتاج المأكولات والمشروبات المعتادة وعرضها وهى مشروعات غير مجدية، ولا تحقق أهداف وفلسفة المدرسة المنتجة (٠.٧٩) وكما ذكر سابقا أن هناك خلطا بين فلسفة وأهداف المدرسة المنتجة

كمشروع رئيسى فى التعليم بالمجتمع المصرى بصفة عامة وبين المجالات والأنشطة المكملة للعملية التعليمية.

- نظرا لعدم وعى أولياء الأمور بفكرة المدرسة المنتجة وأهدافها كما ذكر سابقا ترتب عليه عدم وجود تعاون بين أولياء الأمور والمدرسة بل يعتبرون ذلك مضيعة لوقت المتعلمين، وأنه ينبغى أن ينصب الاهتمام على الحصص والدروس النظرية ويعد ذلك من المعوقات الرئيسية التى تواجه المدرسة المنتجة بالمراحل التعليمية المختلفة (٠,٨٢).
- المشاركة المجتمعية مهمة للغاية فى تجربة المدرسة المنتجة وعامل رئيسى لنجاح هذه الفكرة وبدونها يتعذر نجاحها ، وقد لاحظ المؤلف أنه لا يوجد غالبا أى نوع من المشاركة المجتمعية فى مشروعات المدرسة المنتجة ، خاصة فى صعيد مصر وليست لدى افراد المجتمع أية فكرة عنها، ولذلك جاءت متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارة (٠,٧٧) ذات دلالة وهذا يعنى موافقتهم على أن ذلك من المعوقات الرئيسية التى تواجه المدرسة المنتجة.
- اتضح من خلال عرض الإطار النظرى للبحث أهمية مشاركة رجال الأعمال فى مشروع المدرسة المنتجة لنجاح مشروعاتها الانتاجية وتحقيق الأهداف المرجوة منها ولكن نظرا لعدم وعى رجال الأعمال بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة وشعورهم بعدم جدوى مشروعاتها لا توجد أى مشاركة من رجال الأعمال فى مشروعات المدرسة المنتجة خاصة فى مدارس صعيد مصر، وهذا يعد من المعوقات الرئيسية خاصة وأن جميع المدارس فى صعيد مصر ليست لها موارد مالية للمساهمة فى مشروعات المدرسة المنتجة (٠,٨١).
- بعد صدور اللوائح والقوانين والقرارات الخاصة بالمدرسة المنتجة وإرسالها إلى المدارس والإدارات التعليمية والمديريات وبدأت التجربة من عدة سنوات

دون أن يتوفر للمدارس فى كل المراحل التعليمية الخبرات الفنية اللازمة والتى لديها دراية بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة وكيفية تنفيذ مشروعاتها وإن كانت الوزارة قد بدأت فى عقد بعض الدورات التدريبية لبعض القائمين على المدرسة المنتجة ولكنها قليلة وغير مجدية، ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة تجاه عبارة عدم وجود خبرات فنية لازمة لإدارة المشروعات (٠,٧٨) لها دلالة ، أى أنه قد وافقت معظم عينة الدراسة على أن ذلك يعد من المعوقات الرئيسية للمدرسة المنتجة .

- بزيارة المؤلف لكثير من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة والاجتماع بالقائمين على برنامج المدرسة المنتجة لاحظ أن دفاتر المشروعات ودراسات الجدوى والاجتماعات كلها شكلية ومعدة مسبقا والواقع غير ذلك تماما ، وهذه معدة للزائرين ولجان المتابعة، ومن هنا فإن الإحصاءات والبيانات معظمها غير حقيقى (٠,٨١).
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة ضعف مهارات الاتصال بين منفذى المشروع والبيئة المحيطة والادارة التعليمية (٠,٧٩) ذات دلالة ، بمعنى أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن ذلك من المعوقات الرئيسية المهمة، ويؤكد ذلك عدم دراية أو وعى أولياء الأمور ورجال الأعمال والهيئات والمصالح والبيئة المحيطة بالمدارس بهذا المشروع، وقد ناقش المؤلف كثيرا من المسئولين فى المجالس المحلية وبعض المصالح الأخرى المهمة لنجاح المدرسة المنتجة فوجد أنهم ليست لديهم أية دراية أو وعى بذلك .
- تتبع كثير من المجتمعات فى الأنظمة التعليمية استخدام التجريب أولا عن طريق تطبيق أى نظام تربوى جديد بعد نجاح مراحل التجريب، ولكن فى الدول النامية تفرض الأنظمة التربوية على التعليم دون أن تمر بهذه المراحل التجريبية، مثل

ما حدث فى تخفيض عدد سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية وبعد مرور سنوات وثبوت فشل هذا النظام تم رجوع العام السادس للتعليم الابتدائى ، وغير ذلك من النظريات التربوية وينطبق هذا الكلام على فكرة المدرسة المنتجة فلم تمر بمراحل التجريب والتقويم ومعرفة مدى النجاح أو الفشل لها ، وبعد ذلك من المعوقات الهامة للمدرسة المنتجة (٠,٧٧).

- بزيارة المؤلف لكثير من المدارس وجد أنه لا يوجد مكان أو معامل خاصة بمشروعات المدرسة المنتجة نظرا لضيق المدارس وزيادة كثافة الفصول ، وبالتالى هناك صعوبة لتنفيذ كثير من مشروعات المدرسة المنتجة ، وكل ما ينفذ منها يتم داخل غرفة الاقتصاد المنزلى بالإمكانيات البسيطة المتوفرة لديها (٠,٨٤).
- بعد صدور قرار رجوع العام السادس للمرحلة الابتدائية وتم تنفيذه فى العام الدراسى ٢٠٠٤ م دون أن يسبق ذلك ترتيب أو تخطيط لهذا القرار، وترتب على ذلك عجز المدارس عن توفير فصول جديدة أو مبان لكى تستوعب عدد التلاميذ فى الصف السادس وبناء على ذلك اضطرت المدارس لزيادة كثافة الفصول واستغلال معظم حجرات المعامل والاقتصاد المنزلى وغير ذلك، وأصبحت المدارس لا يوجد فيها أى مجال للأنشطة أو لمشروعات المدرسة المنتجة (٠,٧٧).
- لاحظ المؤلف أن الموارد المالية للمشروعات المنفذة فى المدرسة المنتجة مصدرها المدرسة تساهم بمبالغ ضئيلة ويتم جمع بعض الأموال من المعلمين والطلاب وإدارة المدرسة لعمل بعض المشروعات التقليدية وبيعها للمعلمين أو الطلاب واسترداد المبالغ وبذلك فهى مشروعات غير مربحة أو مجدية (٠,٨٢).
- بلا شك أن ضعف الموارد المالية وانخفاض الميزانية المخصصة لمشروعات المدرسة المنتجة وعدم وجود مصادر تمويلية بديلة عن ذلك وعدم استطاعة المدرسة توفير مصادر تمويل عن طريق المشاركة المجتمعية أو عمل مشروعات ناجحة تدر دخلا

ومـوردا مـاليـا علـى المدرسـة لكـى تسـاهم فـى تمويـل المشـروعـات الأخـرى ، كـل ذلـك يعد من المعوقات المهمة للمدرسة المنتجة (٠,٨٦).

هذه هى معظم المعوقـات المهمـة التـى أعاقـت المدرسـة المنتجـة عـن تحقيـق أهدافها وتنفيذ مشروعاتها .

(ب) معوقات غير محددة الدلالة :

هنـاك بعـض المعوقـات التـى لم يستطع أفـراد عينـة الدراسـة تحديـد الموافقـة أو عدم الموافقة عليها نظرا لعدم تأكدهم من ذلك أو لعدم درايتهم بأبعادها المختلفة وهى :

جدول (٨)

معوقات للمدرسة المنتجة غير محددة الدلالة

م	المعوقات	متوسط الاستجابة
٤١	لا زالت النظرة المتوارثة الى التعليم المهنى والحرفى المتدنية سائدة فى المجتمع.	٠,٦٨
٤٧	المناهج الدراسية الحالية لا تلبى احتياجات العصر واحتياجات المجتمع .	٠,٦٧
٤٨	طريقة عرض المناهج وتقديمها لا تتوافق مع متطلبات التنمية البشرية.	٠,٦٧
٥١	سوء العلاقات بين العاملين بالمدارس لا يسهم فى نجاح المدرسة المنتجة.	٠,٦٦
٥٢	شعور المسئولين فى المدارس بأن المدرسة المنتجة تجربة شكلية تنتهى بتغير القيادات.	٠,٦٧
٦٠	شراء بعض المنتجات الجاهزة من السوق لعرضها أمام المسئولين عند زيارة المدرسة.	٠,٦٩
٦٢	التخوف من النواحى المالية والمحاسبية الخاصة بمشروعات المدرسة المنتجة.	٠,٧٠
٧٧	اقتناع معظم القيادات فى المدارس بأن الفكرة سوف تموت بالتقادم.	٠,٧٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى ،

- على الرغم من أن هناك بعض العادات والتقاليد السائدة فى صعيد مصر خاصة التى تقلل من شأن التعليم المهنى والحرفى وهى نظرة متوارثة إلا أن عينة الدراسة لم تستطع أن تحدد إن كان ذلك يعد معوقا رئيسيا أم ثانويا، ويرجع ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مشروعات المدرسة المنتجة تختلف عن التعليم الحرفى أو المهنى بصفة عامة.

فالطالب يعتبر أن هذه المشروعات نوع من الأنشطة التى قد تفيده فى حياته العملية فى ظل المتغيرات المعاصرة ، ولكن لو نفذت المشروعات الجادة بها ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو هذه العبارة غير محددة الدلالة (٠,٦٨).

- من المعوقات التى جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحوها غير محددة الدلالة عبارة " المناهج الدراسية الحالية لا تلبى احتياجات العصر واحتياجات المجتمع (٠,٦٧) ويعلل أفراد العينة ذلك بأن برنامج المدرسة المنتجة متكامل ويعالج جوانب معينة وله مشروعاته المتكاملة، وينبغى على القائمين بالتجربة محاولة تنفيذها بخطط معينة ولا يعرفون إن كانت المناهج الدراسية لها تأثير أم لا على تنفيذ هذه المشروعات.
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة سوء العلاقات بين العاملين بالمدارس لا يسهم فى نجاح المدرسة المنتجة (٠,٦٧) غير محددة الدلالة ، نظرا لشعور المعلمين أنه على الرغم من تأثير العلاقات الاجتماعية على العملية التربوية بصفة عامة لكن فشل المدرسة المنتجة فى تحقيق أهدافها قد يرجع إلى معوقات أخرى أهم من ذلك مثل عدم وجود موارد مالية وعدم وجود كفاءات وغير ذلك.

- هناك شعور سائد بين المسئولين فى المدارس بأن هذه البرامج والمشروعات تقترحها القيادات فى وزارة التربية والتعليم لفترات محددة وتنتهى بعد مدة زمنية وهذا الشعور يؤثر على نجاح هذه البرامج، إلا أن البعض من المعلمين يرون أن المدرسة المنتجة من المشروعات المهمة والبرامج المجدية للفرد والمجتمع إذا توفرت له الامكانيات والوعى الكافى ومن هنا جاءت متوسطات استجاباتهم نحو هذه العبارة غير محددة الدلالة (٠,٦٦).
- بزيارة المؤلف لكثير من المدارس وجد البعض منها يقوم بشراء بعض المنتجات الجاهزة من الأسواق وعرضها عند زيارة المسئولين أو لجان المتابعة على أنها من إنتاج مشروعات المدرسة المنتجة، وبمناقشة القائمين على المدرسة المنتجة أرجعوا ذلك إلى تخوفهم من عدم جودة المنتجات المنفذة فى المدرسة وتخوفهم من المساءلة أو الجزاءات التى تقع عليهم من لجان المتابعة ، ولكن فى الوقت نفسه وجد المؤلف أن بعض المنتجات التى أنتجتها المشروعات فى المدرسة المنتجة لبعض المدارس جيدة، ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "شراء بعض المنتجات جاهزة من السوق لعرضها أمام المسئولين عند زيارة المدرسة (٠,٦٩) غير محددة الدلالة.
- هناك تخوف عام لدى الموظفين فى معظم المصالح الحكومية ومن بينها المدارس من الجوانب المالية وتسويقها ، ويشكل ذلك فى كثير من الأحيان معوقا رئيسيا أمام المشروعات وإن كان البعض يرى أن الموارد المالية للمدرسة المنتجة ضعيفة وأن حسابات المشروعات بسيطة ولا يوجد تخوف من ذلك، ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "التخوف من النواحى المالية والمحاسبية الخاصة بالمشروع غير محددة الدلالة (٠,٧٠).

- جاءت متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو عبارة "اقتناع معظم القيادات في المدارس بأن الفكرة سوف تموت بالتقادم (٠,٧) غير محددة الدلالة نظرا لعدم تأكدهم من ذلك فقد تنجح الفكرة ويثبت جدواها وبذلك تستمر ويحدث لها نوع من التطوير وفى الوقت نفسه هناك كثير من البرامج والأفكار قد انتهت بعد ثبت فشلها ومن هنا لم تحدد استجابات افراد العينة.

(ج) معوقات لم توافق عليها عينة الدراسة:

هناك بعض المعوقات التى يرى أفراد عينة الدراسة أنها ثانوية وليس لها تأثير على نجاح أو فشل فكرة المدرسة المنتجة وهى :

جدول (٩)

معوقات للمدرسة المنتجة لم توافق عليها عينة الدراسة

م	المعوقات	متوسط الاستجابة
٤٠	منذ فترات طويلة لا يمارس فى التعليم بصفة عامة الحرف المهنية.	٠,٥٤
٤٣	إهمال قاعات الأنشطة والمعامل ونقص التجهيزات بصفة عامة.	٠,٥٣
٤٤	الكثافة الطلابية العالية فى المدارس وفى حجرات الدراسة.	٠,٥٥
٥٩	تركيز المدارس على الهدف الثانوى وهو تحقيق الربح العائد على المعلمين وإدارة المدرسة.	٠,٥٥
٦١	لا توجد طريقة لتسويق المنتجات التى تنتجها المدرسة المنتجة.	٠,٥٧
٦٩	كل الأنشطة والمهارات التى تقوم بها المدرسة المنتجة حاليا لا تسهم فى عمل رجل أعمال صغير.	٠,٥٢
٧٣	عدم توفر أماكن حفظ الخامات والأدوات ومستلزمات الإنتاج.	٠,٥٧

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "منذ فترات طويلة لا يمارس فى التعليم بصفة عامة الحرف المهنية (٠,٥٤) غير دالة لتؤكد على عدم موافقة كثير من أفراد العينة عليها لشعورهم بأن المدرسة المنتجة تختلف عن الحرف المهنية التى يتم تعليمها فى بعض المدارس،فالهدف من مشروعات المدرسة المنتجة تعليم الطلاب القيام بمشروعات انتاجية مربحة بعد التخرج وليس تعلمهم حرفة أو مهنة، ومن هنا لو تم تنفيذ مشروعات المدرسة المنتجة بنجاح سوف تحقق أهدافها.
- ايضا لم توافق عينة الدراسة على أن "اهمال قاعات الأنشطة والمعامل ونقص التجهيزات بصفة عامة (٠,٥٣) من المعوقات الرئيسية نظرا لأن المدرسة المنتجة تحتاج إلى تجهيزات وأماكن بعينها وليس المعامل وقاعات الأنشطة ومن هنا فإهمال المعامل أو قاعات الأنشطة تأثيرها ضعيف فى مقابل المعوقات الرئيسية الأخرى.
- على الرغم من ارتفاع الكثافة الطلابية فى الفصول وتأثير ذلك على العملية التربوية بالمدارس إلا أن أفراد عينة الدراسة لم يوافقوا على أن ذلك من المعوقات الرئيسية للمدرسة المنتجة بل اعتبروه من المعوقات الثانوية التى يمكن التغلب عليها خاصة وأن مشروعات المدرسة المنتجة تقوم على العمل الجماعى، ويمكن تقسيم الفصل إلى مجموعات عمل كل فريق يقوم بمشروع تعاونى وبذلك تتحقق أهداف المدرسة المنتجة.
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة " تركيز المدارس على الهدف الثانوى وهو تحقيق الربح للمعلمين وإدارة المدرسة غير دالة (٠,٥٥) وهذا يعنى أنهم يعتبرون أن هذا من المعوقات الثانوية غير الهامة نظرا

لأن المشروعات التى تم تنفيذها للآن لا تحقق أرباحا تذكر، وأن كل القائمين على المدرسة المنتجة يسعون إلى إظهار تحقيق بعض المشروعات خوفا من المساءلة وليس سعيا وراء الارباح.

- لم يوافق معظم افراد العينة على عبارة "عدم وجود طريقة لتسويق المنتجات التى تنتجها المدرسة المنتجة (٠,٥٧) كمعوق من المعوقات الرئيسية للمدرسة المنتجة نظرا لأن المنتجات التى تم إنتاجها للآن بسيطة وتباع داخل المدرسة للطلاب والمعلمين ولكن لو تم تنفيذ مشروعات إنتاجية حقيقية وعمل بعض المعارض فسوف يسهم ذلك فى تسويق المنتجات مثل معارض منتجات المناحل بالمدرسة وبيع العسل المنتج فى زمن قياسى وغير ذلك.
- على الرغم من وجود المعوقات الرئيسية، وانخفاض مستوى المشروعات المنفذة عن طريق المدرسة المنتجة بالمراحل التعليمية المختلفة إلا أن عينة الدراسة لم توافق على عبارة **"كل الأنشطة والمهارات التى تقدمها المدرسة المنتجة حاليا لا تسهم فى عمل رجل أعمال صغير. وقد برروا ذلك بأن هناك بعض المشروعات المنفذة تساعد الطلاب على ابتكار بعض المشروعات وتنفيذها فى البيئة المحيطة مثل مشروعات "مقاهى الانترنت"** التى انتشرت بصورة سريعة ومشروعات الطباعة والكتابة على الكمبيوتر وغيرها.
- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو "عدم توفر أماكن حفظ الخامات والأدوات ومستلزمات الإنتاج "غير دالة (٠,٥٧) وهذا يعنى عدم موافقة معظم أفراد العينة على أن ذلك من المعوقات الرئيسية للمدرسة المنتجة ، نظرا لأن معظم المشروعات الحالية إنتاجها بسيط ويسوق فى اليوم نفسه، كما أن معظم المدارس بها بعض ثلاجات الحفظ بعض المنتجات أما الخامات والأدوات فهى سهل التغلب على وسائل حفظها.

يستخلص من تفسير نتائج تطبيق المحور الثالث وهو المعوقات والسلبيات التى تواجه المدرسة المنتجة أن هناك كثيرا من المعوقات الرئيسية التى لم تساعد المدرسة المنتجة للآن تحقيق أهدافها بنجاح، من هذه المعوقات ما يتعلق بالنواحى البشرية مثل عدم وعى القائمين على هذا المشروع بل معظم الإدارات التعليمية والعاملين بها وغيرهم بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة وعدم تهيئتهم إعلاميا وثقافيا وعاميا بأبعاد مشروعات المدرسة المنتجة وفوائدها المستقبلية التى سوف تعود على الفرد والأسرة والمجتمع بالفائدة العظيمة، وذلك لعدم قيام وسائل الإعلام المختلفة بأدوارها تجاة التوعية بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة، أيضا عدم تدريب القائمين على المدرسة المنتجة على تنفيذ المشروعات تدريبا جادا والوصول بهم إلى درجة الاقتناع بجدوى وفائدة مشروعات المدرسة المنتجة وعدم توعية الافراد خارج المدرسة والبيئية المحيطة بها بفكرة وفلسفة المدرسة المنتجة أيضا هناك معوقات متعلقة بالجوانب المادية وهى عدم وجود مصادر تمويل حقيقية لمشروعات المدرسة المنتجة، وعدم اقتناع أولياء الأمور، ورجال الأعمال بجدوى مشروعاتها مما يترتب عليه عدم مساهمتهم فى تحويل هذه المشروعات، أيضا الخلط بين مشروعات المدرسة المنتجة وأهدافها والأنشطة المختلفة التى تقوم بها المجالات الزراعية والصناعية وعدم فهم فلسفة كل منهما وغير ذلك من المعوقات التى حالت بين المدرسة المنتجة وبين تحقيقها لأهدافها المنشودة.

المحور الرابع : مقترحات لانجاح دور المدرسة المنتجة وعلاج مشكلاتها:

يشتمل هذا المحور على إحدى وعشرين عبارة تدور حول مقترحات لانجاح دور المدرسة المنتجة وتحقيق أهدافها المنشودة.

أ — مقترحات وافقت عليها عينة الدراسة :

هناك مقترحات يرى أفراد عينة الدراسة أنها تسهم مساهمة فعالة فى تحقيق أهداف المدرسة المنتجة وتفعيل من أدوارها المختلفة وهى :

جدول (١)

مقترحات لانجاح دور المدرسة المنتجة

م	المقترحات	متوسط الاستجابة
٨١	عقد ندوات جادة للقيادات التربوية بدءا من مديرى الإدارات لتوضيح الأهداف الحقيقية للمدرسة المنتجة.	٠,٨٢
٨٢	قيام الإعلام بدور فعال تجاه التوعية الحقيقية بأهمية هذا المشروع.	٠,٨٢
٨٣	وضع خطة جادة محددة الأهداف والأبعاد وكيفية تنفيذ مشروعات المدرسة المنتجة.	٠,٨٣
٨٥	البدء ببعض المشروعات المدرة للربح للمساهمة فى نجاح التجربة مثل عقد دورات الكمبيوتر بهذه المدارس.	٠,٧٣
٨٦	محاولة اقناع رجال الأعمال بأهمية هذه التجربة خاصة بالنسبة لأعمالهم.	٠,٧٥
٨٧	التدريب الجاد للمعلمين والمسئولين القائمين على المشروع.	٠,٧٦
٨٨	تحديد بعض المشروعات المناسبة لكل مدرسة طبقا لظروفها وظروف البيئة المحيطة واحتياجاتها.	٠,٧٧
٨٩	مساعدة المسئولين فى كل محافظة على عمل المعارض لمنتجات هذه المدارس وعمل حوافز وجوائز للأفضل منها.	٠,٧٤
٩١	دراسة تجارب الدول المختلفة فى هذا الجانب مثل الصين والهند للوقوف على كيفية نجاحها فى هذه التجارب.	٠,٨٠
٩٣	التركيز على بعض المشروعات المطلوبة فى السوق حتى يشعر الطلاب بأن الفائدة سوف تعود عليهم مباشرة.	٠,٧٤
٩٤	عمل مشروعات مشتركة بين الطلاب وبعض الهيئات والمصالح المعنية بهذه المشروعات لإنجاح هذه المشروعات.	٠,٧٧
٩٦	وضع حوافز مادية للقائمين على المشروع حتى تكون هناك جدية فى ذلك .	٠,٧٧
٩٨	وضع استراتيجية خاصة بالمدارس المنتجة لا تتغير بتغير القيادات .	٠,٨٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى ،

- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "عقد ندوات جادة للقيادات التربوية بدءا من مديرى الإدارات لتوضيح الأهداف الحقيقية للمدرسة المنتجة وفلسفتها (٠,٨٢) ذات دلالة مؤكدة على موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على هذا المقترح نظرا لشعور أفراد العينة بأهمية اقتناع القيادات والمسئولين أولا بفلسفة وماهية المدرسة المنتجة وبدون إقتناعهم ووعيهم لن يحدث أى تقدم أو تطور للمدرسة المنتجة ، ومن هنا لا بد من توصيل المعرفة والفهم والوعى إلى هؤلاء ، وهذا يترتب عليه معالجة لكثير من معوقات ومشكلات المدرسة المنتجة.
- يلعب الإعلام دور فعال تجاه أية قضية من القضايا فى المجتمع سواء القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، نظرا لانتشار ووصول الاعلام إلى جميع أنحاء المجتمع من قرى ونجوع ومدن، ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة قيام الإعلام بدور فعال تجاه التوعية الحقيقية بأهمية هذا المشروع (٠,٨٢) ذات دلالة وذلك لاقتناع أفراد العينة بأهمية دور وسائل الإعلام واستطاعتها تهيئة الرأى العام لفلسفة وفكرة المدرسة المنتجة ، وكذلك توعية أولياء الأمور ورجال الأعمال والأهالى بصفة عامة للمساهمة فى نجاح مشروع المدرسة المنتجة.
- جاءت فكرة فلسفة المدرسة المنتجة بصوت يتضح فيها الاستعجال وعدم التخطيط الجيد لتنفيذ مشروعاتها ، ومن هنا كان ينبغى وضع خطة جادة ومحددة الأهداف والابعاد وكيفية التنفيذ لمشروعات المدرسة المنتجة (٠,٨٣) والطرق والوسائل التى عن طريقها سوف يتم التنفيذ ومدى ملاءمة المشروعات لقدرات

التلاميذ والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى المدرسة المنتجة بمراحل التعليم المختلفة.

- نظرا لانخفاض الموارد المالية لمشروعات المدرسة المنتجة، ويمثل هذا معوقا رئيسيا من معوقات المدرسة المنتجة، لذلك جاءت موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على مقترح لتفعيل المدرسة المنتجة وهو "البدء ببعض المشروعات المدرة للربح للمساهمة فى نجاح التجربة مثل عقد دورات الكمبيوتر بهذه المدارس مقابل رسوم وغيرها (٠,٧٣) وبزيارة المؤلف لبعض المدارس وجد أنها بدأت فعلا ببعض المشروعات البسيطة مثل عقد دورات تدريب الكمبيوتر أو صناعة الأجبان وتسويقها بصورة ناجحة ووجد أن مثل هذه المشروعات حققت أرباحا للمدرسة ووفرت مصادر تمويل للمشروعات الأخرى وبذلك ساهمت فى تحقيق أهداف المدرسة المنتجة وتنفيذ مشروعاتها.
- لوحظ من خلال عرض معوقات المدرسة المنتجة أن من أهم المعوقات "عدم مساهمة رجال الأعمال ومشاركتهم فى مشروعات المدرسة المنتجة وهذا يرجع إلى عدم وعيهم أو درايتهم بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة والكثير منهم وبمناقشتهم اتضح أن كثيرين منهم لا يعرفون شيئا عن هذا المشروع، ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو مقترح " **محاولة اقتناع رجال الأعمال بأهمية تجربة المدرسة المنتجة ومساهمتها فى نجاح مشروعات رجال الأعمال** " ذات دلالة (٠,٧٥) لأن ذلك سوف يسهم فى توفير أحد مصادر التمويل للمشروعات، وكذلك يساهم فى تسويق المنتجات ويساهم أيضا فى توصيل فكرة وفلسفة المدرسة المنتجة لأفراد المجتمع المحيط بالمدارس فى جميع المراحل التعليمية.

- من الأخطاء الشائعة فى المجتمعات النامية تطبيق الأنظمة التربوية الجديدة والأفكار الحديثة دون الاستعداد والتهيئة وتوفير عوامل النجاح لهذه الأفكار أو الأنظمة والأمثلة كثيرة على ذلك منها مثلا تطبيق مقرر اللغة الإنجليزية فى المرحلة الابتدائية من الصف الأول الابتدائى دون توفير المعلمين المتخصصين فى اللغة الإنجليزية، وترتب على ذلك أن يوكل تدريس اللغة الإنجليزية إلى معلمين غير متخصصين ، وليست لديهم الدراية باللغة، وبالتالى تسبب ذلك فى تعقيد الأمور وكراهية التلاميذ للمقرر وتكوين اتجاهات سلبية نحوه، ومن هنا وافقت عينة الدراسة على مقترح "التدريب الجاد للمعلمين والمسئولين القائمين على مشروع المدرسة المنتجة بصورة تصل بهم إلى الاقتناع والنجاح فى تنفيذ مشروعاتها (٠,٧٦) وهذا عامل هام ورئيسى فى نجاح مشروعات المدرسة المنتجة.
- بزيارة المؤلف لكثير من المدارس وجد أن معظمها يقوم بمشروعات تقليدية بالمدرسة وتكاد تكون متماثلة فى المراحل التعليمية ، والمدارس المختلفة باختلاف القرى والمدن الموجودة بها وهذا يرجع إلى أن هناك مشروعات تصلح لبعض المدارس ولا تصلح للأخرى طبقا للمتوفر من الإمكانيات المادية والبشرية وطبقا للبيئة المحيطة والاحتياجات الرئيسية لها، ولذلك وافقت عينة الدراسة على مقترح هام لتفعيل دور المدرسة المنتجة وهو " تحديد بعض المشروعات المعينة لكل مدرسة طبقا للبيئة المحيطة واحتياجاتها (٠,٧٧) وهذا سوف يسهم فى نجاح المشروعات وتحقيق أهدافها المنشودة.
- معظم المنتجات لمشروعات المدرسة المنتجة بالمراحل التعليمية المختلفة تسوق داخل المدرسة ويقوم بشرائها إما الطلاب أو المعلمين، ومن هنا تكون محدودة وقليلة وتتصف بأنها غير مكلفة لأنها لا تجد طريقا لتسويقها فى خارج المدرسة وهذا لا يساعد فى التفكير لتنفيذ مشروعات كبيرة ذات إنتاج جيد، ولذلك جاءت

متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو مقترح "قيام المسئولين بكل محافظة بعمل معارض للمنتجات لمشروعات المدارس المنتجة مع عمل مسابقات وحوافز وجوائز لأحسن المنتجات لهذه المدارس (٠,٧٤) ذات دلالة،وهذا له عدة أهداف: فهو يمثل منفذا للتسويق، وكذلك وسيلة لتوعية الأهالى ورجال الأعمال بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة بالإضافة إلى تحفيز الدارس لتنفيذ مشروعات كبيرة وزيادة الكميات المنتجة والاهتمام بجودتها.

- ☒ جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو مقترح بدارسة تجارب الدول التى نجحت فى تطبيق تجربة المدارس المنتجة مثل الصين والهند وغيرها للوقوف على وسائل نجاحها فى هذه التجارب (٠,٨٠) ذات دلالة لتؤكد موافقتها عليها لأن ذلك سوف يساعد على نجاح فكرة المدرسة المنتجة فى المجتمع المصرى فيمكن الاستفادة بتجارب هذه الدول مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظروف البيئة المحيطة ونوعية المشروعات المنفذة وغير ذلك .
- ☒ يحتاج نجاح المشروعات المنفذة فى المدارس المنتجة شعور الطلاب بأن هذه المشروعات لها جدوى اقتصادية فى البيئة المحيطة ولها فعالية فى المجتمع ومن هنا كان لا بد أن يتم التركيز على المشروعات ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة فى البيئة المحيطة لكل مدرسة (٠,٧٤) ويترتب على ذلك شعور الطلاب بأن هذه المشروعات ومنتجاتها سوف تجد طلبا لها وأسواقا خارج المدرسة ، ويمكن تنفيذها خارج المدرسة وسوف تحقق فائدة اقتصادية للطلاب والأسرة.
- ☒ جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو مقترح "وضع حوافز مادية للقائمين على المشروع حتى تكون هناك جدية فى ذلك (٠,٧٧) ذات دلالة ، وهذا يعنى موافقة معظم عينة الدراسة على هذا المقترح، وقد لاحظ المؤلف شكوى

من القائمين على المشروعات بأنه لا توجد أى حوافز مادية لهم بل على العكس أحيانا يتحملون بعض النفقات من أموالهم الخاصة على هذه المشروعات، ومن هنا لا بد أن تحقق مشروعات المدرسة المنتجة بعض الحوافز والفوائد المادية على الطلاب وعلى القائمين بها من معلمين وإداريين وفنيين وغيرهم، وهذا سوف يتحقق حينما تنفذ المشروعات الناجحة المتوسطة والكبيرة وتسوق بصورة ناجحة سواء عن طريق المعارض أو منافذ التوزيع فيتحقق عائد أرباح مجزية فيخصص جزء منها للعاملين بالمدارس المنتجة.

- هناك فكرة سائدة لدى المدارس والإدارات التعليمية أن التجارب والأفكار التربوية الجديدة مرتبطة بالأشخاص أكثر منها ارتباطا بالسياسات التعليمية، وهذا يترتب عليه عدم الاهتمام أو الاقتناع بها، ومن هنا جاءت موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على اقتراح " وضع استراتيجية خاصة بالمدارس المنتجة بحيث تكون مرتبطة بالسياسة التعليمية ولا تتغير بتغير القيادات (٠.٨٠) وبالتالى ، لا يكون هناك تردد أو قلق فى تنفيذ المشروعات البعيدة المدى للمدرسة المنتجة ويسود الشعور بالاستقرار والتفكير فى تطوير مشروعات المدرسة المنتجة.

(ب) مقترحات غير محدودة الدلالة :

هناك بعض المقترحات لانجاح دور المدرسة المنتجة لم يستطع المعلمون تحديد اتجاههم نحوها ومعرفة إن كانت لها جدوى فى ذلك أم لا نظرا لعدم وعيهم أو تأكدهم وهى :

جدول (١١)

مقترحات غير محددة الدلالة

م	المقترحات	متوسط الاستجابة
٧٩	محاولة توفير أماكن وورش وتجهيزات للقيام بمشروعات المدرسة المنتجة.	٠,٦٨
٩٢	التركيز على بعض المهارات فى كل مدرسة حتى يجيدها الطلاب وتصبح ذات جدوى فى حياتهم.	٠,٦٤
٩٧	مشاركة الطلاب المحتاجين فى المشروعات فى أوقات اضافية مع تخصيص جزء من الارباح لهم لمساعدتهم على احتياجاتهم.	٠,٧

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة محاولة توفير أماكن وورش وتجهيزات للقيام بمشروعات المدرسة المنتجة (٠,٦٨) غير محددة الدلالة لأنه على الرغم من عدم توفر هذه الأماكن والتجهيزات والورش إلا أن كثيرا من المعلمين يرون أن المعوقات الأخرى أهم من ذلك فعدم اقتناع المسئولين والمعلمين بفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة تجعلهم لا يستغلون حتى الإمكانيات المتواضعه الموجودة بالمدارس فى تنفيذ معظم المشروعات للمدرسة المنتجة ومن هنا جاءت الاستجابات غير محددة الدلالة.
- لم يفهم أفراد عينة الدراسة معنى العبارة "التركيز على بعض المهارات فى كل مدرسة حتى يجيدها الطلاب وتصبح ذات جدوى فى حياتهم العملية (٠,٦٤)

ولذلك جاءت استجاباتهم نحوها غير محددة الدلالة وبمناقشتهم يؤكدون أن هناك كثيرا من المهارات يمكن أن يكتسبها الطلاب عن طريق العمل الجماعى فالمشروع فى حاجة إلى عدد كبير من الطلاب ، وهو يحتوى على مهارات كثيرة ، ومن هذا يمكن لكل طالب أن يشبع رغباته وميوله وتنمية مهاراته من خلال هذا المشروع.

- نظرا لعدم تحقيق المشروعات المنفذة إلى الآن فى المدارس لأرباح أو لعائد مادى لانخفاض الإنتاج فى العدد والجودة وعدم تنفيذ مشروعات ذات جدوى لذلك جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "مشاركة الطلاب المحتاجين فى المشروعات فى أوقات إضافية مع تخصيص جزء من الأرباح لهم لمساعدتهم على مطالبهم (٠,٥٧) غير محددة الدلالة.

(ج) مقترحات لم توافق عليها عينة الدراسة :

هناك بعض المقترحات لانجاح دور المدرسة المنتجة لم يشعر أفراد عينة الدراسة أهميتها وجدواها ولذلك لم يوافقوا عليها وهى :

جدول (١٢)

مقترحات لم توافق عليها عينة الدراسة

م	المقترحات	متوسط الاستجابة
٧٨	الغاء فكرة المدرسة المنتجة، لأنها غير متناسبة مع ظروف المدارس الآن.	٠,٥١
٨٠	تركيز تجربة المدرسة المنتجة فى عدد معين من المدارس التى تتناسب ظروفها مع التجربة.	٠,٥٤
٨٤	رصد جزء من ميزانية التعليم لهذه التجربة للقيام بمشروعاتها بنجاح.	٠,٥٨
٩٠	تخفيض عدد من الحصص الدراسية لمثل هذه المشروعات مع وضع درجات للطلاب لها.	٠,٥٨
٩٥	إشراف بعض رجال الأعمال على بعض المشروعات بالمدارس مع مساهمتهم بالآلات والمعدات بالمدارس مع استفادتهم بالمنتجات.	٠,٥٩

يتضح من الجدول السابق ما يلى ،

- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو مقترح "إلغاء فكرة المدرسة المنتجة لأنها غير متناسبة مع ظروف المدارس الآن (٠,٥١) غير دالة ، وهذا يعنى عدم موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على هذا المقترح، وبمناقشتهم أكدوا على أن الفكرة جيدة والمدارس بل المجتمع فى أمس الحاجة إليها، وبدلا من إلغائها تسعى إلى تحسينها وتطويرها وإزالة المعوقات من أمامها، ومحاولة إنجاحها لتحقيق أهدافها لأهميتها للأفراد والمجتمع معا.
- أيضا لم توافق عينة الدراسة على أن "تركز تجربة المدرسة المنتجة فى عدد معين من المدارس التى تتناسب ظروفها مع التجربة (٠,٥٤) وترى عينة الدراسة أنه لا ينبغى أن تحرم بعض المدارس من هذه الفكرة الجميلة التى تخدم المجتمع والأفراد ، وإنما يمكن أن تدرس المشروعات المناسبة لكل مدرسة على حده كما ذكر فى المقترحات السابقة طبقا لظروف المدرسة والبيئة المحيطة بها والإمكانيات المادية والبشرية والاحتياجات للمنتجات وغيرها وبذلك نختار لكل مدرسة من المشروعات التى تناسب ذلك بدلا من حرمانها من التجربة الهامة.
- لم يوافق أفراد عينة الدراسة على مقترح تخصيص عدد من الحصص الدراسية لمثل هذه المشروعات مع وضع درجات للطلاب لها (٠,٥٨) لا زالت فكرة أن الدراسة ينبغى أن تنصب على المقررات الدراسية وكل ما هو بعيد عن ذلك مضيعة للوقت راسخة فى أذهان المعلمين وأولياء الأمور، ومن هنا جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة غير دالة، لأنهم يرون أنه يمكن تخصيص بعض حصص المجالات والأنشطة لهذه المشروعات مع تخصيص جزء من وقت الفسحة الطويلة أما تخصيص جزء من الدرجات للطلاب المشتركين فى المشروعات ترى عينة الدراسة أن فلسفة المدرسة المنتجة قائمة على اشتراك الطلاب جميعا

فى المشروعات وهى ليست أنشطة مكملة للعملية التربوية بل هى فلسفة جديدة ونظام تربوى مستقبلى ولا بد أن يفهم ويعى الطلاب أن فى ذلك مستقبلهم وحياتهم العملية.

- جاءت متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو عبارة "اشراف بعض رجال الأعمال على بعض المشروعات المنفذة بالمدارس المنتجة مع مساهمتهم بإمكانياتهم المادية مع استفادتهم بالمنتجات (٠,٥٩) غير دالة ، مؤكدة على عدم موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على هذا المقترح، لأن هناك تخوفا من هذه الإشراف والتدخل من رجال الأعمال فى المدارس وتحويلهم المشروعات إلى مشروعات استثمارية تعود عليهم بالربح دون استفادة الطلاب أو تعلمهم شيئا فأفراد عينة الدراسة يوافقون على مشاركتهم ماديا والاستفادة من خبراتهم والاشتراك فى مجال الآباء ومجالس الإدارة والإشراف على المشروعات للمدرسة المنتجة فقط.
- تناول هذا المحور بعض المقترحات لانجاح دور المدرسة المنتجة وتتمثل معظم المقترحات فى دراسة وتحليل فلسفة وأهداف المدرسة المنتجة وعمل دراسات علمية جادة حول هذه الفكرة للوقوف على كيفية تحقيق أهدافها المنشودة ووضع استراتيجية متكاملة لها تشتمل على الجوانب المختلفة بدءا بتوصيل المفهوم والفلسفة والأهداف للجماهير، وعن طريق الإعلام بكافة وسائله ثم إقناع القائمين على المشروع وتهيئتهم نفسيا ومعنويا وإعدادهم الاعداد الجيد لهذه الفكرة الجديرة بالاهتمام ، مع توضيح العائد والفائدة المرجوة من هذه التجارب سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو على المدرسة نفسها مع مشاركة أولياء الأمور والهيئات المختلفة المحيطة بالمدارس والمجتمعات المدنية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات والمحليات وغيرهم، وتحديد بعض المشروعات لكل مدرسة التى تتناسب

مع البيئة المحيطة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والمشروعات التى تتناسب مع كل مرحلة عمرية من المراحل التعليمية فالمشروعات المنفذة فى المرحلة الابتدائية تختلف عن المنفذة فى المرحلة الإعدادية والثانوية والمنفذة فى مدارس الأرياف تختلف عن المنفذة فى المدن وغير ذلك.

تصور مقترح لانجاح دور المدرسة المنتجة بالمراحل التعليمية المختلفة :

فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية والإطار النظرى للبحث توصل المؤلف إلى تصور لانجاح دور المدرسة المنتجة ومعالجة سلبياتها لتحقيق أهدافها المنشودة.

أولا : أهداف المدرسة المنتجة :

- ❖ اتضح من عرض الإطار النظرى للبحث وتفسير نتائج الدراسة الميدانية أن كثيرا من أهداف المدرسة المنتجة لم يتحقق، مما يؤكد على أن هذه الأهداف تحتاج إلى مراجعة ووضع استراتيجية محددة وأهداف واقعية تتمشى مع ظروف المدرسة المنتجة الحالية وفى ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمدارس بالمراحل التعليمية المختلفة مع إعادة مراجعة هذه الأهداف كل فترة زمنية معينة .
- ❖ ينبغى أن تكون أهداف المدرسة المنتجة جزءا لا يتجزأ من أهداف التعليم بصفة عامة فى كل مرحلة تعليمية من مراحل التعليم المختلفة نظرا لأن وظيفة المدرسة بصفة عامة فى كل المراحل التعليمية فى ظل المتغيرات المعاصرة ينبغى أن تتركز فى إكساب الأفراد المهارات العملية والحرفية والمعارف المساعدة على التكيف مع متغيرات سوق العمل وعدم انفصال المدرسة عن المجتمع، ويتمشى ذلك مع المناداة بدعم المشروعات الصغيرة وأنها الحل الأمثل حاليا للحد أو التخفيف من حدة البطالة، ولا بد أن يكون ذلك واضحا ومحددا فى أهداف المدرسة المنتجة.
- ❖ لا زالت فلسفة وأهداف المدرسة المنتجة غير واضحة للقائمين على العملية التربوية بصفة عامة والقائمين على مشروعات المدرسة المنتجة بصفة خاصة ومن هنا

ينبغى عمل دورات جادة للعاملين بهذا المجال لتوضيح الفكرة وتبسيط الأهداف وكيفية تحقيقها ووسائل تنفيذ لمشروعات المساعدة على تحقيق الأهداف المنشودة.

- ❖ بتحليل الأهداف الموضوعة للمدرسة المنتجة فى اللوائح والقوانين ومن خلال الدراسة الميدانية يلاحظ عليها أنها أهداف مثالية وطموحة إلى حد كبير، وبعد مرور عدة سنوات لم يتحقق منها شىء، ومن هنا ينبغى البداية بالأهداف القابلة للتحقيق والتى تتناسب مع الإمكانيات الحالية مع ربط الأهداف بظروف وأوضاع كل مرحلة تعليمية وكل مدرسة من المدارس وطبقا لظروف البيئة المحيطة بهذه المدارس واحتياجاتها الحقيقية.
- ❖ يحتاج تحقيق أهداف المدرسة المنتجة وتطوير مشروعاتها وتنفيذها أن يكون أساس ذلك العلم والمعرفة، ولذلك ينبغى أن تكون بداية أهداف المدرسة المنتجة هى محاولة تغيير أسلوب تفكير المتعلمين التقليدى والمتوارث إلى التفكير العلمى المرتبط بالواقع العملى، وكيفية التعامل مع متغيرات العصر وعلوم المستقبل وتكوين اتجاهات إيجابية نحو المشروعات الصغيرة والأعمال الحرفية والمهنية بصفة عامة.
- ❖ يقوم التعليم العام – لقرون كثيرة – على بث القيم وتماسك المجتمع، وعلى نقل المعرفة إلى الأجيال، وهذه الأسس لا تزال تحدث أثرها وتحتاج إلى مناهل ومنطلقات جديدة ليقيم المجتمع فلسفته التربوية فى عصر المعلومات، هذا بالإضافة إلى الموروثات من الماضى إلى الشهادات والتعليم النظرى، وأهميته وتدنى التعليم المهنى والحرفى، والكثير يرجع إلى أن إخفاق المؤسسات التربوية العامة والخاصة فى إنجاز مهمتها وتحقيق أهدافها يرجع إلى أن الأهداف التربوية لم تكن واضحة وغير مترابطة سواء بعضها البعض أو مع أهداف المجتمع

ومن هنا أيضا يأتى عدم تحقيق المدرسة المنتجة لأهدافها، لذلك ينبغى إعادة صياغة أهداف التعليم بصفة عامة ومتكاملة ، وكذلك إعادة صياغة أهداف المدرسة المنتجة بما يتمشى مع العصر الحديث مع إزالة الغموض عن بعض الأهداف للسياسة التعليمية فى المجتمع المصرى بصفة عامة.

ثانيا ، التمويل ،

- ❖ تعد أزمة تمويل التعليم العام من أخطر وأكبر الأزمات التى تواجه التعليم فى مصر وخاصة فى مراحل التعليم العام ، ولا تبدو فقط هذه الأزمة فى صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية على مستوى كمى ونوعى مناسب، ولكن فى عدم استعداد الدولة لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء لمجالات أخرى وينطبق هذا على برنامج المدرسة المنتجة، ولذلك ينبغى أن تحدد استراتيجية واضحة لمصادر تمويل المدرسة المنتجة لتحقيق أهدافها .
- ❖ هناك علاقة بين مشروع المدرسة المنتجة والمشروعات الصغيرة التى ينادى بها المسئولون لتكون حلا لمشكلة البطالة، لذلك يمكن أن يسهم الصندوق الاجتماعى بكل محافظة ببعض الأموال والإمكانيات للمدارس المنتجة وهذا الدعم يعد من مصادر تمويل المدرسة المنتجة، ويكون ذلك على هيئة قروض تسدد بعد فترات زمنية محددة.
- ❖ كما أن تمويل التعليم العام فى مصر يواجه بقيود أساسية فى حركته تتمثل فى كثرة المطالب المتنافسة على إيرادات الحكومة أو الدخل القومى ومن هنا ينبغى التفكير الجاد فى تنويع مصادر التمويل وحشد الموارد وتعبئتها للتغلب على العجز فى الموارد المالية ويتطلب هذا تشجيع المصادر غير الحكومية لتمويل مثل هذه البرامج المهمة، ومن هنا يمكن لهيئات المجتمع

المدنى المساهمة لدعم المدرسة المنتجة خاصة الجمعيات الأهلية والتعاون بينها وبين هذه المدارس والمشاركة فى هذه المشروعات والفائدة سوف تعود على الجانبين الجمعيات الأهلية والمدارس المنتجة.

- ❖ يستطيع القطاع الخاص المتمثل فى رجال الأعمال والشركات والهيئات المساهمة الفعالة فى تمويل مشروعات المدرسة المنتجة سواء عن طريق المشاركة فى المشروعات ومحاولة الاستفادة من المنتجات وتسهيل تسويق هذه المنتجات أو الدعم المادى كخدمة تقدم من هؤلاء لمجتمعاتهم المحلية وأبناء أقاليمهم ، كذلك أعضاء مجلس الشعب والشورى يمكنهم تقديم العون المادى لهذه المدارس كخدمة لأبناء دوائرهم الانتخابية ، وهذه كلها مصادر تمويل مهمة ورئيسية لتمويل مشروعات المدرسة المنتجة.
- ❖ تقوم الدولة حاليا بتقديم وتسهيل القروض لشباب الخريجين لعمل مشروعات صغيرة وفى كثير من الأحيان لا تفى هذه القروض لعمل مشروعات ويترتب على هذا إنفاق الشباب هذه القروض دون الاستفادة منها وتعرضهم للعقوبات والجزاءات لعدم استطاعتهم تسديد أقساط القروض ، ومن هنا يمكن مشاركة مثل هؤلاء الشباب للمدارس المنتجة فى مشروعاتها التى تحتاج إليها البيئة المحيطة ويعود ذلك بالفائدة والعائد المجدى للمدرسة وللخريجين.
- ❖ طالما أن الدولة تنظر إلى أن الحل الأمثل لمشكلة البطالة هى المشروعات الصغيرة وأن مشكلة الشباب اليوم ليست لديهم خبرة بهذه المشروعات، ومن هنا فينبغى تعليم ذلك بداية من المراحل التعليمية المختلفة، ومن هنا ينبغى تخصيص جزء من ميزانية التعليم لبرنامج المدرسة المنتجة كمصدر من مصادر التمويل لمشروعاتها.
- ❖ هناك أموال ومبالغ كثيرة تأتى من الخارج كمعونات أو قروض ومنح للعملية التربوية تحت مسمى تطوير التعليم وتحسينه ينفق معظمها فى المؤتمرات والندوات

والدورات يغلب عليها الطابع الشكلى دون الاستفادة الحقيقية من ذلك ومن هنا ينبغى توجيه جزء من هذه المبالغ للبرامج المهمة مثل المدرسة المنتجة حيث إن ذلك يمثل تطويرا حقيقيا للعملية التربوية فى المجتمع المصرى.

ثالثا . مشروعات المدرسة المنتجة .

- ❖ من خلال الإطار النظرى والدراسة الميدانية لوحظ أن المشروعات الموضوعة فى اللوائح والبرامج للمدرسة المنتجة مشروعات عامة ومعظمها تقليدى ويغيب عن ذلك وضع استراتيجية محددة للمشروعات المبتكرة والمقابلة للتنفيذ والمربحة ومن هنا ينبغى وضع خريطة أكثر تحديدا للمشروعات العملية والمجدية والتى تحقق أهداف المشروع وأهداف الفرد والمجتمع .
- ❖ حددت اللوائح مجموعة من المشروعات لجميع مدارس الجمهورية ولكل المراحل التعليمية بشكل عام، ومن هنا فقد لاحظ المؤلف أن معظم المدارس ركزت على بعض المشروعات التقليدية الصغيرة غير المجدية اقتصاديا، ومن هنا ينبغى أن تكون هناك دراسة علمية جادة على مستوى كل محافظة وعلى مستوى كل مرحلة تعليمية لتحديد المشروعات المناسبة لكل مرحلة تعليمية ولكل محافظة من المحافظات طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والخامات المتوفرة فى البيئة والاحتياجات الحقيقية للمنتجات .
- ❖ قبل البدء فى المشروعات لكل مدرسة ينبغى أن تكون هناك لجنة متخصصة لتحديد الاستعدادات الشخصية والمهارات لدى الطلاب بكل مدرسة مع تحديد المشروعات التى تتناسب مع هذه الاستعدادات والمهارات لهؤلاء الطلاب .
- ❖ ربط بعض المشروعات المنفذة بكل مدرسة بالشركات والمصانع المجاورة للمدرسة للتعرف على كافة الاتجاهات المختلفة حول المشروعات التى يمكن تنفيذها

بالمدرسة ومساهمة هذه الشركات والمصانع لها لانجاح هذه المشروعات وتحقيق أهداف المدرسة المنتجة.

- ❖ اختيار المشروعات الإنتاجية الأكثر ارتباطا باحتياجات الأهالى لسهولة تسويقها بالإضافة إلى توعية الأهالى بأهمية هذه المشروعات وفائدتها عليهم، وبالتالى يسهم ذلك فى تعاونهم مع القائمين على برامج المدرسة المنتجة.
- ❖ مشاركة رجال الأعمال وأعضاء مجلس الشعب والشورى ورجال الحكم المحلى فى اختيار المشروعات التى تتناسب مع البيئات المحيطة بالمدرسة واحتياجاتها وكيفية تسويقها مع تكامل المدارس المجاورة بعضها البعض.

رابعا : الإشراف والمتابعة :

- ❖ لاحظ المؤلف من خلال زيارته للمدارس المختلفة أن لجان الإشراف والمتابعة غير متخصصة فى النواحى الفنية للمشروعات، وغالبا تكون لجانا تربوية تعليمية فقط ولذلك تهتم بالجوانب الشكلية للمشروعات يترتب على ذلك كثيرا من المدارس تقوم بعمل مشروعات وهمية ومنتجات شكلية لعرضها أمام هذه اللجان ولذلك ينبغى تكوين لجان من متخصصين فى جميع الجوانب والأنشطة لمتابعة المشروعات المنفذة فى كل مدرسة من المراحل التعليمية.
- ❖ وضع معايير محددة وتحديد جهات اختصاص سواء فى وزارة التربية والتعليم أو المديريات أو الادارات للاشراف والمتابعة على مشروعات المدرسة المنتجة.
- ❖ ينبغى ايجاد مجلس أو آلية محددة وجادة وليست شكلية نظرا لأهمية هذا المشروع بالنسبة للفرد والمجتمع تكون مهمة هذا المجلس وضع القواعد والمعايير والاستراتيجية العامة لتنفيذ مشروعات المدرسة المنتجة ومتابعتها وتقويمها ومعرفة مدى النجاح فى تنفيذها وأسباب الفشل فى عدم تنفيذها.

- ينبغى أن تضع وزارة التربية والتعليم الخطط والبرامج للمدرسة المنتجة فى صورة أهداف ومؤشرات ومقاييس محددة يمكن اتخاذها كأساس لتقويم العمل والمحاسبة على التقصير فيه، وأن تكون هذه المعايير والمؤشرات مقياسا للحكم والمتابعة فى النظام التعليمى والمجالات العملية لمشروعات المدرسة المنتجة.
- ينبغى الفصل بين الإشراف والمتابعة على المجالات والأنشطة المختلفة سواء كانت مجالات رياضية أو فنية أو زراعية، أو اقتصادا منزليا حيث إنها مجالات تكميلية للعملية التربوية وبين مشروعات المدرسة المنتجة لبرنامج متكامل له أهدافه المستقبلية التى ينظر إليها على أنها بمثابة الحل لمشكلات كثيرة للخريجين وللأسرة وللمجتمع ومن هنا ينبغى أن يكون الإشراف والمتابعة من هذا المنطلق.

خامسا ، القائمين على المدرسة المنتجة ،

- بتحليل الإطار النظرى وتفسير نتائج الدراسة الميدانية استخلص المؤلف أنه لا يوجد وعى لدى القائمين على المدرسة المنتجة بفلسفة وأهداف هذا البرنامج ومن هنا ينبغى إيجاد آلية محددة لتوصيل المعرفة والوعى الكافى لدى هؤلاء بفلسفة المدرسة المنتجة وأبعادها المختلفة مع إقناعهم بفكرتها وفوائدها على الفرد والمجتمع حتى يسهموا فى نجاحها.
- بزيارة المؤلف لكثير من المدارس وجد أنه لا توجد معايير لاختيار القائمين على مشروع المدرسة المنتجة ، فكل مدرسة تختار بعض المعلمين أو مشرفى الأنشطة أو الإداريين، وهذا الاختيار يتم بطريقة ذاتية لا تعتمد على فكر أو فلسفة محددة ، ولا شك فى أن نجاح أو فشل تلك المشروعات يتوقف على هذا الاختيار

ومن هنا ينبغى أن تحدد معايير موضوعية لاختيار القائمين على برنامج المدرسة المنتجة وتراعى هذه المعايير مدى وعى هؤلاء بالمشروعات وكيفية تنفيذها.

- ❖ كثير من المدارس توكل أمر المدرسة المنتجة لمشرفى الأنشطة وتعتبر أن مشروعات المدرسة المنتجة ما هى إلا أنشطة مكملة للمجالات المختلفة، وبذلك يختلط الأمر على الطلاب والمعلمين وإدارة المدرسة وتفشل مشرعات المدرسة المنتجة وتتحول إلى حصص مجالات وأنشطة فقط ومن هنا ينبغى الفصل التام بين الأنشطة وبين مشروعات المدرسة المنتجة ، وكما ذكر يتم اختيار القائمين على مشروعات المدرسة المنتجة بدقة وبعد تدريبهم على هذه المشروعات.
- ❖ ينبغى أن تتفرغ اللجنة المختارة للمدرسة المنتجة لمشروعاتها على أن تراعى المراقبة والمتابعة لهؤلاء عن مدى تنفيذ المشروعات لهذه الفكرة وتحقيقها للأهداف المنشودة.
- ❖ وضع أيضا معايير لاختيار المسئولين عن المدارس المنتجة فى كل إدارة ومديرية والدقة فى هذا الاختيار والموضوعية وليست الذاتية وهذه العناصر المختارة لا بد أن يتوفر فيها الوعى الكامل والفكر المحدد لفلسفة وأهداف المدرسة المنتجة.

سادسا ، الوسائل المساعدة على إنجاح فكرة المدرسة المنتجة والتغلب على معوقاتها ،

- لوحظ من خلال الإطار النظرى والدراسة الميدانية عدم وعى الجماهير وأولياء الأمور لفكرة وفلسفة المدرسة المنتجة وكان ينبغى من البداية لكى تنجح هذه الفكرة توعية جميع الجماهير من خلال وسائل الإعلام المختلفة بفلسفة وأهداف مشروعات المدرسة المنتجة والفوائد التى سوف تعود على الأفراد والأسرة والمجتمع من خلال تنفيذ مشروعات المدرسة المنتجة.

- على الرغم من أنه ينبغى اختيار لجنة فى كل مدرسة للقيام بمشروعات المدرسة المنتجة إلا أنه ينبغى أن تتكاتف جهود كل العاملين بالمدرسة لانجاح هذه الفكرة فمثلا يمكن أن يكون ذلك من خلال المناهج الدراسية لتهيئة الطلاب لهذه المشروعات وبث الوعى لديهم بفكرة المدرسة المنتجة وفوائدها عليهم وعلى المجتمع.
- ينبغى توعية القائمين على المدرسة المنتجة قواعد ومعايير الإنتاج وأهمية الابتكار فى المشروعات وكيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمتغيرات المعاصرة.
- ينبغى وضع استراتيجية متكاملة ومحددة لكيفية تنفيذ المشروعات للمدرسة المنتجة من حيث الوقت المخصص لتنفيذ هذه المشروعات وكيفية دراسة الجدوى لهذه المشروعات ، والقائمين عليها، وكيفية التسويق للمنتجات وعمل المعارض سواء داخل المدرسة أو خارجها لمنتجات المشروعات ، وأنسب وقت للعمل فى هذه المشروعات وكيفية ومعايير إشراك رجال الأعمال أو شباب الخريجين فى هذه المشروعات، وتقييم المشروعات والحسابات الختامية لها .
- عمل دراسة عن كل مدرسة لتحديد ظروفها وإمكاناتها والإجراءات المناسبة لنجاح مشروعاتها والعمال المشاركين فى المشروع وتحديد المشروعات المناسبة لكل مرحلة عمرية للطلاب وغير ذلك.
- إجراء دراسات علمية لتجربة المدرسة المنتجة ومدى نجاحها وتقييمها من كل الجوانب وأهمية المشاركة المجتمعية فى دعم هذه التجربة وكيفية تحقيق أهدافها والفوائد التى سوف تعود من نجاحها على الفرد والمجتمع .

- استكمالا لمشاركة الجهود الأهلية لإنجاح فكرة المدرسة المنتجة، ينبغى مشاركة التعليم الخاص بما يملك من قوة رأس المال والمساحات المدرسية الموجودة لديه والقدرة على تحريك مشروعات تكميلية صناعية تكون نماذج ناجحة تقتدى بها المدارس الحكومية حيث لا يتوفر لديها ما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات.
- التعاون مع المؤسسات المنتجة المجاورة للمدرسة وأصحاب المشروعات المنتجة وعقد ندوات من أجل التفاعل الاجتماعى ومساهمتهم فى توضيح كيفية تنفيذ هذه المشروعات بخبراتهم فى هذه المجالات وكيفية عمل دراسات الجدوى لكل مشروع والعائد من هذه المشروعات على الفرد والمجتمع.
- ينبغى اعتبار فكرة المدرسة المنتجة من المشروعات القومية والمرتبطة بالأمن القومى إذا أردنا أن تكون عاملا مساعدا فى تخفيف حدة البطالة فى المجتمع واعطائها الاهتمام الكافى وزيادة دعمها ماديا ومعنويا وفنيا وتكاتف الجهود من كل الجهات المسئولة من أعلى المستويات واتخاذ الخطوات الجادة لانجاحها.

الخاتمة :

قد حدث تغير ملحوظ خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة فى معظم الدول حيث تغيرت الأهداف التعليمية وأصبحت تركز على السوق بعد أن كانت تركز على نوعية الحياة وعلى المجتمع ، كما تحولت المناهج التى تدور حول المتعلم إلى المناهج التى تدور حول الاقتصاد وعند صياغة التخطيط تم استبدال المثل المعروفة مثل العدالة الاجتماعية بمفاهيم أخرى مثل المنافسة والجودة الانتاجية.

وفى المجتمع المصرى حدثت تغيرات اقتصادية فتحول الاقتصاد المصرى من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى وكان بداية ذلك بعد السبعينات وبدأت سياسة الخصخصة للقطاع العام وظهر تشجيع كثير لهذه السياسة وترتب عليها تغيرات اجتماعية ورجوع الطبقية الرأسمالية فى المجتمع مرة أخرى .

وترتب على ذلك ظهور مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع ، وبدأ الحديث عن كيفية معالجة هذه المشكلة بعيدا عن الوظائف الحكومية لأن الجهاز الإدارى الحكومى تضخم بالموظفين وأصبح لا يستطيع أن يستوعب خريجين جدد ، وبدأ التفكير فى ايجاد طرق أخرى لعلاج ذلك منها فكرة المشروعات الصغيرة التى أخذت بها دول كثيرة ونجحت فيها وعالجت جوانب كثيرة فى هذه الدول وحققت أهدافها.

وقد بدأت هذه الأفكار من تغيير السياسة التعليمية فى هذه الدول وصياغة سياسة مبنية على ما يسمى بالتعليم المنتج وربطه بالمجتمع والظروف المحيطة بالتعليم.

ومن هنا بدأ بعض المسئولين عن العملية التربوية فى مصر التفكير فى صيغة جديدة قد تتناسب مع هذه المتغيرات فبدأ تطبيق المدرسة المنتجة فى المراحل التعليمية المختلفة ، ولكن نظرا لعدم التخطيط الجيد لهذه الفكرة ، وبعد مرور سنوات من تطبيقها

لوحظ أنها لم تحقق أهدافها المنشودة ، نظرا لكثير من المعوقات التى واجهتها سواء كانت مرتبطة بالتخطيط لها أو بفلسفتها وفكرتها أو القائمين عليها، لذلك كانت هذه الدراسة لمحاولة الوصول إلى تصور قد يسهم فى إنجاح هذه الفكرة المهمة نظرا للاحتياج إليها فى المجتمع المصرى بظروفه ومتغيراته الأخيرة.

مراجع البحث :

١ – **إبراهيم أحمد مسلم الحارثى**، تخطيط المناهج وتطويرها من منظور واقعى، الرياض : مكتبة السفرى ،١٤١٩، ١٩٩٨م.

٢ – **الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الدمشقى**، رياض الصالحين ، ط٢، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، الرياض: مكتبة المعارف ،١٩٩٣م.

٣ – **أوتشيدا ودونا، وآخرون**، إعداد التلاميذ للقرن الحادى والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوفل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق: المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ١٩٩٨م.

٤ – **الترمزى ، سنن ابن ماجة** ،ج٢ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، القاهرة: دار الحديث، د.ت.

٥ – جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، **مشروع إعداد المعايير القومية**، المعايير القومية للتعليم فى مصر، المجلد الأول، القاهرة : الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.

٦ – ـــ ، ـــ **قطاع التعليم الفنى** ،الإدارة العامة للمدارس المنتجة ركائز المدرسة المنتجة، القاهرة: شركة السلام مصر للطباعة، ٢٠٠٣م.

٧ – الحزب الوطنى الديمقراطى ، المدرسة الشاملة، سياسات التعليم والبحث العلمى.

On line. http: //www. Nd p. ary. Eg/ policies/edu. Asp. In /4/4/2oo4.

٨ – حسن الزين، قضايا وآراء (المدرسة المنتجة) ، المعايير القومية للتعليم فى مجتمع المعرفة.

Online http//www. Ahram . arg. Eg// Index asp? Cur fn = apin3. htm & Did = 8064 in 1/4/2004.

٩ – **حسن شحاتة**، المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الدار المصرية للكتاب، ١٩٩٨م.

١٠ – **حسين توفيق إبراهيم**، العولمة "الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر: الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، اكتوبر، ديسمبر ١٩٩٩م.

١١ – **دنيس آدمز وماري هام**، تصميمات جديدة للتعليم، تشجيع التعليم الفعال فى مدارس الغد، ترجمة المركز القومى للبحوث التربوية ،القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩م.

١٢ – **رسمى عبد الله رستم**، اشراف الدولة على التعليم الخاص، دراسة ميدانية ، القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٣م.

١٣ – **سامى عفيفى حاتم**، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢م.

١٤ – **سعيد إسماعيل على**، فلسفات تربوية معاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٩٨، ١٩٩٩م.

١٥ – ــ ، **دراسات فى التربية الإسلامية**، القاهرة: عالم الكتب ،١٩٨٢م.

١٦ – ــ ، محنة التعليم فى مصر، كتاب الاهالى، القاهرة: مطابع جريدة الاهالى ، نوفمبر، ١٩٨٢م.

١٧ – **سعيد التل وآخرون** ، المرجع فى مبادئ التربية، عمان: دار الشروق والتوزيع، ١٩٩٣م.

١٨ – **ضياء زاهر**، تأملات فى مسألة المشاركة الشعبية فى التعليم، مجلة دراسات تربوية، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٢م.

١٩ – **عبد العزيز عبد الله الجلال**، تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم الفكر : الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، يوليو ١٩٨٥م.

٢٠ – **عبد الفتاح مراد** ، شرح قوانين التعليم العام والتعليم الخاص ودور الحضانة ، الاسكندرية : شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر ،٢٠٠٢م.

٢١ – **عبد الله عبد المحسن الطريقى**، الاقتصاد الإسلامى، أسس ومبادئ وأهداف ،الرياض : مؤسسة الجريس للتوزيع ، ١٤١٧هـ.

٢٢ – **عبد المعين سعد الدين هندى** ، الوعى الاقتصادى لدى طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية بأسيوط، جامعة أسيوط ، العدد الرابع عشر ، الجزء الثانى، يونيو ١٩٩٨م.

٢٣ – **فاروق عبده قليه**، التربية وقضية الإنتاج، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٧م.

٢٤ – **فؤاد البهى السيد**، علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩م.

٢٥ – **فوزية مصطفى عثمان** ، اتجاهات السياسة التعليمية فى الثمانينات ، دراسة تحليلية للتعليم العام فى مصر ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٩٢م.

٢٦ – **محسن عبد المجيد** ، الإسلام والتنمية الاجتماعية، جدة : دار المنار للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩م.

٢٧ – **المجالس القومية المتخصصة**، الإطار العام لاستراتيجية التنمية ، القاهرة : المركز القومى للبحث والنشر ، ١٩٨٢م.

٢٨ – **محمد الاصمعى محروس**، ربحية الشهادات التعليمية فى سوق العمالة الحرفية بمحافظة سوهاج، المجلة التربوية ، كلية التربية بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى ، العدد الثامن عشر، يناير ٢٠٠٣م.

٢٩ – **محمد زكريا عنانى وسعيده محمد رمضان** ، مناهج البحث وتحقيق النصوص، القاهرة : دار النهضة القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٩م.

٣٠ – **محمد شحات الخطيب وآخرون**، أصول التربية الإسلامية، الرياض : دار الخريجى للنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥م.

٣١ – **محمد صديق محمد حسن**، خصخصة التعليم بين الربحية المادية وتطلعات الحكومات ، مجلة التربية، قطر، العدد ١٢٢ السنة السادسة والعشرون، سبتمبر ١٩٩٧م.

٣٢ – **محمد لبيب النجيحى** ، مقدمة فى فلسفة التربية، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.

٣٣ – **محمد محروس إسماعيل**، اقتصاديات التعليم ، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٩م.

٣٤ – **محمد ناجح أبو شوشة**، دور بعض مؤسسات التربية فى الوقاية من الجريمة من " منظور إسلامى" رسالة ماجستير،كلية التربية بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى ، ١٩٩٧م.

٣٥ – **محمود عباس عابدين** ، علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠م.

٣٦ – **محمود عزالدين عبد الهادى** ، تقويم المدرسة المصرية فى ضوء معايير المدرسة الفعالة، دراسة ميدانية ، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الازهر، العدد ١١٢، أكتوبر ٢٠٠٢م، رجب ١٤٢٣هـ

٣٧ – **محمود قمبر وآخرون** ، دراسات فى أصول التربية، الدوحة : دار الثقافة ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م.

٣٨ – **منى أحمد صادق**، التبعية الثقافية قبل الجامعى ، رؤية أولية، بحوث ندوة مركز البحوث العربية ، القاهرة : دار الامين، ١٩٩٩م.

٣٩ – **نادر فرجانى** ، البطالة فى مصر، الأبعاد المواجهة، القاهرة: مركز المشكاة للبحث ، ١٩٩٩م.

٤٠ – **نعيم حبيب جعينى**، المدرسة الفعالة من وجهة نظر معلمى المدارس الرسمية فى محافظة مأدبا بالأردن، مجلة كلية التربية، كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد ٤٧، الجزء الثانى، سبتمبر ٢٠٠١م.

٤١ – **وزارة التربية والتعليم**، قطاع التعليم الفنى بالإدارة العامة للمدرسة المنتجة ، اسأل تشاروك فى المدرسة المنتجة، القاهرة : مطبعة الحروف بوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣م.

٤٢ – ـــ ، **الإدارة العامة المركزية للتدريب**، وحدات التدريب والتقويم المدرسية والمعايير القومية للتعليم **(أوراق ورش العمل)** ،القاهرة : مطبعة الوزارة للتربية والتعليم، ٢٠٠٣م.

٤٣ – ـــ ، **مديرية التربية والتعليم** ، رئيس قطاع الأمانة، مقترح باللائحة المالية لمشروع المدرسة كوحدة منتجة، منشور من وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠١م.

٤٤ – **يوسف خليفة يوسف**، البعد السكانى للتنمية فى دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التعاون ، السنة الثانية العدد ٢٩، الكويت : الأمانة العامة لمجلس التعاون بدول الخليج العربى، ، رمضان ١٤٠٧ ، مارس ١٩٩٣م.

45 – *Bahola, H, World Trends and Issues in Adult Education on the Eve of the 21 centary, International Review of Education, vol 44, no5-6, 1998.*

46 – *Burgess, Rabert G, Education Schools and Schooling, London : Macmillan Education 1985.*

47 – *Brian, Knight, Delegated Financial Mangement and School Effectiveness in Clive Dimmock (ed) School Based Management and school Effectiveness , London : Routledge, 1993.*

48 – *Carton , Michal, Education and the world of work, Paris : Unesco, 1984.*

49 – *Flueher, J, and Scolt. J, Sociology, UK : Oxford University Press, 1999.*

50 – *Hargeaves, A. and Fullan, M., What worth fighting for in Education , Buckinghan : Open Uiversity Press, 1998.*

51 – *Harris, A, Teaching and Learning in the Effectie school, England. Ashgate, 1999.*

52 – *International Network of Prodictive schools, Productive Learning – what is it ?*
on line : http : // www. In eps . vilafrem viliranc avirtual – arg / ine/ in 10, htm, Aviable in 15/5/2004.

53 – *Jarolimek, Johm , The schools in contemporary Society, Newyork: Macmillan Publishing co , inc 1981.*

54 – *Productive School, Job Competency Training for Productive school Manegement (Maging Productive Schools), on line . http: // apps. Sdhc. K/2. F: us/public/ Staffdev/ mip/Conponents /7040732. htm. In 15/3/2004.*

55 – *Unesco, World Education Report, 1995, Oxford : Unesco Publishing , 1996.*